جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلاميّـــة
قسم اللغة العربية

# النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري

رسالة تقدّم بها الطالب

علي كاظم بجاي

إلى مجلس كلية العلوم الإسلاميّة – جامعة كربلاء،

وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها،

لغة القرآن الكريم وآدابها / لغة

بإشراف

أ. د . عبّاس علي إسماعيل

٢٠٢١م ١٤٤٣هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ))

صدق الله العلي العظيم

[فصلت : ٣]

# الاهداء

إلى ملهمي الإمام الهمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

الجبل الشامخ الذي أُطيل النظر إلى قمّته دائماً والدي

العزيز ...

اليد البيضاء التي طالما امتلأت دعاءً وسكبته خلفي ماءً

أمي الحنونة ...

شيخي وأستاذي الفذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل نفع

الله به العباد ...

# المحتويات


| الموضـــــــــــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة :** | أ ب ج د |
| **التمهيد : مفهوم النحو القرآني عند الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري .** | ١-١٦ |
| **الفصل الأول: مسائل النحو القرآني بحسب رسم المصحف التي خالفت قواعد جمهور النحويين ، مسائل الأسماء .** | ١٧ -٦٩ |
| **أولاً- مسائل الضمير:** | ١٧ |
| - مجيء اسم الإشارة (هذا) بمعنى الاسم الموصول (الذي) | ١٧-١٩ |
| - مجيء (اللّاء) بمعنى (الذين) . | ١٩-٢١ |
| - مجيء (الذي) موصولاً حرفياً . | ٢١-٢٣ |
| - حذف الموصول الاسمي، وإبقاء صلته . | ٢٣-٢٦ |
| - حذف عائد الصلة إذا كان مجروراً . | ٢٦-٢٨ |
| **ثانياً - مسائل المنصوبات من الأسماء :** | ٢٨ |
| - مجيء(كلّ) المضافة إلى النكرة مفعولاً به . | ٢٨-٣٠ |
| - نصب ما بعد اسم الفاعل المجرد من(أل) على المفعولية مع دلالة اسم الفاعل على معنى الماضي . | ٣٠-٣٣ |
| - مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ (قد) | ٣٣-٣٨ |
| - وقوع الاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب . | ٣٨-٤٤ |
| **ثالثاً - مسائل التوابع :** | ٤٤ |
| - إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس. | ٤٣-٤٧ |
| - عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس . | ٤٧-٥٠ |
| - العطف بالرفع على موضع اسم إنّ قبل استكمال الخبر . | ٥٠-٥٧ |
| - عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار . | ٥٧-٦٢ |
| **رابعاً - مسائل أخرى في النحو القرآني بحسب رسم المصحف :** | ٦٢ |
| - وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية . | ٦٢-٦٦ |
| - تقديم معمول اسم الفعل عليه . | ٦٧-٦٩ |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني: مسائل النحو القرآني بحسب رسم المصحف التي خالفت قواعد جمهور النحويين ، مسائل الأدوات .** | ٧٠-١٠٧ |
| **أولاً - الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ :** | ٧٠ |
| - مجيء (الباء) للتحقيق والحال . | ٧٠-٧٢ |
| - مجيء (على) للمصاحبة ، وبمعنى (اللّام) و(عند) ، ومرادفة لـ (مِن) و(الباء) . | ٧٢-٧٦ |
| - مجيء ( في) بمعنى (مع) و(عند) . | ٧٦-٧٩ |
| - مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية . | ٧٩-٨٢ |
| - مجيء (مِن) بمعنى (في) . | ٨٢-٨٣ |
| **ثانياً - الأدوات التي تقوم بوظائف غير الجرّ :** | ٨٣ |
| - حذف (أنْ) المصدرية ، وإبقاء عملها . | ٨٣-٨٧ |
| - مجيء(أو) بمعنى (الواو) . | ٨٧-٩١ |
| - مجيء (الباء) زائدة . | ٩١-٩٤ |
| - مجيء (الفاء) زائدة . | ٩٤-٩٦ |
| - مجيء (لعلَّ) للتعليل . | ٩٦-٩٨ |
| - مجيء (لعلَّ) للاستفهام . | ٩٨-١٠٠ |
| - مجيء (لولا) بمعنى (لم) . | ١٠٠-١٠٣ |
| - مجيء (الواو) زائدة . | ١٠٣-١٠٧ |
| **الفصل الثالث: مسائل نحويّة أخرى .** | ١٠٨-١٥٧ |
| **أولا - النحو في القراءات القرآنية :** | ١٠٨ |
| - حذف المبتدأ والفاء معًا من جواب الشرط . | ١٠٨-١١٠ |
| - تقديم خبر كان على اسمها . | ١١٠-١١٣ |
| - إعمال(إنَّ) المشدّدة والمخففة في قوله تعالى: ((إنَّ كلّاً لمّا ليُوفينَّهُم)) . | ١١٣-١١٥ |
| - جواز إعمال(إنْ) النافية عمل ليس . | ١١٥-١١٧ |
| - دخول حرف الجرّ على(ما) الاستفهامية، وإبقاء الألف على حالها . | ١١٧-١١٩ |
| - حذف المضاف ، وإبقاء عمله . | ١٢٠-١٢٢ |
| - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به . | ١٢٣-١٢٦ |
| - جواز إضافة (مائة) إلى الجمع . | ١٢٧-١٣٠ |
| - جواز كسر ياء المتكلم في (بمصرخيَّ) . | ١٣٠-١٣٣ |

| | |
|---|---|
| - مجيء الفعل المضارع بعد(الفاء) منصوباً مع أنّه لم يكن جواباً للطلب . | ١٣٣-١٣٥ |
| - النصب بـ (لم) . | ١٣٦-١٣٨ |
| - حمل (إنْ) الشرطية على (لو) ورفع الفعل بعدها . | ١٣٨-١٤٠ |
| **ثانياً – مسائل النحو المألوف التي جاءت متفقة مع الشواهد القرآنية :** | ١٤٠ |
| - مجيء (لن) لتوكيد النفي لا لتأبيده . | ١٤٠-١٤٣ |
| - وقوع (مَن) على غير العاقل . | ١٤٣-١٤٥ |
| - مجيء (الواو) لمطلق الجمع بين المتعاطفين . | ١٤٥-١٤٨ |
| **ثالثاً – الخلاف النحوي في بنية النص القرآني :** | ١٤٨ |
| - مجيء الاسم مرفوعاً بعد (إنْ) في قوله تعالى: ((إنْ هذان لساحران)) . | ١٤٨-١٥١ |
| - مجيء (لا) زائدة . | ١٥١-١٥٤ |
| - مجيء (هل) بمعنى (قد) . | ١٥٤-١٥٧ |
| **الخاتمة :** | ١٥٨-١٦١ |
| **روافد البحث :** | ١٦٢-١٨١ |

## ترشيح الرسالة للطبع

نظراً لإنجاز مباحث( الرسالة) وفصولها الموسومة ب( النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري) لطالب الماجستير( علي كاظم بجاي ) فإنّي أرشحها للطبع.

التوقيع:

المشرف: أ.د. عباس علي إسماعيل

مكان العمل: كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

التأريخ: ٢٠٢١/٦/١٠

# إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ( **النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري)** التي قدّمها الطالب (**علي كاظم بجاي**) قد جرى تحت إشرافي في كليّة العلوم الإسلاميّة – جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، لغة القرآن الكريم وآدابها/ لغة.

الإمضاء:

الاســـم: أ. د. عبّاس علي إسماعيل

التاريــخ: ٢٨/ ٦ /٢٠٢١م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

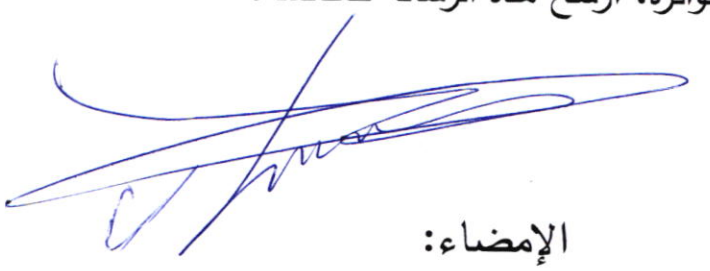

الإمضاء:

الاســـم: أ. م. د. صفاء حسين لطيف

التاريــخ: ٢٨/ ٦ /٢٠٢١م

# إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأنّنا قد اطّلعنا على الرسالة الموسومة بـ ( **النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري)** التي قدّمها الطالب **(علي كاظم بجاي)**، وناقشناه في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنّها جديرة بالقبول بتقدير( إمتياز ) لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة القران الكريم وآدابها/ لغة.

عضو اللجنة

الإمضاء:

الاسم: أ. د. عدوية عبد الجبّار الشّرع

التاريخ: ٤ / ١٠ / ٢٠٢١م

عضو اللجنة

الإمضاء:

الاسم: أ. د. مؤيد جاسم محمد

التاريخ: ٤ / ١٠ / ٢٠٢١م

عضو اللجنة (المشرف)

الإمضاء:

الاسم: أ. د. عبّاس علي إسماعيل

التاريخ: ٤ / ١٠ / ٢٠٢١م

رئيس اللجنة

الإمضاء:

الاسم: أ. د. نجاح فاهم العبيدي

التاريخ: ٥ / ١٠ / ٢٠٢١م

صدَّقَ الرسالة مجلس كليّة العلوم الإسلاميّة / جامعة كربلاء

الإمضاء:

الاسم : أ . د. ضرغام كريم الموسوي

العميد وكالة

التاريخ: ١٧/ ١٠/ ٢٠٢١م

## الملخص

لم يختلف أحدٌ من النحويين القدماء والمحدثين في أنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، غير أنّ البصريين استبعدوا من منهجهم الاحتجاج بالقراءات القرآنية إلّا إذا كان هنالك شعر يسندها ، أو كلام نثري يؤيدها، أو قياس يدعمها .

وقد تساءل اللغويون المحدثون عمّا إذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر النحو السماعية أم إنّه المصدر الذي يأتي بالمرتبة التالية لكلام العرب ، واختلفوا في ذلك على فريقين ، فريق من الباحثين ذهب إلى أنّ القرآن الكريم يعدّ المصدر الأول من مصادر السّماع في وضع قواعد النحو العربي، وفريق آخر من الدارسين المحدثين ذهب إلى أنّ القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد عليه النحويون في وضع قواعد اللغة العربية، ويرى أنّ النحويين بنوا قواعدهم على كلام العرب ثم عرضوها على القرآن الكريم، أو أنّهم اعتمدوا على كلام العرب أكثر من اعتمادهم على القرآن الكريم.

ثمّ إنّ النحويين طبقوا على هذين المصدرين اللذين نُظِرَ إليهما بعين واحدة نظريتهم المشهورة وهي الاعتماد على المطّرد الكثير الغالب من الكلام؛ إذ أقاموا قواعدهم على الأفشى والأشّيع ممّا جاء في القرآن الكريم وكلام العرب .

يتضح ممّا تقدم أنّ النحو في لغة القرآن ينقسم على قسمين: قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه كما وافقوا على نظائره من كلام العرب، وهذا القسم لا يدخل في باب النحو القرآني، وإنّما يدخل في باب النحو المألوف ، وقسم لم يرتضوه فوقفوا منه مواقف عدّة؛ إذ وصفوه بالقلّة والندرة أو الشذوذ أو الضعف أو لجأوا إلى تأويله أو حملوه على الضرورة، أو سكتوا عنه ولم يذكروه، وهذا القسم هو الذي يصح أن نسميه بالنحو القرآني .

## مقدمة

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على أشرف الخلق والمرسلين ، حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين المنتجبين .

لم يختلف أحدٌ من النحويين القدماء والمحدثين في أنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، غير أنّ البصريين استبعدوا من منهجهم الاحتجاج بالقراءات القرآنية إلّا إذا كان هنالك شعر يسندها ، أو كلام نثري يؤيدها، أو قياس يدعمها . [ ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٩٦-٩٧]

وقد تساءل اللغويون المحدثون عمّا إذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر النحو السماعية أم إنّه المصدر الذي يأتي بالمرتبة التالية لكلام العرب ، واختلفوا في ذلك على فريقين ، فريق من الباحثين ذهب إلى أنّ القرآن الكريم يعدّ المصدر الأول من مصادر السّماع في وضع قواعد النحو العربي، وهم الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتورة خديجة الحديثي، والدكتور محمد خير الحلواني . [ينظر: منزلة القرآن الكريم بين أصول النحو السماعية:٢٧٧]

وفريق آخر من الدارسين المحدثين ذهب إلى أنّ القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد عليه النحويون في وضع قواعد اللغة العربية، ويرى أنّ النحويين بنوا قواعدهم على كلام العرب ثم عرضوها على القرآن الكريم، أو أنّهم اعتمدوا على كلام العرب أكثر من اعتمادهم على القرآن الكريم، ويمثل هذا الاتجاه بعض الباحثين ، مثل: الدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري . [ينظر: منزلة القرآن الكريم بين أصول النحو السماعية:٢٨٠-٢٨١]

وفي حقيقة الأمر أنّ النحويين نظروا إلى القرآن الكريم وكلام العرب بعين واحدة ، ولم يميزوا في الاستشهاد بين مدونة مغلقة من عند الله عزّ وجلّ، وهو القرآن الكريم، ومدونة مفتوحة من صنع البشر وهو كلام العرب . [ينظر:

محاضرات في النحو القرآني ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل، للعام ٢٠١٨-٢٠١٩م ]

ثمّ إنّ النحويين طبقوا على هذين المصدرين اللذين نُظِرَ إليهما بعين واحدة نظريتهم المشهورة وهي الاعتماد على المطّرد الكثير الغالب من الكلام؛ إذ أقاموا قواعدهم على الأفشى والأشّيع ممّا جاء في القرآن الكريم وكلام العرب [ينظر: محاضرات في النحو القرآني، للعام ٢٠١٨- ٢٠١٩م ]

يتضح ممّا تقدم أنّ النحو في لغة القرآن ينقسم على قسمين: قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه كما وافقوا على نظائره من كلام العرب، وهذا القسم لا يدخل في باب النحو القرآني، وإنّما يدخل في باب النحو المألوف ، وقسم لم يرتضوه فوقفوا منه مواقف عدّة؛ إذ وصفوه بالقلّة والندرة أو الشذوذ أو الضعف أو لجأوا إلى تأويله أو حملوه على الضرورة، أو سكتوا عنه ولم يذكروه، وهذا القسم هو الذي يصح أن نسميه بالنحو القرآني . [ينظر: محاضرات في النحو القرآني، للعام ٢٠١٨- ٢٠١٩م ]

وتبنى البحث هذا المفهوم ، وطبّقه على دراسة مسائل النحو القرآني عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مكي الأنصاري .

وقد جعلت عنوان رسالتي **( النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري )** ، فتتبعت مسائل النحو القرآني في كتابيهما ( القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية) و(نظرية النحو القرآني) معتمداً في ذلك على قراءة رسم المصحف والقراءات القرآنية الأخرى .

وتتكون هذه الدراسة من تمهيد وفصول ثلاثة، تسبقها مقدمة ، وتليها خاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع، وقد تضمّن التمهيد الحديث عن : مفهوم النحو القرآني عند الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري .

وجعلت الفصل الأول بعنوان مسائل النحو القرآني بحسب رسم المصحف التي خالفت قواعد جمهور النحويين ، مسائل الأسماء، تكلمت فيه عن مسائل النحو القرآني المتعلقة بمسائل الضمير، أي مسائل تتصل باسمي الإشارة ، والموصول ،

وهي : مجيء اسم الإشارة(هذا) بمعنى الاسم الموصول (الذي) ، ومجيء(اللّاء) بمعنى (الذين)، ومجيء (الذي) موصولاً حرفيّاً، وحذف الموصول الاسمي، وإبقاء صلته، وحذف عائد الصلة إذا كان مجروراً.

وكذلك تناولت فيه مسائل المنصوبات من الأسماء وهي : مجيء (كلّ) المضافة إلى النكرة مفعولاً به، ونصب ما بعد اسم الفاعل المجرد من (أل) على المفعولية مع دلالة اسم الفاعل على معنى الماضي، ومجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ(قد)، ووقوع الاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب.

وتناول البحث أيضاً في هذا الفصل مسائل تخص التوابع ، وهي : إضافة الموصوف إلى صفته، وعطف الخبر على الإنشاء وبالعكس، والعطف بالرفع على موضع اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر، وعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار.

وفضلاً على ذلك درست فيه مسائل أخرى في النحو القرآني ، وهما: وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية، وتقديم معمول اسم الفعل عليه.

وكان الفصل الثاني من الرسالة بعنوان مسائل النحو القرآني بحسب رسم المصحف التي خالفت قواعد جمهور النحويين، مسائل الأدوات ، تحدثت فيه عن الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ، والأدوات التي تقوم بوظائف غير الجرّ، أمّا مسائل الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ، فهي : مجيء (الباء) للتحقيق والحال، ومجيء (على) للمصاحبة بمعنى(اللام) و(عند)، ومرادفة لـ(مِن) و(الباء)، ومجيء(في) بمعنى (مع) و(عند)، واستعمال(مِن) لابتداء الغاية الزمانية، واستعمال (مِن) بمعنى (في)، وأمّا مسائل الأدوات التي تقوم بوظائف غير الجرّ ، فهي : حذف(أنْ) المصدرية وإبقاء عملها، ومجيء(أو) بمعنى (الواو)، ومجيء (الباء) زائدة، ومجيء (الفاء) زائدة، ومجيء(لعلّ) للتعليل والاستفهام، ومجيء(لولا) بمعنى(لم)، ومجيء(الواو) زائدة .

ودرست في الفصل الثالث النحو في القراءات القرآنية ومباحث نحويّة أخرى، أمّا النحو في القراءات القرآنية، فمسائله تتصل بموضوعات: حذف المبتدأ والفاء

معاً من جواب الشرط ، وتقديم خبر كان على اسمها، وإعمال(إنّ) المشددة والمخففة في قوله تعالى: ((وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)) [هود : ١١١]، وجواز إعمال(إنْ) النافية عمل ليس، ودخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية ، وإبقاء الألف على حالها، وكذلك درست حذف المضاف وإبقاء عمله، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وجواز إضافة (مائة) إلى الجمع، وجواز كسر ياء المتكلم في (بمصرخيَّ)، ومجيء الفعل المضارع بعد (الفاء) منصوباً مع أنّه لم يكن جواباً للطلب، وتناولت أيضاً النصب بـ(لم)، وحمل (إنْ) الشرطية على (لو) ورفع الفعل بعدها.

وأمّا المسائل النحوية الأخرى فتضمّ مسائل النحو المألوف التي جاءت متفقة مع الشواهد القرآنية، والخلاف النحوي في بنية النص القرآني، فأمّا مسائل النحو المألوف ، فهي : مجيء (لن) لتوكيد النفي لا لتأبيده، ووقوع (مَن) على غير العاقل، ومجيء (الواو) لمطلق الجمع بين المتعاطفين، وأمّا مسائل الخلاف النحوي في بنية النص القرآني ، فهي : مجيء الاسم مرفوعاً بعد (إنْ) في قوله تعالى: ((إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) [طه : ٦٣]، ووقوع (لا) زائدة، ومجيء (هل) بمعنى (قد)، وبعد الانتهاء من ذلك كلّه كتبت خاتمة ، تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وقد سرت في كتابة فصول الرسالة على منهج واحد، وهو المنهج الوصفي ، وهو أن أعرض رأي جمهور النحويين في المسألة النحوية ، ثم أستعرض آراء من أيدهم، ومن خالفهم ، وبعد ذلك استعرض موقف الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري في المسألة النحوية من تأييدٍ أو مساندةٍ أو تبني رأياً معيناً .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساندني على إتمام هذا العمل ، والشكر موصول لشيخي الأستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل؛ لما قدمه لي من النصح والإرشاد والتوجيه؛ لإظهار هذا العمل بما يليق بالقرآن الكريم ، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يمدَّ بعمره وينفع به العباد، إنّه سميع الدعاء .

**الباحث**

# التمهيد

## مفهوم النحو القرآني عند الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري

عقد الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه( القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية) باباً سمّاه (نحو القرآن) ، تناول فيه مفهوم النحو القرآني ، والقواعد النحوية التي تأثرت بالقرآن الكريم، ومصادر دراسة النحو القرآني ، فضلاً على موازنته بين الشاهد القرآني وأصول النحو السماعيّة الأخرى.

ويعدّ الدكتور عبد العال سالم مكرم أول الدارسين المحدثين من رأى مصطلح النحو القرآني النور على يده؛ إذ قال : (( وحسبي أن أحمل المصباح لمن يستخرج اللؤلؤ، أو يكشف عن الجواهر الثمينة، ولا أعني بتأثر القواعد بالقرآن قراءة معينة من قراءاته، وإنّما أعني القرآن الكريم بقراءاته العديدة متواترة أو شاذة، فهي معين لا ينضب ، يغني اللغة ، وينمي الأساليب، ويجعل لغتنا غنية على الدوام، لا تعرف التسول أو الفقر)) [١].

ويرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّ النحو القرآني كلّ القواعد النحوية التي تأثرت بالقرآن الكريم أو القواعد التي نشأت منه، وبشكل أوسع من ذلك هو كل الكلام النحوي الذي دار في كتاب الله تعالى وفي ضوء أصوله ومقاييسه فيمكن أن نلتمس النحو القرآني فيه ، ونكشف عن مدى توافق القاعدة النحوية مع القرآن الكريم بقراءاته المختلفة [٢] ؛ إذ بيّن الدكتور عبد العال ما المقصود بالنحو القرآني بقوله : (( أقصد أنّ القرآن الكريم ، قامت على أساسه قواعد ، وبنيت على نهجه أصول سواء أكان معه شواهد تدعم هذه القواعد أم لم تكن ؟ وسواء أكانت هذه الأصول تتفق مع أصول النحاة أم لا تتفق؟ ذلك لأنّ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة أغنى قواعد النحو وزاد من قيمتها وأمدّها بأمتن القواعد ، وأحسن الأساليب )) [٣].

ويتضح من هذا البيان أنّ النحو القرآني عند الدكتور عبد العال يشتمل على قواعد النحو المألوف التي لها شواهد قرآنية، يزاد عليها القواعد النحوية الخاصة التي نشأت على أساس القرآن الكريم بقراءاته العديدة المتواترة والشاذة، فالنحو

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، للدكتور عبد العال سالم مكرم:٣٠٦.
(٢) ينظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.
(٣) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

القرآني عنده إذن يساوي النحو في لغة القرآن الكريم بقراءاته المختلفة على أنّ قوله: سواء أكان معه شواهد أخرى تدعم هذه القواعد، قول لا يتسم بالدقة؛ لأنّ كلّ تركيب ورد في القرآن الكريم له ما يماثله في كلام العرب من الناحية النحويّة [١]، ولعلّ الشواهد الشعرية التي سنذكرها في فصول الرسالة تبيّن صحة الرأي الذي ذهبت إليه .

ومن أمثلة النحو القرآني - على رأي الدكتور عبد العال سالم مكرم - الكلام عن معاني : ( لعلّ، والباء ، وفي ، وهل، وعلى، ولن، وأو ، والواو العاطفة، ومن، ولولا بمعنى لم ) [٢]، وكذلك حديثه عن بعض الأدوات العاملة، نحو: ( إنّ المشددة و المخففة، وحمل إنْ الشرطية على لو في رفع الفعل بعدها في قراءة قرآنية، والنصب بـ (لم) ، وإعمال إن النافية) [٣].

وأشار أيضاً إلى بعض مواضع الحذف والزيادة ، نحو : زيادة (الواو، والباء، ولا، والفاء) وحذف (الباء، المبتدأ والفاء معاً من جواب الشرط ، أنْ المصدرية، الموصول الاسمي وإبقاء صلته، وحذف المضاف وإبقاء عمله) [٤] .

وتعرّض إلى مسائل تتعلق بالعطف ، نحو: ( العطف على الجوار ، والعطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وعطف الخبر على الإنشاء وعكسه، والعطف على موضع اسم (إنّ) قبل ذكر الخبر) [٥]، وذكر بعض مسائل التقديم والتأخير على غير المألوف في النحو العربي، ووقوع الإتباع في القرآن الكريم [٦]، وتناول بعض المسائل التي تتعلق بالاسم الموصول واسم الإشارة، ومسائل أخر تتعلق بالذوق البلاغي[٧] .

---

(١) ينظر محاضرات في النحو القرآني ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل ، للعام ٢٠١٨-٢٠١٩.
(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٧-٣١٠.
(٣) ينظر المرجع نفسه :٣١٠-٣١٢.
(٤) ينظر المرجع نفسه:٣١٢-٣١٦.
(٥) ينظر المرجع نفسه:٣١٦-٣١٨.
(٦) ينظر المرجع نفسه:٣١٨.
(٧) ينظر المرجع نفسه:٣١٩-٣٢٢.

وكذلك تحدث عن بعض المسائل التي تتصل بالإضافة [١] ، على أنّ الأمثلة التي تناولها الدكتور عبد العال لا تدخل في باب النحو كلها ، أي إنّه تناول مصطلح النحو القرآني بمعناه العام الذي يشمل النحو، والصرف، والأصوات ، غير أنّ الأمثلة التي تدخل في باب الصوت والصرف كانت قليلة بالنسبة للأمثلة التي تدخل في باب النحو، كظاهرتي الإتباع، والإشباع، وحذف نون كان، وليست كل المسائل النحوية التي تناولها الدكتور عبد العال تدخل في باب النحو القرآني، فبعضها يدخل في باب النحو القرآني، مثل: التعليق بـ(لعلَّ)، ومجيء الواو زائدة، وحذف (أنْ) المصدرية، وبعضها يدخل في باب النحو المألوف، مثل: وقوع (مَنْ) على غير العاقل ، ومجيء (الواو) لمطلق الجمع بين المتعاطفين، وبعضها لا يدخل في ضمن النحو المألوف، ولا النحو القرآني بحسب رسم المصحف ، مثل : دخول حرف الجر على(ما) الاستفهامية، وإبقاء الألف على حالها ، وإضافة (مئة) إلى الجمع، والنصب بـ(لم)، وبعضها يدخل في باب الخلاف النحوي، مثل: مجيء(لا) زائدة، ومجيء(هل) بمعنى (قد) [٢].

وقد مهّد الدكتور عبد العال سالم مكرم حديثه عن النحو القرآني وتطبيقاته بفصل أوجز الكلام فيه عن أهم مصادر النحو القرآني في نظره، وسوف أقدم عرضاً مختصراً لهذه المصادر ؛ ليتسنى لنا معرفة سبب اختيار الدكتور عبد العال لها :

أولاً- **كتب التفسير:** تعرّض الدكتور عبد العال سالم مكرم في حديثه عن كتب التفسير لقضية التفسير والنحو؛ إذ بين العلاقة بينهما من رأي ابن جني (ت٣٩٢هـ) في باب من كتاب الخصائص أسماه (بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) ؛ إذ قال: (( فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٢٥ -٣٢٨.
(٢) ينظر محاضرات في النحو القرآني ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل ، للعام ٢٠١٨-٢٠١٩.

عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه)) [١].

وقد أشار الدكتور عبد العال إلى أشهر الكتب التفسيرية التي تعرّضت للدراسة النحوية، ولعلّ أهمها، تفسير الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، وتفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، فبيّن الدكتور عبد العال أنّ منهج الزمخشري في دراسة النحو القرآني يقوم على النظر من خلال الدراسة النحوية إلى الذوق الأدبي، والأسلوب البلاغي دون النظر إلى تقديرات النحويين ، ويجري الزمخشري في معظم تناوله للنحو القرآني مجرى البصريين، ويلجأ إلى ظاهر اللفظ، والالتزام بقوانين الإعراب، وإهمال المعنى، ويعتمد في تفسيره أيضاً على القراءة لتصحيح الوجه الإعرابي؛ إذ يفرّق بين القراءتين في الفصاحة [٢].

أمّا منهج أبي حيّان الأندلسي في النحو القرآني فإنّه يرى إذا كان الحكم غريباً أو مخالفاً لمشهور ما قال به معظم النحويين يقوم بذكر الدليل، وما دلّ عليه ظاهر اللفظ ، فيرجح بذلك ما لم يصدّ عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه، منكبّاً في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها، ويبيّن أنّها ممّا يجب أن يعدل عنه، وينبغي أن يحمل على أحسن إعراب، وأحسن تركيب؛ لأنّ كلام الله أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحويون في شعر الشّمّاخ أو الطرماح، وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة، والمجازاة المعقدة [٣].

ثانياً- **كتب غريب القرآن:** لقد وقف الدكتور عبد العال عند معنى الغريب في القرآن، مبيناً الغريب من القرآن في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) بقوله: (( ولم يكن الغريب مستحدثاً في عهد التابعين، أو في العهود التي جاءت من بعدهم ، بل كان في القرآن الكريم بعض كلمات تحتاج إلى إيضاح على عهد رسول الله (صلى الله عليه [وآله] وسلم) ، وكان الرسول ... يوضح هذا الغامض، ويبيّن هذا الصعب بما

---

(١) الخصائص ، لابن جني:٣٨٤/١.
(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٢٣٠-٢٣٣.
(٣) ينظر المرجع نفسه:٢٣٨.

علمه ربّه)) [١]، ثم تعرض لأول من صنف في غريب القرآن، وأثبت أنّ أبا عبيدة (ت٢٠٩هـ)هو المؤسس الأول للتصنيف في غريب القرآن في كتابه الموسوم (مجاز القرآن)، ويرى الدكتور عبد العال أنّ كتاب مجاز القرآن احتوى على كثير من المسائل النحوية التي تتصل بالآيات القرآنية ؛ إذ يعدّه مصدراً من مصادر النحو القرآني [٢].

ثالثاً- **كتب معاني القرآن:** تعرضّ الدكتور عبد العال في هذا الجانب إلى أول من صنف في معاني القرآن، وتحدث عمّن ألف فيه، أمثال: يونس(ت١٨٢هـ)، والرؤاسي(ت١٨٧هـ)،والكسائي(ت١٨٩هـ)،وقطرب(ت٢٠٦هـ)،والفرّاء(ت٢٠٧هـ )، والمبرد(ت٢٨٥هـ) وذكر جملة من كتب معاني القرآن، منها: معاني القرآن للزجاج (ت٣١١هـ)، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)، و كتاب الاغفال لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) [٣].

رابعاً- **كتب إعراب القرآن:** تحدث الدكتور عبد العال فيها عن حقيقة الإعراب ، ومتى كان ظهوره، وبيان قيمته، وتطرق إلى الإعراب ومنزلته عند المحدثين ، أمثال الدكتور إبراهيم أنيس، وأنيس فريحة، والأستاذ العقاد، ثم ذهب إلى التمييز بين النحو والإعراب، وبيّن مكانة الخليل في وضع الحركات الإعرابية ، وعرض لبداية حركة الإعراب في القرآن الكريم ، وجعل بدايتها على يد أبي الأسود الدؤلي(ت٦٩هـ) [٤] .

وتعدّ كتب إعراب القرآن في نظر الدكتور عبد العال من المصادر المهمة التي دارت في القرآن ونحوه، ولعلّ أشهر هذه الكتب ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، وإعراب القرآن لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، والبرهان في علوم القرآن للحَوفي (ت٤٣٠هـ)، وتفسير مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، والبيان في غريب إعراب

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٢٤٢.
(٢) ينظر المرجع نفسه:٢٤٣.
(٣) ينظر المرجع نفسه: ٢٥٠-٢٦١.
(٤) ينظر المرجع نفسه: ٢٦٢-٢٦٧.

القرآن لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت٦١٦هـ) ، وإعراب القرآن للسفاقسي (ت٧٤٢هـ) ، وإعراب القرآن للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) [١].

خامساً- **كتب القراءات:** يرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّ كتب القراءات من المؤلفات التي تعرضت للنحو القرآني؛ لأنّها ارتبطت بآيات القرآن الكريم، وأشار إلى أنّ هذه القراءات تطابق النحو العربي بصورة أو بأخرى ، وقد أفرد الدكتور عبد العال مؤلَفاً خاصاً لدراستها اسماه ( أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية)[٢]، وفيه بيّن رأي علماء العربية القدماء في القراءات القرآنية ، وكيف استعان النحويون والمفسرون ، ومؤلفو إعراب القرآن ومعانيه في القراءات القرآنية في تحليل النص النحوي، كسيبويه(ت١٨٠هـ)،والفرّاء، وابن جني، والفخر الرازي(ت٦٠٤هـ)، ومكي بن أبي طالب، وابن مالك(ت٦٧٢هـ)، وأبي حيان الأندلسي ، وذكر بعض كتب القراءات، مثل الحجة لأبي علي الفارسي، والحجة لابن خالويه ، والمحتسب لابن جني ، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب [٣].

سادساً- **كتب النحو:** لقد نوّه الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى كتابين جديرين بالاهتمام، وهما كتاب سيبويه ؛ إذ جعله مصدراً مهماً لدراسة النحو القرآني، وكتاب المغني لابن هشام(ت٧٦١هـ) الذي لا نجد صفحة من صفحاته تخلو من آيات القرآن الكريم، جاء بها للتمثيل ، أو على جهة الاستشهاد، أو التخريج، وتحدث أيضاً عن القراءات وتوجيهاتها النحوية ؛ إذ عدّه الدكتور عبد العال خير كتاب نحوي يدور في كتاب الله من جهة النحو، وفي ضوء أصوله ومقاييسه [٤].

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٢٧١-٢٧٢.
(٢) ينظر المرجع نفسه : ٣٠٤.
(٣) ينظر أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، للدكتور عبد العال سالم مكرم : ١١٠، ١١٩، ١٢٥، ١٣١.
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٥.

وختم الدكتور عبد العال سالم مكرم كلامه عن النحو القرآني بالحديث عن منزلة الشاهد القرآني بين أصول النحو السماعية الأخرى، وهي الحديث النبوي وكلام العرب شعراً ونثراً، ورأى أنّ القرآن الكريم هو المصدر الأول الذي استعان به النحويون في وضع قواعد النحو [١].

وكثرت الدراسات النحوية المتخصصة في القرآن الكريم حتى أصبحت عند الدكتور أحمد مكي الأنصاري نظرية في كتابه الموسوم (نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية) ، وكان الهدف من وراء هذا العمل جعله ثمرة علمية لما سبقه من الدراسات القرآنية النحوية؛ إذ عدّه خطة واضحة لتطبيق النحو القرآني [٢].

ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظرية النحو القرآني) أنّ قواعد النحو المألوف فيها شيء من القصور؛ لأنّ النحويين أسرفوا في تقديم كلام العرب على كلام القرآن الكريم، فقاموا باستنباط القواعد النحوية من الشعر العربي في أغلب الأحيان ، أمّا استشهادهم بنصوص القرآن الكريم، فقد جاء في المرتبة الثانية بعد كلام العرب [٣].

وكان يفترض أن يحصل العكس ، فيكون القرآن الكريم بقراءاته المتواترة هو المصدر الاول لتقعيد القواعد النحوية؛ لأنّه أوثق نص في الوجود ؛ ولهذا كان من الواجب المحتم على النحويين واللغويين أن يصوغوا قواعدهم بالاعتماد على القرآن الكريم [٤].

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٢٩.
(٢) ينظر نظرية النحو القرآني، للدكتور أحمد مكي الأنصاري: ١٦.
(٣) ينظر المرجع نفسه :١٤.
(٤) ينظر المرجع نفسه: ١٦.

وينقسم النحو القرآني في نظر الدكتور أحمد مكي الأنصاري على قسمين [١]:

١- قسم ارتضاه النحويون ، ووافقوا عليه، كما وافقوا على ما جاء مثله في كلام العرب، وهذا القسم يمثل الجزء الأكبر من الشواهد القرآنية، وهذا القسم لا يدخل في باب النحو القرآني، وإنّما يعد من باب النحو المألوف أو ما يسمى (النحو التقليدي) [٢].

٢- قسم لم يرتضوه، ويتمثل هذا القسم في الأساليب والاستعمالات التي وردت في نصوص القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، وقد جاءت مخالفة لقواعد النحو المألوف؛ ولهذا تأولوه وعارضوه معارضة صريحة أو خفيّة، ويمكن أن نسمي هذا القسم بالنحو القرآني [٣].

واتخذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري القرآن الكريم بقراءاته المتواترة إطاراً لهذه النظرية، أمّا المحور الذي ارتكزت عليه نظريته ، فهو الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية ، وذلك هو لب النظرية ومدارها، وأمّا مقوماتها الأساسية فتكون في جانبين، **أحدهما:** جانب الاتّفاق بين القواعد النحوية والاستعمالات القرآنية ، وهو الغالب الكثير؛ لأنّه موضع اتفاق بين الجميع، و**الثاني:** جانب الاختلاف بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية ؛ وذلك نتيجة لعدم اعتماد النصوص القرآنية في تقعيد القواعد، وعمل ذلك يكمن بتصحيح هذه القواعد وتعديلها بعرضها على آيات القرآن الكريم وقراءاته المتواترة، وهذا الاتجاه يمثل اتجاه تصحيح النحو بالقراءات، ويعد موضع الثقل والتركيز في هذه النظرية [٤]؛ إذ يرى أنّ النحويين (( حينما تصدّوا للنحو وضعوا القواعد النحوية في كفّة، ووضعوا القراءات القرآنية في كفّة أخرى، ثمّ نظروا في القراءات فما وافق منها القواعد النحوية وافقوا عليه واعتمدوه، وما تعارض مع القواعد عارضوه أو تأولوه إن قبِل

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني:٤٩.
(٢) ينظر مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني:١٢٣.
(٣) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٤) ينظر نظرية النحو القرآني:٥٠-٥١.

التأويل، وإذا لم يقبل التأويل كان من نصيب المعارضة الصريحة أو الخفيّة)) [١].

أمّا الجانب التطبيقي عند الدكتور أحمد مكي الأنصاري فهو قائم على تصحيح قواعد النحو بالقراءات لا العكس بذكره أمثلة منها؛ لتكون مصداقاً لتوضيح منهج نظريته ؛ إذ قال: ((ذلك أنّني جردت القواعد النحوية من أولها إلى آخرها، وعرضتها على النصوص القرآنية، فإذا اتفقت القاعدة النحوية مع النصوص القرآنية اعتمدتها، وأثبتُّها، وضربت لها الأمثال، وإن اختلفت معها عدّلتها وسجلّتها وضربت لها الأمثال من القرآن الكريم أيضاً متمثلاً في قراءاته المحكمة الموثوق بها كلّ الثقة )) [٢].

ومن تجليات هذا التعديل توسيع القاعدة النحوية ؛ لتشمل جميع ما ورد من النصوص، وجعلها على قسمين: كثيرة وأكثر، أو كثيرة وقليلة، وهذا منهج قائم على أساس الدراسة الوصفية ؛ إذ تستمد رؤيته من القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، ومثل هذا الصنيع يعطي القاعدة النحوية قوة ومتانة في بنائها وحصانة ليس ما بعدها حصانة [٣].

وليس من خطة عمل الدكتور الأنصاري أن يصوّب قاعدة أو يخطئها أو يحذف باباً من أبواب النحو، وإنّما جعل القراءات في ذلك الأمر حكماً في السماح لتوسيع القاعدة النحوية (( ومثل هذا العمل لا يمس الإطار العام للنحو المألوف، وإنّما يوسّع القواعد فقط ويقويها ويغذيها بأوثق نص في الوجود ، مع المحافظة التامة على الإطار العام للنحو المعروف )) [٤].

ويمكننا هنا أن نسجل ثلاث ملحوظات على ما سبق [٥]:

---

(١) نظرية النحو القرآني: ٥١.
(٢) المرجع نفسه:٧٣.
(٣) ينظر المرجع نفسه: ٧٨.
(٤) المرجع نفسه: ١٤٧.
(٥) ينظر مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني:١٢٣.

١- عدّ الدكتور أحمد مكي الأنصاري الإتيان بالقاعدة النحوية التي اتفق عليها النحويون والتمثيل لها بشواهد قرآنية من باب النحو القرآني، والصحيح أنّ مثل هذا يدخل في باب النحو المألوف ( التقليدي ) [١].

٢- لم يميّز الدكتور أحمد مكي الأنصاري بين القرآن الكريم بشكله الذي وصل إلينا بين دفتي المصحف والقراءات القرآنية الأخرى ؛ إذ أطلق على الاثنين آيات القرآن الكريم ونصوص القرآن.

٣- لم يقتصر الدكتور أحمد مكي الأنصاري على ذكر القواعد النحوية المعروفة التي تساير نصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، وإنّما تناول مصطلح النحو بمعناه الشامل القديم، الذي يشمل النحو والصرف والأصوات ، وآية ذلك أنّه تحدث عن بعض المسائل الصوتية ، مثل: الهمز، والإبدال الحركي، والإدغام، والتقاء الساكنين ، وغيرها [٢].

وكذلك تكلم عن بعض المسائل الصرفية، مثل: تحريك الحرف الثاني وإسكانه في المصادر التي جاءت على وزن ( فعلان ) ، مثل: شَنَآن وشَنْآن، وكذلك صيغة الماضي من الوعد وهما : (وَعَد) و (وَاعَد) ، وجمع ما كان مفرده على وزن (فَعْل) على وزن (أفعال) ، نحو : حَمْل و أحمال، وبَحْث و أبحاث وغيرها [٣]، ولم أدرس هذه المسائل في طيّات الرسالة ؛ لكونها تخرج عن باب النحو ، ويدخل بعضها في علم الصرف ، وبعضها في باب علم الأصوات ، ولا أجد جدوى من دراستها في باب علم النحو.

وعلى أيّة حال فإنّ النحو القرآني على رأي الدكتور أحمد مكي الأنصاري يتطلب الاعتماد على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة المتواترة في استنباط القواعد النحوية، وعدّه المصدر الأول في استنباط هذه القواعد، وتقديمه على أي مصدر

---

(١) ينظر محاضرات في النحو القرآني ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل ، للعام ٢٠١٨-٢٠١٩.
(٢) ينظر نظرية النحو القرآني:١٤٣، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥.
(٣) ينظر المرجع نفسه: ١٦٣، ١٦٩، ١٧١.

آخر من مصادر السماع [١].

وبناءً على هذا الكلام اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل بعض القواعد النحوية المعروفة حتى تنسجم مع نصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، وذكر الدكتور الأنصاري أنّ هذه التعديلات تخدم النحو العربي وتبنيه بناءً قوياً سليماً ، ومن ثم تعطيه قوةً وشمولاً وحصانةً ما بعدها حصانة، وبذلك يستقيم النحو، ويسهل تحصيله والإلمام به في يسر وسهولة، ويتخلص من التأويلات والفلسفات التي لحقت به [٢].

وهناك جملة من القواعد النحوية المعروفة التي اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري إدخال شيء من التعديل عليها لكي تتماشى مع كلّ نصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة ، مثل: عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، والعطف بالرفع على موضع اسم إنّ قبل استكمال الخبر ، ووقوع الاستثناء المفرغ بعد الكلام المثبت ، وإضافة إذا الشرطية إلى الجملة الاسمية ، وعمل اسم الفاعل المجرد من (ال) الدال على معنى الماضي عمل الفعل ، ومجيء الحال جملة فعلية فعلها مثبت غير مسبوق بـ(قد) [٣]، وغيرها من المسائل النحوية المعروفة التي تناولها البحث بشكل مفصل .

ومن المآخذ التي أخذت على الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنّه جعل المسائل الصوتية والصرفية من مسائل النحو القرآني ؛ إذ تناول مسألة الجمع بين الساكنين وبيّن موقف النحويين منها ؛ إذ ذهبوا إلى عدم جواز الجمع بين الساكنين إلا إذا كان الحرف الأول حرف مد ولين ، نحو (الضالِّين) ، ويمتنع ذلك إذا كان الأول حرفاً صحيحاً ساكناً، نحو قوله تعالى: ((إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ )) [النور : ١٥] في قراءة ابن كثير [٤]، واقترح الدكتور الأنصاري جواز ذلك وعدم امتناعه ، مستنداً إلى ما ورد

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني:١٦.
(٢) ينظر المرجع نفسه/١٦.
(٣) ينظر المرجع نفسه :٧٤، ٨٥، ٩٦، ١١٤، ١٢٠، ١٢٣.
(٤) ينظر الكتاب ، لسيبويه: ٤٣٧/٤.

في القرآن الكريم في قراءة سبعية متواترة، متمثلة بقراءة ابن كثير، وهو من القرّاء السبعة ؛ إذ جعله ابن مجاهد ثاني القرّاء في الترتيب [١] .

وتناول الدكتور أحمد مكي الأنصاري مسألة إدغام المثلين من كلمتين؛ إذ منع جمهور النحويين ذلك إذا كان قبل الأول حرف ساكن صحيح[٢]، وما ورد شيء من ذلك مثل (شهر رمضان) في قراءة أبي عمرو فهو ضعيف [٣]، واقترح الدكتور الأنصاري تعديل هذه القاعدة بقوله: (( يجوز إدغام المثلين من كلمتين سواء أكان ما قبل الأول حرفاً معتلاً، أم صحيحاً ساكناً، مثل (شهر رمضان) في قراءة أبي عمرو)) [٤] ، واستند الدكتور الأنصاري إلى ما ورد في القرآن الكريم في قراءة سبعية محكمة متمثلة بقراءة أبي عمرو ابن العلاء في قوله تعالى: ((شَهْرُ رَمَضَانَ )) [البقرة : ١٨٥]، بإدغام الراء في الراء [٥]، وهذا الإدغام وارد في كلام العرب ، وسمعه الثقات من العلماء كما في قول ابن الجزري (ت٨٢٢هـ) : ((وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب (شهر رمضان) مدغماً )) [٦]، وبيّن الدكتور الأنصاري أنّ كثيراً من النحويين رفضوا هذا النوع من الإدغام؛ لأنّه يخالف الشروط التي وضعوها، ويرى وجه المخالفة في قراءة أبي عمرو في نظر هؤلاء النحويين أنّ الحرف الذي قبل الراء في كلمة (شهر) حرف ساكن صحيح، فلو كان حرف علّة لجاز عندهم [٧]، ولا يمكن أن نتعبد بما نقله البصريون فقط كما يقول أبو حيّان : ((ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاره ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه )) [٨].

---

(١) ينظر السبعة في القراءات ، لابن مجاهد:٤٥٣، القراءات واللهجات، لعبد الوهاب حمودة:٢١٦ ، المهذب في القراءات العشر، للدكتور محمد سالم محيسن:١/ ٧ .
(٢) ينظر البحر المحيط:٤٦/٢.
(٣) ينظر اتحاف فضلاء البشر:٤٣١/١.
(٤) نظرية النحو القرآني: ٩٤.
(٥) ينظر المهذب في القراءات العشر:٨٥.
(٦) النشر في القراءات العشر:٢٣٦/٢.
(٧) ينظر نظرية النحو القرآني:٩٥.
(٨) البحر المحيط: ٤٦/٢.

ومن مظاهر النحو القرآني عند الدكتور أحمد مكي الأنصاري ظاهرة الهمز؛ إذ جعل همز (معايش) جائزاً ، ولا يمكن تخطئته ؛ لوروده في السماع، مستنداً بذلك إلى العديد من القراءات[١]، وذكر الأنصاري أنّ كثيراً من القرّاء قرأ بهمز (معايش) ، أمثال ((نافع في رواية خارجة، وابن عامر في إحدى رواياته، كما قرأ بها الأعرج ، وزيد بن علي، والأعمش )) [٢]، في قوله تعالى: ((وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ)) [الأعراف : ١٠].

وممّا يؤيد ورود الهمز بالسّماع قول الشهاب : ((وقد سمع عنهم هذا في مصايب ومنابر و معايش ، فالمغلّط هو الغالط)) [٣].

ويؤيد الدكتور الأنصاري ما قاله الشهاب ؛ لأنّه يرى المبدأ العلمي الدقيق يقف إلى جانب السماع ، فيكون (مقياس الترجيح هو السّماع الصحيح) ، ويرى أيضاً أنّه لا يجوز تخطئة الذي يرد، وإن خالف شيئاً من القواعد، ويمكن أن يطلق عليها بأنّها قليلة أو مقصورة على السماع [٤]، ولا يجوز أن يحكم على مثل هذا بالخطأ ، كما يقول أبو حيّان: (( وكثير من النحاة يسيئون الظن بالقرّاء ولا يجوز لهم ذلك )) [٥]، وقال ذلك أبو حيان تعقيباً على موقف من قال من النحويين بخطأ هذه القراءة ورميها باللحن والغلط ، مثل ابن جني الذي قال : ((فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها )) [٦] ، ومثل هذا الصنيع فعل ابن خالويه بقوله: ((مَن همز هذه الياء فقد لحن، وقد روى خارجة عن نافع همزه وهو غلط )) [٧]، وذكر الزّجاج أنّ جميع نحويي البصرة تزعم أنّ همزها خطأ ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بـ(صحيفة وصحائف)، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة [٨]

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني:١٠٤.
(٢) القراءات واللهجات:١٧٩.
(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:١٥٢/٤.
(٤) ينظر نظرية النحو القرآني:١٠٥.
(٥) البحر المحيط:٢٧٢/٤.
(٦) المنصف على التصريف، لابن جني :٣٠٧/١.
(٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه :٤٩.
(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج:٣٢٠/٢-٣٢١.

، وبيّن الدكتور الأنصاري أنّ ذلك حصل عند النحويين لاصطدام السماع بالقياس، ويرى أنّ المنهج السليم في ذلك هو تفضيل السماع على القياس [١].

ومن المسائل الصرفية التي ذكرها الدكتور الأنصاري مسألة تحريك الحرف الثاني وإسكانه في المصادر التي جاءت على وزن شنآن ، واقترح جواز ذلك بكثرة، وجواز الإسكان على وجه القلة [٢]، واستند الأنصاري في هذا الاقتراح إلى قوله تعالى: ((وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ)) [المائدة : ٢] ؛ إذ أثبت أنّها قرئت بفتح النون من (شنآن) وقرئت بالإسكان أيضاً [٣]، وأنكر بعض النحويين هذا الإسكان محتجاً بأنّ المصادر تأتي في مثل هذا الصنيع متحركة [٤]، وجاء هذا الإنكار مع أنّ هذه قراءة العديد من القرّاء الموثوق بقراءتهم كل الثقة [٥]، قال ابن مجاهد : (( وقرأ ابن عامر: (شنآن) ساكنة النون، واختلف عن عاصم ، فروى عنه أبو بكر: (شنآن) ساكنة النون ... واختلف عن نافع أيضاً، فروى عنه إسماعيل بن جعفر والواقدي والمسيِّبي: (شنآن) خفيفة )) [٦]، مثل ( سَرْعان و وَشْكان ) [٧]، ((فالحجة لمن أسكن أنّه بنى المصدر على أصله قبل دخول الألف والنون عليه )) [٨]، وما يؤيد حجة الإسكان ما نقله مكي بن أبي طالب في حكاية عن سيبويه ؛ إذ قال: ((حكى سيبويه: لويته ليّاناً، فـ (لَيّان) مصدر على (فَعْلان) )) [٩]بالإسكان مثل (شنآن) ، وعلى الرغم من حكاية سيبويه في تأييد إسكان النون، وورود مثل ذلك في القرآن الكريم فإنّ بعضهم لم يجز إسكان النون ورآه غلطاً [١٠].

---

([١]) ينظر نظرية النحو القرآني:١٠٥.
([٢]) ينظر المرجع نفسه: ١١٦.
([٣]) ينظر السبعة في القراءات، لابن مجاهد:٢٤٢، الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش: ٦٣٤/٢.
([٤]) ينظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٢٦٨/٧.
([٥]) ينظر نظرية النحو القرآني: ١١٦.
([٦]) السبعة في القراءات :٢٤٢.
([٧]) ينظر حجة القراءات، لأبي زرعة:٢١٩.
([٨]) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه:١٢٨.
([٩]) الكشف عن وجوه القراءات السبع:٤٠٤/١.
([١٠]) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

ومن المسائل الصرفية التي تناولها الدكتور أحمد مكي الأنصاري أيضاً هي الإتيان بصيغة ( فَاعَلَ) الماضي من ( الوعد)؛ إذ جوّز الأنصاري الإتيان بالصيغتين من الوعد، فيقال: (وَاعَدَ) بالألف، ويحق لك أن تقول : (وَعَدَ) من دون ألف، مستنداً بذلك إلى ما ورد في أغلب القراءات القرآنية السبعية المتواترة[١]، في قوله تعالى: ((وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ)) [البقرة : ٥١]، غير أنّ بعض النحويين أنكر هذه القراءة التي تكون بالألف (واعدنا) مع أنها قراءة سبعية متواترة [٢] ،ورجّح عليها قراءة سبعية أخرى وهي (وَعَدنا) من دون ألف [٣]، وقد علّق الدكتور الأنصاري على ذلك بقوله: وكان الحق ألا تُنكر الأولى؛ ((لأنّها محكمة متواترة، وهي قراءة ستة من القرّاء السبعة، ولم يختلف معهم إلا أبو عمرو بن العلاء )) [٤].

وذهب الدكتور الأنصاري أيضاً إلى جواز جمع (فَعْل)على ( أفعال) إذا كان اسماً ثلاثياً صحيح العين مفتوح الفاء [٥]، وقدّم هذا الاقتراح استناداً إلى ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: (( وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)) [الطلاق : ٤] ؛ إذ جمع (حَمْل) على (أحمال) ، وجاء هذا بناءً على عدم صحة جعل كلمة (أحمال) في هذا الموضع جمع لكلمة (حِمْل) بكسر الحاء، ومثل هذا يجوز جمعه على (أفعال)، وخير دليل على جواز مثل هذا الجمع جوازاً قياسياً لا شذوذ فيه على الإطلاق ، ما ذُكِرَ في الآية الكريمة بفتح الحاء ؛ إذ قال: ((أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)) [الطلاق : ٤]، فذكر المفرد بفتح الحاء لا بالكسر [٦]، وقد دعا الدكتور الأنصاري بعض الدارسين إلى الكف عن تخطئة مثل هذا الاستعمال المألوف على ألسنة العرب، كقولهم (بحث ، أبحاث) وعدَّه جمعاً جائزاً سائغاً في الاستعمال،

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني: ١٣٤.
(٢) ينظر السبعة في القراءات:١٥٥، البحر المحيط:٣٥٧/١.
(٣) ينظر السبعة في القراءات:١٥٥.
(٤) نظرية النحو القرآني:١٣٤.
(٥) ينظر المرجع نفسه:١٣٩.
(٦) ينظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.

فكلمة (بحث) تجمع على (بحوث) وكذلك على (أبحاث) ، وجاء مثل هذا الجمع مستنداً إلى الآية الكريمة من جهة، وإلى كثير من الجموع التي ورد بها السماع من جهة أخرى[١]، كما جاء في قول الشاعر[٢]، جمع كلمة (فَرْخ) على (أفراخ) :

مَاذا تَقُولُ لأفرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ زِغْبَ الحَوَاصِلِ لا مَاءٌ ولا شَجَرٌ

ألقَيْتَ كَاسِبَهُم في قُعْرِ مُظْلِمَةٍ فَـاغفِرْ عَلَيكَ سَلامُ اللهِ يَا عُمَرُ

(١) ينظر نظرية النحو القرآني:١٣٩.
(٢) ديوان الحطيئة:٢٠٨.

# الفصل الأول

**مسائل النحو القرآني بحسب رسم المصحف التي خالفت قواعد جمهور النحويين ، مسائل الأسماء .**

**أولاً : مسائل الضمير :**

- مجيء اسم الإشارة(هذا) بمعنى الاسم الموصول (الذي) .
- مجيء (اللّاء) بمعنى (الذين) .
- مجيء (الذي) موصولاً حرفياً.
- حذف الموصول الاسمي، وإبقاء صلته.
- حذف عائد الصلة إذا كان مجروراً.

**ثانياً : مسائل المنصوبات من الأسماء :**

- مجيء(كلّ) المضافة إلى النكرة مفعولاً به .
- نصب ما بعد اسم الفاعل المجرد من(أل) على المفعولية مع دلالة اسم الفاعل على معنى الماضي .
- مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ (قد) .
- وقوع الاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب .

**ثالثاً : مسائل التوابع :**

- إضافة الموصوف إلى صفته .
- عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس .
- العطف بالرفع على موضع اسم إنّ قبل استكمال الخبر .
- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار .

**رابعاً : مسائل أخرى في النحو القرآني بحسب رسم المصحف :**

- وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية .
- تقديم معمول اسم الفعل عليه .

سأتناول في هذا الفصل مسائل نحويّة، تخصّ الأسماء، نشأت على أساس القرآن الكريم بحسب قراءة رسم المصحف، وقد وقف منها جمهور النحويين مواقف عدّة؛ إذ وصفوها بالقلّة أو الضعف، أو حملوها على الضرورة ، أو لجأوا إلى تأويلها ؛ كي تستقيم مع قواعدهم التي اتفقوا عليها، ويمكن دراسة هذه المسائل بالشكل الآتي :

**أولاً - مسائل الضمير :**

قسّم الدكتور تمام حسّان الضمير على قسمين رئيسيين، هما: ضمائر الحضور، وضمائر الغيبة، وجعل ضمائر الحضور على ثلاثة أقسام، هي: ضمائر المتكلم، مثل: أنا ونحن، وضمائر الخطاب، مثل: أنت وأنتم، وضمائر الإشارة، مثل: هذا وهؤلاء [١].

وقسّم ضمائر الغيبة على قسمين: ضمائر شخصية، مثل: هو وهي، وضمائر موصولية، مثل: الذي واللائي [٢].

**- مجيء اسم الإشارة (هذا) بمعنى الاسم الموصول (الذي) :**

منع جمهور النحويين أن يكون اسم الإشارة ( هذا) بمعنى (الذي)، وكذلك سائر أسماء الإشارة عندهم لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة [٣] .

وكان احتجاجهم في المنع أنّ الأصل في ( هذا ) وسائر أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة ، و (الذي) وما أشبهه من الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي أن لا يُحمل عليها ، وهذا يمسك بالأصل واستصحاب الحال[٤].

---

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها :١٠٨-١٠٩.
(٢) ينظر المصدر نفسه:١٠٩-١١٠.
(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري ، المسألة / ١٠٣: ٢/ ٢٢٣.
(٤) ينظر المصدر نفسه ، المسألة / ١٠٣: ٢/٢٢٤.

أمّا (ذا) فجعلها الجمهور بمعنى الاسم الموصول، بشرط أن تكون مجردة من معنى الإشارة ، وأن تكون غير ملغاة ، والمراد بالإلغاء : أن تركب مع ( ما) ، فتصير اسماً واحداً ، وأن تكون بعد الاستفهام بـ(ما) أو(مَن) ، كقوله تعالى: ((يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ)) [البقرة : ٢١٥] ، أي : ما الذي ينفقونه [١]، على حين أنّ الكوفيين أجازوا وقوع (ذا ) موصولة، وإن لم يتقدم عليها استفهام [٢]، واستدلّوا على إثبات رأيهم بقول يزيد بن مفرغ الحميري [٣]:

عَدَس مَا لِعَبَّادٍ عَليكِ إمَارَةٌ أَمِنتِ وَهَذَا تَحمِلِينَ طَلِيقُ

فـ ( هذا ) في قول الشاعر اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه ( ما الاستفهامية ) و لا ( مَنْ الاستفهامية ) ، وتحملين صلتهُ، والعائد محذوف ، وطليق: خبر المبتدأ، وعَدَس : زجرٌ للبغل، والمراد الذي تحملين طليقُ [٤].

ولا تختص ( ذا ) الإشارية بذلك عند الكوفيين ؛ بل جميع أسماء الإشارة عندهم يجوز أن تستعمل أسماءً موصولة ، وممّا احتجوا به قوله تعالى: ((وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)) [طه : ١٧] ، أي: ما التي ، وقوله تعالى: ((هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ)) [آل عمران : ٦٦] ، أي : الذين حاججتم [٥].

وقال الفرّاء في حديثه عن قوله تعالى: ((وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)) [طه : ١٧] : ((يعني عصاه، ومعنى (تلكَ) : (هذه)، وقوله تعالى: بيمينك في مذهب صلة لـ(تلك) ... )) [٦].

---

(١) ينظر الكتاب ، لسيبويه: ٢/ ٤١٦-٤١٧، شرح التصريح، للشيخ خالد الأزهري : ١٣٦/١ ، همع الهوامع: ١/ ٢٧٣ ، جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني: ٩٤.
(٢) ينظر همع الهوامع : ٢٧٤/١.
(٣) ديوان يزيد بن مفرغ الحميري: ١٧٠.
(٤) ينظر شرح التصريح : ١/ ١٦٤-١٦٥.
(٥) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش : ٢٤/٤، شرح التصريح : ١/ ١٦٥، همع الهوامع : ٢/ ٢٧٤.
(٦) معاني القرآن:١٧٧/٢.

وللمفسرين رأي في جعل اسم الإشارة اسماً موصولاً ؛ إذ إنّهم عدّوا اسم الإشارة (تلك) في قوله تعالى: ((وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)) [طه : ١٧] اسماً موصولاً وصلته ( بيمينك)، والمعنى: ما التي هي بيمينك [١] .

وقد بيّن أبو حيان رأي الكوفيين فيما ذهبوا إليه في جواز مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول بقوله: ((وليس ذلك مذهباً للبصريين، وإنّما ذهب إليه الكوفيون، قالوا: يجوز أن يكون اسم الإشارة موصولاً حيث يتقدر بالموصول كأنّه قيل، ما التي بيمينك)) [٢] .

أمّا في قوله تعالى: ((هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ)) [آل عمران : ٦٦] فكلمة ( هؤلاء) جاءت اسماً موصولاً بمعنى (الذين) وما بعدها صلة لها [٣] .

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم ما ذهب إليه الكوفيون فرأى أنّ ((أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تستعمل موصولة)) [٤] ، مستشهداً بقوله تعالى: ((وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)) [طه : ١٧] ، وقوله : ((هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ)) [آل عمران : ٦٦] ، والمعنى ها أنتم الذين حاججتم [٥]حتى وإن لم تتفق هذه القواعد مع أصول النحويين؛ ((لأنّ القرآن الكريم قامت على أساسه القواعد، وبنيت على نهجه أصول)) [٦].

- **<u>مجيء (اللاءِ) بمعنى (الذين) :</u>**

منع جمهور النحويين مجيء (اللّاء) بمعنى (الذين) ، وذهبوا إلى القول : إنّه جمع مؤنث سالم (التي) ، وأصله (اللّاتي ، واللّائي) بإثبات الياء فيهما ، وقد تحذف ياؤهما اجتزاءً بالكسرة، واللّائي بالهمزة بدلاً من التاء، وهو كثير في جمع التي،

---

(١) ينظر الكشاف ، للزمخشري:٤/٧٤، تفسير أبي السعود:٣/ ٦٢١.
(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي:٦/٢٢٠.
(٣) ينظر الكشاف:١/٥٦٨، مفاتيح الغيب، للفخر الرازي:٨/٩٨.
(٤) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٩.
(٥) ينظر المرجع نفسه، والصفحة نفسها .
(٦) المرجع نفسه :٣٠٦.

دون جمع الذي [١] ، فنقول: جَاءَنِي اللّاتِ فَعَلنَ، واللّاءِ فَعَلنَ، وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله[٢]:

باللّاتِ واللّاءِ التي قد جُمِعَا

والغالب استعمال (اللاّئي) لجمع المؤنث، نحو قوله تعالى: ((وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ))[الطلاق : ٤]، وقد يستعمل لجماعة الذكور العقلاء نادراً [٣]، نحو ما أنشد رجلٌ من بني سُليم [٤]:

فَمَا آبَاؤُنَـــا بِأَمَنَّ مِنهُ عَلِينَا اللّاءِ قَد مَهَدُوا الحُجُورَا

إذ لا فرق بينهما ، والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح [٥]. وإلى تقارضهما أشار ابن مالك بقوله [٦]:

واللّاءِ كالذين نَزراً وَقَعــا

وممّا يعضد ذلك ما نُقل عن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، بأنّ (اللّاءِ) تكون للرجال والنساء، فتقول: (هُمُ اللّاءِ قالوا، وهُنَّ مِنَ اللّاءِ قُلنَ ذاكَ)[٧]، وقد علّق بعض النحويين على قول الناظم ؛ فذكر أنّ اللّاءِ كالذين نَزراً وَقَعــا، جاء بمعناه المطلق لا المقيد، وذلك بزيادة ( كالذين) ؛ إذ جاء لفظ (الذي) هو اللّاء جمعاً للتي

---

([١]) ينظر شرح الرضي على الكافية:٢١/٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١٤٤/١، شرح ابن عقيل : ١٣٨/١، شرح التصريح: ١٥٤/١.
([٢]) شرح الألفية، لابن الناظم:٣١.
([٣]) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :١٤٦/١، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٤٣/١، شرح ابن عقيل :١/ ١٣٨، جامع الدروس العربية : ٩٢.
([٤]) ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام:١٣٧.
([٥]) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
([٦]) شرح الألفية ، لابن الناظم:٣١.
([٧]) ينظر شرح اللمع، لابن برهان:٥٨٦/٢.

وجمعاً للذي إلا أنّ مجيئه جمعاً للذي قليل[١].

وقد بيّن الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّه يجوز مجيء ( الّلاءِ ) بمعنى (الذين) ، استناداً إلى قراءة من قرأ [٢]قوله تعالى: ((لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ)) [البقرة : ٢٢٦] بجعل اللائي بدلاً من الذين هكذا: اللائي آلوا من نسائهم[٣]، وهذه قراءة عبد الله بن مسعود الذي قرأ (يؤلون) بلفظ الماضي هكذا آلوا، ويرى الإصابة في هذا الرأي ؛ ((لأنّ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة أغنى قواعد النحو وزاد من قيمتها ، وأمدّها بأمتن القواعد ، وأحسن الأساليب )) [٤] .

**- مجيء (الذي) موصولاً حرفياً :**

الموصول على نوعين: موصول حرفي ، وموصول اسمي، أمّا الموصول الحرفي فهو كلّ حرف أُوِّلَ مع صلته بالمصدر، ولم يحتج إلى عائد ، والموصولات الحرفية المتفق عليها هي : (أنَّ، وأنْ، وما، وكي، ولو) [٥]، أمّا الموصول الاسمي فهو كلّ اسم يحتاج إلى جملة خبرية، أو ظرف، أو جار ومجرور، وكذلك يحتاج إلى ضمير عائد ، يعود إلى الموصول [٦] .

ولقد منع جمهور النحويين وقوع الاسم الموصول (الذي) موصولاً حرفياً؛ فذكروا أنّ ( الذي) أصلها (الذين) ، وحذفت النون على لغة ، فأوقعوا الذي على الجمع[٧]، كما في قول الأشهب بن رميلة[٨]:

---

(١) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي: ٤٤٣/١-٤٤٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٣-٢٤٤.
(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٩.
(٣) ينظر مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه: ٢١.
(٤) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٦.
(٥) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام :١٣٧/١، شرح التصريح ، :١٤٨/١، شرح الأشموني ، لأبي الحسن الأشموني:٨٢/١.
(٦) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك:١/ ١٤٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٤/١، شرح شذور الذهب، لابن هشام :١٤١ ، شرح التصريح:١٤٩/١.
(٧) ينظر شرح التصريح :١٤٩/١ .
(٨) خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي:٧/٦.

وإنَّ الّذِي حَانَت بِفَلجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ

أو أنّ( الذي) مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش[١]، وأوَّلوا الآية في قوله تعالى: (( وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ))[التوبة : ٦٩]أي: كالجمع الذي خاضوا [٢].

وذهب يونس، والفرّاء، وتابعهما ابن مالك : إلى أنَّ ( الذي) قد يقع موصولاً حرفيّاً، فيؤوّل بالمصدر، وخرّجوا عليه : ((وَخُضْتُم كَالَّذِي خَاضُوا )) [التوبة : ٦٩] أي: كخوضهم الذي خاضوا[٣]، وقد وردت(الذي) مصدرية [٤] في قول عبد الله بن رواحة[٥] :

فَثَبَّتَ اللهُ ما آتاكَ مِن حَسَنٍ فِي المُرسَلِينَ ونَصراً كَالذِي نُصِرُوا

وقد بيّن أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) أنّ الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ) أجاز ذلك، وعليه تأوَّلَ قوله تعالى[٦]: ((ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ)) [الشورى : ٢٣] ،ومما يعضد ذلك أنّها جاءت موصوفة غير موصولة [٧]؛ إذ روي عن الأصمعي (ت٢١٦هـ) أنّه استشهد على مجيئها موصوفة غير موصولة بقول الشاعر[٨] :

حَتى إذا كانَا هُما اللَّذَينِ مِثلَ الجَدِيلِينِ المُحَملَجَينِ

وقد أيّدَ الدكتور عبد العال سالم مكرم ما ذهب إليه الفرّاء ، والأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ) ، وصاحب الشيرازيات؛ فقال: ((الذي قد يقع موصولاً حرفياً فيؤوّل بالمصدر)) [٩]، مستنداً إلى تأويله بالمصدر في القرآن الكريم والكلام

---

(١) ينظر شرح التصريح: ١٤٩/١.
(٢) ينظر همع الهوامع، للسيوطي:٢٦٩/١.
(٣) ينظر معاني القرآن ، للفرّاء:٤٤٦/١ ، شرح الكافية الشافية، لابن مالك :٢٦٥/١، ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي:٢/ ٩٩٦ ،همع الهوامع١٦٨/١-١٦٩
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية:٢٦٦/١.
(٥) ديوان عبد الله بن رواحة :٩٤.
(٦) ينظر معاني القرآن، للأخفش الأوسط :٥١١/٢.
(٧) ينظر المسائل الشيرازيات :٢/ ٦٠٢.
(٨) شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، لأبي علي الفارسي:٤٦٣.
(٩) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٩.

العربي؛ إذ رأى أنّ من أمثلته قوله تعالى: ((وَخُضْتُم كَالَّذِي خَاضُوا )) ، فـ (الذي) حرف مصدريّ، والمصدر المؤول والفعل على تقدير: كخوضهم [١].

**- حذف الموصول الإسمي، وإبقاء صلته :**

منع جمهور النحويين حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته ، ولا يجوز ذلك عندهم إلا في الضرورة ، وما ورد مخصوصاً بالشعر، ومن هنا لجأوا إلى تأويل ما جاء من ذلك في القرآن الكريم من الآيات، وحملوا الأبيات الشعرية على الضرورة [٢] ، كما في قول الشاعر[٣] :

لكُم مَسجدَا اللهِ المَزُورانِ والحَصَى  لكم قِبصُهُ من بينِ أثرَى واقتَرَا

أراد: من بين من أثرَى ومن أقتَر ، فحذف الموصول للضرورة [٤].

وقال ابن عصفور: (( وهو عند البصريين من الضرائر التي لا يقاس عليها لقبحها ... وهو عند الكوفيين جائز في سعة الكلام ، ومنه قوله تعالى : (( وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ )) [الجن : ١١] ، والتقدير : ومنا مَن دونَ ذلك )) [٥] .

وذهب الكوفيون والبغداديون والأخفش الأوسط إلى إجازة حذف الموصول الاسمي [٦]، وإبقاء صلته في الكلام، وتابعهم ابن مالك ، وشَرَطَ في بعض كتبه كونه كونه معطوفاً على موصول آخر؛ فقال : (( وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به ، كقول الشاعر[٧] :

فَمَن يَهجُو رَسُولَ اللهِ مِنكُم  وَيَمدَحُهُ وَيَنصُرُهُ سَوَاءُ

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٩.
(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد : ١٧٨/١، همع الهوامع :٢٨٩/١.
(٣) ديوان الكميت بن زياد الأسدي: ٢٣٢.
(٤) ينظر إصلاح المنطق ، لابن السكيت :٣٩٧، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة/ ١٠٣ :٢٢٧/٢.
(٥) ضرائر الشعر ، لابن عصفور:١٨٢-١٨٣.
(٦) ينظر ارتشاف الضرب:٢/ ١٠٤٥ ، مغني اللبيب :٤١٩/٦، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٨/١، همع الهوامع: ٢٨٩/١.
(٧) ديوان حسّان بن ثابت:٢٠.

أي : أمن يهجو رسول الله منكم أيها المشركون ، ومن يمدحه منّا وينصره سواء ؟!)) [١] . وأيّد ابن مالك إصابة الكوفيين بذلك بقوله: (( وحذف الموصول لدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون ، و وافقهم الأخفش ، وهم بذلك مصيبون ، ومن دلائل إصابتهم، قوله تعالى: (( وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ)) [العنكبوت : ٤٦] ، والأصل : بالذي أنزل إلينا وبالذي أنزل إليكم؛ لأنّ الذي أُنزل إلينا ليس هو الذي أُنزل إلى من قبلنا )) [٢] .

وقد بيّن الدكتور فاضل السامرائي أنّ المعنى يقدِّر المحذوف بقوله : (( وليس كل عطفٍ بلا ذكر الاسم الموصول معناه أنّ الموصول محذوف، وإنّما تقدير ذلك يعود إلى المعنى ، فليس في قوله تعالى: ((هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ )) [البقرة :٢-٣] اسم موصول محذوف؛ لأنّ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة هم صنف واحد وليسوا صنفين ... فالمعنى هو الذي يحدد ما إذا كان ثَمَّ حذف أو لا ، فإذا امتنعت صحة المعنى بدون تقدير محذوف كان لابدّ من تقدير محذوف )) [٣] .

والمتأمل في التنزيل العزيز يجد حكمة الحذف والذكر للاسم الموصول فإذا (( قصد التنصيص على الإفراد ذكر الموصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس، قوله تعالى: ((أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ)) [يونس : ٦٦] من نفي الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض، وإلى المقصود في آية الكرسي في إحاطة الملك)) [٤] قوله تعالى: ((لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ )) [البقرة : ٢٥٥] .

---

([١]) شرح الكافية الشافية: ١/ ١٣٣-١٣٤.
([٢]) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك:١٣٣-١٣٤.
([٣]) معاني النحو: ٣/١٣٠-١٣١.
([٤]) البرهان في علوم القران ، للزركشي :٤/ ٧٣.

وإذ قُصد أمرٌ آخر لم يذكر الموصول إلا مرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس وللاهتمام بما هو المقصود في تلك الآية، ألا ترى إلى سورة الرحمن ((يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ)) [الرحمن : ٢٩] المقصود منها علو قدرة الله وعلمه وشأنه وكونه مسؤولاً ولم يقصد إفراد السائلين )) [١].

وقدّر المفسرون والمعربون موصولاً اسمياً محذوفاً في قوله تعالى: (( وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ)) [العنكبوت : ٤٦]؛ إذ قدّر الطبرسي (ت٥٤٨هـ) جملةً كاملةً وعطفها على الجملة التي قبلها (( أي: بالكتاب الذي أنزل إلينا ، وبالكتاب الذي أنزل إليكم )) [٢] ، وقال ابن عاشور: (( وقوله (وأنزل إليكم) عطف صلة اسم موصول محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: والذي أنزل إليكم ، أي : الكتاب وهو التوراة بقرينة قوله ( إليكم ) )) [٣] .

ومن المعربين الأستاذ محيي الدين الدرويش ؛ إذ قال : (( وأنزل إليكم : عطف على أُنزل إلينا ؛ ففي الكلام حذف الموصول الاسمي، أي: والذي أنزل إليكم )) [٤].

وقد ساند الدكتور عبد العال سالم مكرم رأي الكوفيين في إجازتهم حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته، ورأى أنّهم مصيبون في ذلك ، ومن دلائل إصابتهم قوله تعالى: ((وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ )) [العنكبوت : ٤٦] ، والأصل : بالذي أنزِلَ إلينا ، والذي أنزِلَ إليكم؛ لأنّ الذي أنزِلَ إلينا ليس هو الذي أنزِلَ إلى من كان قبلنا، فحُذِفَ الاسم الموصول(الذي) للعلم به، ولدلالة (الذي ) المتقدمة عليه [٥]، وكيف بنا أن نقرَّ بورود مثل ذلك في الشعر؟ ونحمله على الضرورة، ولا نقرُّ بذلك في القرآن الكريم ، على الرغم من وروده صراحةً في النص القرآني السابق ، وأنّ

(١) البرهان في علوم القران ، للزركشي :٤/ ٧٤.
(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي: ٨/ ٣٢ .
(٣) التحرير والتنوير ، لابن عاشور : ٨/٨ .
(٤) إعراب القران الكريم وبيانه :٦/٦ .
(٥) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٥، محاضرات في النحو القرآني ، للدكتور عباس علي إسماعيل: ٢٠١٨-٢٠١٩.

ورود نص قرآني واحد يسند ذلك دليل قاطع وحجة على جواز حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته.

- **حذف عائد الصلة إذا كان مجروراً :**

ذكر النحويون أنّ الضمير العائد المجرور، إمّا أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بحرف الجر[١] .

وذهب جمهور النحويين إلى منع حذف عائد الصلة إذا كان مجروراً، فلم يجز حذفه إذا جُرَّ بإضافة صفة غير ناصبة ، نحو : جاء الذي أنا ضاربُهُ أمس ، أو بإضافة غير صفة ، نحو: جاء الذي وجهُهُ حسن [٢]

ووصف ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) أنّ حذفه قليل جداً ، فقال: (( فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له، لم يجز حذفه، نحو قولك: (جاءني الذي قامَ غلامُهُ) ))[٣]، ثمّ قال: ((وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان في الكلام ما يدل عليه، إلا أنّه من القلّة لا يقاس عليه)) [٤]، كما قال الشاعر [٥] :

أَعوذُ بِاللهِ وَآيـــــــــاتِـــهِ مِن بَابِ مَن يُغلِقُ مِن خارجِ

وتقديره : مِن باب مَن يُغلِقُ بابَهُ من خارج، فحذف بابه بجملته [٦] .

وقد أجاز الكسائي حذف الضمير العائد المجرور[٧]، واستشهد بقوله تعالى: ((فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)) [طه : ٧٢]، والأصل : فاقضِ الذي أنت قاضيه، فحذف العائد على ما هو موصول اسمي، أي : اقض قضاءك أو مدة قضائك [٨]، وذكر أبو

---

(١) ينظر شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور:١٢٩/١، النحو الوافي ، لعباس حسن:٣٩٨/١.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب :٢/ ١٠١٩-١٠٢٠، المساعد على تسهيل الفوائد:١/ ١٥١، همع الهوامع: ١/ ٢٩٢.
(٣) شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور:١٢٩/١.
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) ينظر همع الهوامع:٢٩٢/١.
(٦) ينظر شرح جمل الزّجاجي ، لابن عصفور: ١/ ١٢٩.
(٧) ينظر ارتشاف الضرب :٢/ ١٠٢٠ ، همع الهوامع: ٢٩٢/١.
(٨) ينظر شرح التصريح: ١٧٥/١.

حيـان أنّ حذفـه كثيـرٌ فصـيح [١]، ويبـدو أنّ ردَّ أبـي حيّـان دليـلٌ علـى وقـوع ابـن عصفور في وهم كبير عندما وصف حذف عائد الصلة المجرور بأنّه قليل جدّاً.

وأجاز ابن هشام حذف المجرور بالإضافة إن كـان المضـاف وصـفاً غير مـاضٍ ، نحو : ( فاقضِ ما أنت قاضٍ ) ، بخلاف قولهم : ( جَاءَ الذي قَامَ أبُوهُ ) و قولهم: (أَنـا أَمسِ ضَارِبُهُ ) [٢] .

وإذا كـان الضـمير العائـد مجـروراً بحـرف الجـر، فـلا يحـذف إلا بـدخول حـرف مثله علـى الموصـول لفظـاً ومعنـى ، نحـو : ( مـررت بالـذي مـررت بـه، أو أنـت مـارٌ بـه) فيجـوز حـذف الهـاء، فتقـول : (مـررت بالـذي مـررت )، و مثلـه قولـه تعـالى : ((وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)) [المؤمنون : ٣٣]، أي : منه [٣] .

أَمّا إذا اختلـف الحرفـان فـلا يجـوز الحـذف ، نحـو (مَرَرتُ بِالـذي غَضِـبتُ عَليـهِ ) فلا يجوز حذف (عليه ) ، وكذلك ( مَرَرتُ بالذي مَرَرتَ بِـهِ علـى زَيـدٍ ) فـلا يجـوز حـذف ( بـه ) منـه ؛ لاخـتلاف معنـى الحـرفين ؛ لأنّ البـاء الداخلـة علـى الموصـول للإلصاق ، و الباء الداخلة على الضمير للسببية، وكذلك إن اختلـف العـاملان لـم يجـز الحذف أيضاً ، نحو (مَرَرتُ بِالذي فَرِحتُ بِهِ ) فلا يجوز حذف (به ) [٤] .

وأوضح الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ) امتنـاع حـذف العائـد المجـرور بـالحرف بقوله : (( ويمتنع الحذف إذا كـان العائـد المجـرور محصـوراً ، نحـو(مَرَرتُ بِالـذِي مَـا مَرَرتَ إلّا به )؛ إذ إنّما مَرَرتُ بِهِ ، أو كان نائباً عن الفاعل، نحو( مَـرَرتُ بِالـذي مُـرَّ بِهِ)، أو كان لا يتعين للربط ، نحو( مَرَرتُ بِالذي مَرَرتُ بِـهِ فـي دَارِهِ)، أو كـان حذفـه مُلبساً ، نحو(رَغَبتُ فِيما رَغَبتَ فِيهِ)؛ لأنّـه لا يعلـم أنّ الأصـل فيـه أو عنـه ، وقيـل : يجوز ؛ لأنّ الحذف يدل على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجز؛ لأنّه

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب:٢/ ١٠١٩.
(٢) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١٧٣/١.
(٣) ينظر شرح ابن عقيل :١٦٤/١، النحو الوافي :٣٩٩/١.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب:٢/ ١٠٢٠ ، شرح ابن عقيل : ١/ ١٦٦، همع الهوامع : ١/ ٢٩٣.

مشروط فيه اتفاق الحرفين ، وهذا أوفق )) [١] .

وقد تابع الدكتور عبد العال سالم مكرم رأي أبي حيان في ردِّه على ابن عصفور الذي وصف حذف عائد الصلة المجرور بالضعف [٢]، بقوله: (( وحذفه كثيرٌ فصيح، وقول ابن عصفور حذفُهُ ضعيفٌ ليس بشيء )) [٣] مستشهداً بقوله تعالى: (( فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ )) [طه : ٧٢] والتقدير: قاضيه[٤]، وحجة ذلك ورود هذا الحذف في القرآن الكريم، وهو أوثق نصّ في الوجود ، فضلاً على وروده في كلام العرب .

**ثانياً - مسائل المنصوبات من الأسماء :**

الأسماء المنصوبة في العربية كثيرة، منها: المفعول به، والمفعول المطلق، والحال، والمفعول فيه، والمفعول معه، واسم إنّ وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، والتمييز، والاستثناء، والمنادى، والإغراء، والتحذير، والاختصاص [٥]، وما يهمني من المنصوبات المسائل الآتية:

**- مجيء ( كلّ ) المضافة إلى النكرة مفعولاً به :**

منع سيبويه مجيء ( كلّ) المضافة إلى النكرة مفعولاً به، فقال في كتابه : (( أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ حَسَنٌ ، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيفٌ ؛ لأنهم لا يَعُمُّون هكذا فيما زعم الخليل )) [٦]؛ إذ وصف هذا الأسلوب بأنّه ضعيف .

وكيف يوصف مثل هذا بالضعف؟ وقد وردت ( كل ) في القران الكريم مفعولاً به وهي مضافة إلى النكرة في ستةٍ وثلاثين موضعاً فيما أحصاه الدكتور عبد الخالق

---

(١) شرح التصريح: ١/ ١٧٨.
(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٩.
(٣) ارتشاف الضرب:٢/ ١٠١٩ .
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٩
(٥) ينظر شرح شذور الذهب:٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٣.
(٦) الكتاب : ١١٦/٢ .

عضيمة [١]؛ إذ قال: (( وهذا الذي منعه سيبويه قد جاء كثيراً في القرآن الكريم . جاءت ( كل ) المضافة للنكرة مفعولاً به في ستةٍ وثلاثين موضعاً ، في سورة الأنعام وحدها هذه المواضع [٢] :

١- قال تعالى: (( وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا )) [الأنعام : ٢٥]

٢- قال تعالى: (( وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا)) [الأنعام : ٨٠]

٣- قال تعالى: (( وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا )) [الأنعام : ١١١]

٤- قال تعالى: (( وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ )) [الأنعام : ١٠١]

٥- قال تعالى: (( وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ)) [الأنعام : ١٤٦] ))

ولم يقتصر مجيء(كل) المضافة إلى النكرة مفعولاً به فقط ؛ إذ قال الدكتور عضيمة في المقال نفسه : (( وجاءت (كلّ) المضافة للنكرة فاعلاً ، ونائبَ فاعلٍ، واسماً لكان ، وخبراً لإنّ ، ومفعولاً مطلقاً ، وظرفاً، ومضافاً إليه، وغير ذلك ))[٣].

وذكر الدكتور أحمد مكي الأنصاري مستدركاً على إحصاء الدكتور عضيمة أنّها وردت في سبعة وثلاثين موضعاً حسبما أحصى واستقصى فقد نَسي آية في سورة البقرة وهي قوله تعالى: (( وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)) [البقرة : ٢٧٦] ؛ إذ بدأ الشيخ عضيمة إحصاءه بآيات الأنعام دون أن يذكر آية البقرة كما هو واضح في إحصائه [٤] .

وقد عاب الدكتور أحمد مكي الأنصاري على سيبويه منعه مجيء (كل) المضافة للنكرة مفعولاً به، وأظهر تعجبه واستغرابه من هذا الرأي؛ فقال: ((ولعلك توافقني على أنّ النصوص القرآنية هنا كثيرة جداً كثرة يصعب القول معها بالضعف ،

---

([١]) ينظر نظرية النحو القرآني:١١٢.

([٢]) تجربتي مع كتاب سيبويه، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، مقال نشر بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد الرابع / ٤٧ .

([٣]) المقال نفسه، والعدد نفسه .

([٤]) ينظر نظرية النحو القرآني : ١١٣.

فكيف نضعف أسلوباً ورد في القرآن الكريم في سبعة وثلاثين موضعاً ؟!))[١] ،ورأى ((أنّ المنهج السليم يكتفي بورود نص واحد من القرآن الكريم فما بالك بالنصوص التي تربو على الثلاثين ؟! ))[٢] .

وبيّن الدكتور الأنصاري ورود ذلك في غير القرآن بقوله : (( أمّا الشواهد الشعرية والنثرية الموثوق بها فإنّها أكثر من أن تحصى ... وليس من أهدافنا أن نحصي شيئاً من الأشعار...غير أنّ الذي يجب التأكيد عليه هو أنّ هذا الأسلوب واردٌ في مصادر السماع جميعها: في القرآن، والحديث ، وفي كلام العرب شعراً ونثراً))[٣].

وممن يؤيد ورود ذلك في القرآن الكريم أيضاً إعراب بعض المعربين للقرآن الكريم (كل ) في قوله تعالى: (( وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا )) [الأنعام : ٢٥] مفعولاً به [٤] .

وعند البحث في أكثر من مصدر عن إعراب (كلّ) في الآيات السبعة والثلاثين المذكورة آنفاً لم أجد ممن يتناول إعرابها ؛ بل حتى لم يتعرّض إلى الآية كاملةً، إلا القليل منهم ، وهذا دليل على أنّ (كلّ) من المسلَّم على إعرابها مفعولاً به إذا كانت مضافة إلى النكرة.

**- نصب ما بعد اسم الفاعل المجرد من (أل) على المفعولية مع دلالة اسم الفاعل على معنى الماضي :**

اسم الفاعل : وصف مشتقّ من الفعل المتصرف اللازم والمتعدي المبني للمعلوم للدلالة على الحدث، ومَن وقع منه الفعل أو قام به، ويكون معناه التجرد والحدوث[٥]

---

([١]) نظرية النحو القرآني : ١١٣.
([٢]) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
([٣]) المرجع نفسه: ١١٤.
([٤]) ينظر إعراب القرآن وبيانه ، للدرويش: ٣٤٦/٢.
([٥]) ينظر أمالي ابن الحاجب:٥٢٩/٢، المحيط في أصوات العربية، ونحوها ، وصرفها، للدكتور محمد الأنطاكي:٢٣٦/١.

، فإذا قلنا مثلاً مصطفى جالسٌ في حديقةِ المنزل، دلّ لفظ (جالس) على حدث لن يستمر طويلاً ولن يدوم، وهو الجلوس، ودلّ أيضاً على مَن قام بالفعل، وهو مصطفى [١].

واسم الفاعل في العربية إمّا أن يكون معرفاً بـ(أل)، أو يكون مجرداً منها ، فالمعرّف بـ(أل) يعمل عمل الفعل مطلقاً سواء أكان دالاً على الماضي أم المستقبل أم الحال، وأمّا المجرد من (أل) فيعمل بشرطين، أحدهما: أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال، والشرط الآخر أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام أو يقع خبراً أو صفة[٢].

ومعنى ذلك أنّ جمهور النحويين يرون أنّ اسم الفاعل النكرة لا يعمل النصب فيما بعده إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، وعدم جواز إعماله إذا دلَّ على المضيّ، فلو قُصِدَ باسم الفاعل المضي لم يعمل ؛ لأنّه لا يشبه لفظهُ لفظ الفعل الذي بمعناه ، على عكس المقصود به الحال أو الاستقبال ، فإنّ لفظه شبيه بلفظ المضارع ، فلا تقول: ( هذا ضاربٌ زيداً أمسِ )، بنصب زيد، بل تجب إضافته، فتقول: ( هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ) [٣] .

وفي وجوب إضافته إذا كان للماضي ، قال الرضي(ت٦٨٦هـ): (( يجب أن يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولاً ، نحو: (ضاربُ زيدٍ أمسِ ) وتكون إضافته معنوية ، هذا إن جاء بعده ذلك ، وإلا جاز ألَّا يضاف ، نحو: (هذا ضاربٌ أمسِ) )) [٤].

---

([١]) ينظر المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي، للدكتور عبّاس علي إسماعيل:١٣١.

([٢]) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي ربيع:٩٩٨/٢ -٩٩٩، شرح شذور الذهب: الذهب: ٣٩٧-٣٩٨.

([٣]) ينظر المقتضب، للمبرد : ٤/ ١٤٨، شرح الألفية ، لابن الناظم:١٦٣، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٩٦، شرح ابن عقيل :٢/ ١٠٠، المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، للسيوطي: ١٧٤/٢.

([٤]) شرح الرضي على الكافية : ٤١٧/٣.

وعلى الرغم من اشتراط النحويين عمل اسم الفاعل النكرة أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي، فإنّ الكسائي، وهشام بن معاوية الضرير(ت٢٠٩هـ)، وابن مضاء(ت٥٩٣هـ) أجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي ، واحتجوا بقوله تعالى: (( وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)) [الكهف : ١٨] فأعمل باسط في ذراعيه [١] .

وقد ردَّ المانعون رأي الكسائي الذي أجاز فيه إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي بقولهم: ولا حجة له في ( باسط ذراعيه)؛ لأنّ ذلك على إرادة حكاية الحال الماضية، فيصح وقوع المضارع موقعه ؛ لأنّ الواو في قوله تعالى: ( وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ) واو الحال؛ إذ يُحسن أن يقال: ( جاءَ زيدٌ وأبوهُ يضحكُ )، ولا يُحسن أن يقال: (جاءَ زيدٌ وأبوهُ ضَحِكَ ) ؛ ولذا قال تعالى: ( ونُقلّبهم ) بالمضارع الدال على الحال ، ولم يقل : ( وقلبناهم ) بالماضي [٢] .

وتحدّث المفسرون عن هذه المسألة ، ووجهوا (باسط ذراعيه) على أنّه حكاية حال ماضية؛ لأنّ اسم الفاعل عندهم لا يعمل إذا كان في معنى المضي ، وإضافته إذا أضيف حقيقية معرِّفة ، كغلام زيد ، إلا إذا نويت حكاية الحال الماضية [٣] .

وقد ذكر الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنَّ اسم الفاعل المجرد من (أل) قد ورد بخلاف القاعدة التي اتفق عليها النحويون ؛ إذ جاء منوّناً ، أي ناصباً مفعوله مع دلالته على الماضي في قوله تعالى: (( وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)) [الكهف : ١٨] ، فـ(باسط ) اسم فاعل مجرد من (أل) عملَ عمل الفعل، فنصب ذراعيه على

---

(١) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش: ٦/ ٧٧ ، شرح شذور الذهب: ٣٩٧-٣٩٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ٨٤٩.

(٢) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢١٧/٣، شرح التصريح: ٢/ ١١، في علم النحو ، للدكتور أمين علي السيد:٢٥/٢.

(٣) ينظر الكشاف :٥٧١/٣، المحرر الوجيز ، لابن عطية:٣/ ٥٨٢، مجمع البيان في تفسير القرآن : ٣٢٠/٦.

أنّه مفعول به له مع دلالته على معنى الماضي [١] .

وكذلك ورد اسم الفاعل المجرّد من (أل) غير منوّن، أي مضافاً إلى مفعوله مع وقوعه خبراً، ودلّ على معنى الاستقبال في قوله تعالى: ((كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)) [العنكبوت: ٥٧] فـ( ذَائِقَةُ) اسم فاعل مجرد من (أل)، مضاف إلى مفعوله ( الموتِ) مع أنّه جاء خبراً ودلّ على معنى الاستقبال [٢] .

وعلى هذا الأساس بنى الدكتور الأنصاري اقتراحه بتعديل قاعدة عمل اسم الفاعل التي تقول: ((اسم الفاعل النكرة لا يعمل النصب فيما بعده إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يجوز إعماله إذا دلّ على المضيّ))[٣] لتكون بعد التعديل (( اسم الفاعل النكرة يعمل النصب فيما بعده كثيراً إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وقليلاً إذا كان بمعنى الماضي)) [٤]، مستنداً إلى قوله تعالى: (( وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)) [الكهف : ١٨]؛ إذ ((عمل اسم الفاعل (باسط) النصب في (ذراعيه) على أنّه مفعول به، وهو دال على المضي، غير أنّ جمهور النحاة يمنعون ذلك)) [٥] ، وهذا الاصطدام بين القاعدة النحوية والنص القرآني يجعل النحويين يلجأون إلى التأويل؛ ليخضعوا النص القرآني للقاعدة النحوية التي اتفقوا عليها، والأولى أن يكون العكس، فيتخذوا النص القرآني أساساً لاستنباط القاعدة النحوية[٦]

- **<u>مجيء الحال جملة فعلية مثبتة فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ (قد) :</u>**

ذهب جمهور النحويين الى امتناع وقوع الفعل الماضي غير المسبوق بـ (قد) حالاً ، واشترطوا لوقوعه حالاً أن يكون قبله ( قد ) ظاهرة أو مقدرة ؛ لأنّ ( قد ) عندهم تقربه من الحال ، وممّن أكّد ذلك ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) بقوله: (( الفعل

---

([١]) ينظر نحو القرآن:٨١، محاضرات في النحو القرآني ، للدكتور عباس علي إسماعيل ،للعام ٢٠١٨-٢٠١٩.
([٢]) ينظر محاضرات النحو القرآني ، للدكتور عباس علي إسماعيل، للعام ٢٠١٨-٢٠١٩.
([٣]) نظرية النحو القرآني :١٢٠.
([٤]) المرجع نفسه، والصفحة نفسها .
([٥]) المرجع نفسه :١٢٠-١٢١.
([٦]) ينظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها

الماضي لا يجوز أن يقع حالاً؛ لعدم دلالته عليها، لا تقول : (جاءَ زيدٌ ضَحِكَ ) في معنى ضاحكاً، فإن جئت معه بـ(قد) جاز أن يقع حالاً؛ لأنّ(قد)تقربه من الحال))[1].

وقال رضي الدين الاسترابادي : (( التزموا ( قد) إمّا ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً، مع أنّ حاليته بالنظر إلى عامله ، ولفظة ( قد) تقرِّب الماضي من حال التكلم فقط)) [2] .

وحجتهم في امتناع وقوع الفعل الماضي حالاً من دون ( قد) ظاهرة أو مقدرة ، ما ذكره العكبري بقوله: (( إنّ الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الإخبار ، أو محكية كقولك : (هذا زيدٌ قائماً ) أي: في هذا الحال، والحكاية، كقولك : (جاء زيدٌ راكباً )، فالمجيء ماضٍ، وراكباً حكاية حاله وقت المجيء ، والماضي(قد) انقضى ، وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيأة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به ، وذلك أنّ الحال : وصف هيأة الفاعل والمفعول به ، وما كان غير موجود ، كيف أن يكون هيأة ؟ )) [3] .

إذن فهذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين النحويين ، فالبصريون يوجبون (قد) مع الفعل الماضي ظاهرةً أو مقدرةً ؛ لتقربه من الحال [4] .

أمّا الكوفيون فأجازوا وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـ ( قد ) حالاً، وتابعهم على ذلك الأخفش الأوسط من البصريين، واحتجوا لإثبات رأيهم بالنقل والقياس، أمّا دليل النقل فقراءة من قرأ قوله تعالى: ((أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ )) [النساء : ٩٠]، بالنصب على الحال من الواو في جاءوكم ، هكذا: (حَصِرةً صُدُورُهُم) [5]،

---

([1]) شرح المفصل : ٢/ ٦٦.
([2]) شرح الرضي على الكافية :٢/٤٤.
([3]) كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٢٦-٣٢٧.
([4]) ينظر همع الهوامع : ٢/ ٢٥٢.
([5]) ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٣٤، التذكرة في القراءات الثمان، للمقري الحلبي:٣٠٩/١، النشر في القراءات العشر: لابن الجزري:١٣١/٢.

وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم [١]، وكذلك قول أبي صخر الهذلي [٢]:

وإنِّي لَتَعرُونِي لِذِكراكِ نُفضَةٌ كَمَا انتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلَه القَطرُ

فجملة بلّله القطر حال من العصفور ، وليس معها (قد) لا ظاهرة ولا مقدرة .

وأمّا القياس ؛ فلأنّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة من الماضي جاز أن يكون حالاً للمعرفة ، والسماع عند الكوفيين يعد الحجة الأقوى [٣].

ومن النحويين من أيّد الكوفيين بجواز وقوع الفعل الماضي حالاً من دون (قد)، فأبو حيان مثلاً ذهب إلى أنّ الصحيح جواز وقوع الفعل الماضي حالاً من دون (قد)، ولا يحتاج لتقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ؛ لأنّا إنّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة [٤] .

ومما يبعد التأويل في ورود الفعل الماضي غير مقرون بـ(قد) حالاً كثرة ذلك في لسان العرب ، كقول أبي حيان في الفعل ( أَرداكُم ) ، من قوله تعالى : ((وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ)) [فصلت : ٢٣]، ((وقد أجاز الأخفش الأوسط من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير(قد) وهو الصحيح؛ إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل))[٥].

وذكر ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) أنّ في كلام (( ابن عصفور وغيره من متأخري المغاربة أنّه لابدّ من(قد) ظاهرة أو مقدرة، والقول بالتقدير حكي عن الفرّاء

---

(١) ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع:٣٤،الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٣٢ : ٢٣٣/١، النشر في القراءات العشر، لابن الجزري:١٣١/٢..
(٢) خزانة الأدب :٢٥٤/٣.
(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة/ ٣٢: ٢٣٤/١.
(٤) ينظر البحر المحيط:٣٣٠/٣، همع الهوامع : ٢٥٣/٢.
(٥) البحر المحيط: ٤٧٢/٧.

والمبرِّد، والصحيح أنّه لا حاجة إليه ؛ لكثرة ما ورد بدون قد، والتقدير تكلف بلا دليل))[1].

وقد يسبق الفعل الماضي الواقع حالاً بواو الحال ، ويقدّر النحويون ( قد) قبله ؛ لأنّ الفعل عندهم لابد من دلالته على الحال ، ويتأولون ذلك ؛ للمحافظة على الصناعة النحوية التي تملي عليهم هذا الشرط ، على حين أنّ العبارة القرآنية يكثر فيها ورود الجملة الحالية التي فعلها ماضٍ غير مسبوق بقد [2] ، كقوله تعالى: ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)) [البقرة : ٢٨] ، فنجد المعربين والمفسرين قد اختلفوا في توجيه جملة الحال في قوله تعالى : ( وكنتم أمواتا ) ؛ فقد صرّح الفرّاء أنّ التقدير في قوله تعالى: ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)) [البقرة : ٢٨]، قد كُنتم؛ فقال: (( المعنى – والله أعلم – وقد كنتم ، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام )) [3] .

أمّا أبو جعفر النحّاس فقال في تقدير( قد) في قوله تعالى: ( وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا) : (( التقدير وقد كنتم أمواتاً ثم حذفت قد )) [4] .

وقال المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ): (( الواو في (وكنتم ) للحال ، و(قد) معه مضمرة ؛ لأنّ الواو إذا كانت للحال مع الماضي كانت بتقدير (قد) ؛ لأجل أنّ الحال ما حضر، والماضي منقطع منقضٍ ، وهما ضدان، فإن أتيت بـ (قد) معه جاز؛ لأنّ (قد) يقرب الماضي من الحال فتجري مجرى الحاضر ، وإن كانت مع المستقبل لم تحتج إلى(قد) ؛ لأنّك تحكي الحال على ما كانت عليه وقت الوقوع )) [5] .

وممن لم يقدر (قد) الزمخشري في الكشاف ، بقوله: ((والواو في قوله : ( وَكُنتُمْ أمواتا ) للحال ، فإن قلت : فكيف صح أن يكون حالاً، وهو ماضٍ ، ولا يقال جئت

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٧.
(2) ينظر نحو القرآن ، للدكتور عبد الستار الجواري: ٩٦.
(3) معاني القرآن :٢٤/١.
(4) إعراب القرآن :٢٠٦/١.
(5) الفريد في إعراب القرآن المجيد : ١/ ٢١٠.

وقام الأمير ، ولكن وقد قام ، إلا لأن يضمر قد؟ قلت : لم تدخل الواو على ( كُنتُمْ أمواتا ) وحده ، ولكن على جملة قوله : ( كُنتُمْ أمواتا ) إلى ( تُرْجَعُونَ ) ، كأنه قيل : كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنّكم كنتم أمواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياءً ثم يميتكم بعد هذه الحياة ، ثم يحييكم بعد الموت ، ثم يحاسبكم )) [١] .

وقد علّق أبو حيان الأندلسي على رأي الزمخشري بقوله: ((ونحن نقول إنّه على إضمار (قد) كما ذهب إليه أكثر الناس، أي : وقد كنتم أمواتاً فأحياكم)) [٢]، ويرى أبو حيان أيضاً أنّ ما ذهب إليه الزمخشري يجعلنا نتكلّف، فنجعل الجملة (وكنتم أمواتاً) اسمية ، حتى نفرّ من إضمار (قد)، ونحن لا نرى هذا الرأي؛ إذ إنّ الجملة الحالية عنده فعلية لا اسمية ، فلا يتعين أن تكون جميع الجمل مندرجة في الحال كما يرى الزمخشري؛ إذ يحتمل أن يكون الحال قوله: (وكنتم أمواتاً فأحياكم ) والمعنى ( كيف تكفرون بالله وقد خلقكم ) فعبّر عن الخلق بقوله: (وكنتم أمواتاً فأحياكم) [٣].

وبيّن الجواري أنّ سبب اشتراط النحويين وجود(قد) قبل الفعل الماضي الواقع حالاً هو أنّ جملة الحال كما يرى النحويون لابدّ من أن تكون بمعنى الحال، والماضي الخالي من (قد) موغلٌ في المضي ، فلا يصح والحالة هذه أن يكون عماد جملة الحال ، وأنّ معنى الحال في موضوع الحال غير معنى الحال في الأفعال ، ولهذا وصف الجواري رأي النحويين في هذه المسألة بأنّه ((تخليط وخلف من القول كما يقولون ؛ لأنّ معنى الحال هنا غير معناها هناك في الأفعال ، فهي هنا وصف فضلة منصوب توصف به الهيأة ، ولا مدخل لمعنى الزمن فيها من أي وجه )) [٤] .

وذكر الدكتور خليل بنيان الحسون أنّ الاختلاف بين النحويين في وجود (قد ) وعدمه لا مبرر له ، ولا يغيّر من حقيقة دخول الواو على الفعل الماضي من دون

---

(١) الكشاف : ١/ ٢٤٨.
(٢) البحر المحيط:٢٧٥/١.
(٣) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٤) نحو القرآن: ٩٨.

(قد)؛ فقد إن كانت موجودة أو غير موجودة شيء واحد في أوهام النحويين حين يريدون أن يكون الحرف موجوداً في غير وجوده، فهي عندهم موجودة سواءٌ أُذكرت أم لم تُذكر، وفي الحقيقة لا يمكن إضافة شيء غير موجود في القرآن عليه ؛ للمحافظة على القاعدة النحوية ، و (( إنّ الأيسر من هذا كلّه الإقرار بما تنزّل في كلام الله من دخول واو الحال على الفعل الماضي ، وقد تكرر ذلك في مواضع ليست بالقليلة قياساً على ما تكرر فيه من الظواهر)) [١] .

إنّ وجود عدد غير قليل من النصوص القرآنية التي جاء فيها الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ (قد) جعلت الدكتور أحمد مكي الأنصاري يقترح تعديل القاعدة التي اتفق عليها النحويون، وهي لا يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ(قد) لتكون (( يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مطلقاً سواءٌ أكان مسبوقاً بـ (قد) وهو الكثير أو غير مسبوق بها وهو القليل)) [٢] ، استناداً إلى ما ورد من الآيات التي جاء الفعل الماضي فيها حالاً غير مسبوق بقد، مثل قوله تعالى: ((وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ )) [النمل : ١٤]، وقوله تعالى: ((الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا)) [آل عمران : ١٦٨]، وقوله تعالى: ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [البقرة : ٢٨]، وقوله تعالى: ((وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ)) [الأنعام : ١٠٠]، وهذه ((الآيات البينات ، وكلها من القراءات المتواترة الموثوق بها كل الثقة ... ومن الواضح أنّ هذا التعديل يعطي القاعدة النحوية قوة كبرى كما أنّه يعطيها صفة الشمول)) [٣] .

**- وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب :**

الاستثناء المفرغ : هو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، نحو: ( ما قامَ إلاّ زيدٌ ) ،

---

(١) النحويون والقرآن : ٤٨.
(٢) نظرية النحو القرآني: ١٢٣.
(٣) المرجع نفسه : ١٢٤.

وسمي بهذا الاسم ؛ لأنّ ما قبل( إلا) تفرَّغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره [١] .

ولا يكون الاستثناء المفرغ عند جمهور النحويين إلا في غير الموجب ، كالنفي ، والنهي، والاستفهام ، على الرغم من جواز وقوعه في الموجب عند بعضهم ، نحو : ( قامَ إلا زيدٌ ) و (ضربتُ إلا زيداً ) و ( مررتُ إلا بزيدٍ ) ، وحجة الجمهور على منعه ؛ لأنه يلزم منه الكذب والمحال [٢] .

وفي تأييد مجيء الاستثناء المفرغ في غير الموجب قال ابن عقيل: (( إنّ الاستثناء المفرغ لا يقع في كلام موجب فلا تقول: قامَ إلا زيدٌ ... ؛ لأنّه كذب ))[٣] .

وذهب الشيخ خالد الأزهري إلى أنّ هذا النوع من الاستثناء ضرب من المحال بقوله: (( ولا يتأتى التفريغ بالإيجاب ؛ لأنّه يؤدي إلى الاستبعاد ، لا نقول: (رأيتُ إلا زيداً) ؛ لأنّه يلزم منك أنّك رأيت جميع الناس إلا زيداً ، وذلك محال )) [٤] .

وقد اختلف في امتناع حذف المستثنى منه في الموجب ، وجوازه في النفي ، قال الرضي: ((وأمّا علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب، وجوازه في غير الموجب، فلأنّ المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه، يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة، إلا المبرّد، وعند أكثر الأصوليين، أمّا المبرد وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون، لصحة الاستثناء، بصحة دخوله تحته، حتى أجاز بعضهم (جاءَني رجلٌ إلا زيداً)، والأول هو الوجه؛ لأنّ الاستثناء إخراج اتفاقاً، وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول )) [٥] .

---

(١) ينظر شرح التصريح:١/٥٣٩.
(٢) ينظر همع الهوامع : ٢/ ١٨٧.
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد:١/٥٥٤.
(٤) شرح التصريح:١/٥٤٠.
(٥) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٠.

أمّا ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) فإنّه اشترط لجواز مجيء الاستثناء المفرغ في الإيجاب شرطين [١]، لخصهما الصبّان(ت١٢٠٦هـ) فقال: ((جوزه ابن الحاجب - أي في الايجاب - فيه إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو: (قرأت إلا يوم كذا) ، فإنه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلا يوم كذا ، بخلاف (ضربتُ إلا زيداً) ؛ إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيداً )) [٢] .

وقد لخّص الأستاذ محيي الدين عبد الحميد رأي النحويين في هذه المسألة ؛ فقال : (( وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان : **أحدهما** : أنّه لا يقع بعد الايجاب مطلقاً... وهو مذهب الجمهور، واختاره الناظم، والسر في ذلك أنّك لو كنت تقول: (ضربت إلا زيداً )؛ لكان المعنى أنّك ضربت جميع الناس إلا زيداً ، وهذا مستحيل ... ، و**المذهب الثاني**: لابن الحاجب ، وخلاصته أنّه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، **الأول** : أن يكون ما بعد(إلا) فضلة، و**الثاني** : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك:(قرأتُ إلا يوم الجمعة)، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز))[٣].

وقد قام الدكتور عبد الخالق عضيمة بإحصاء الآيات التي ورد فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب فوجدها ثماني عشرة آية، وهذا نص ما قال : (( منع النحويون وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وعللوا ذلك بأنّ وقوعه بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب، وفي القرآن ثماني عشرة آية وقع فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وفي بعضها كان الإيجاب مؤكدًا مما يبعد تأويله بالنفي)) [٤] ، كقوله تعالى: (( وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)) [البقرة : ٤٥] ، وقوله تعالى : ((وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)) [البقرة : ١٤٣] ، وقوله تعالى: (( لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ )) [يوسف : ٦٦] .

---

(١) ينظر الكافية في النحو، لابن الحاجب:٢٥، شرح الرضي على الكافية:٢/٩٩-١٠٠.
(٢) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/٢٢١.
(٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل :١/ ٥٤٩.
(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للدكتور عبد الخالق عضيمة : ق١، ١/ ٧.

وعلى الرغم من وجود هذا العدد من الآيات التي جاء فيها الاستثناء مفرغاً في الإيجاب فإنّ النحويين قد ضربوا الصفح عنها، ولجأوا إلى تأويل كلّ ما ورد من الآيات الكريمة التي جاء فيها الاستثناء مفرغاً بعد الإيجاب [1]، ومن هذا التأويل قولهم : (( ومما يتناوله شبه النفي ، قوله تعالى : (( وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)) [البقرة : ٤٥] ، لأنّ المعنى عندهم : وإنّها لا تَخِف ، ولا تسهل إلا على الخاشعين ، وكذلك قوله تعالى : ((ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ)) [آل عمران : ١١٢] ؛ لأنّ المعنى : لا يعتزّون ، ولا يأمَنون إلا بعهد ، وكذا قوله تعالى: ((وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ )) [الأنفال : ١٦]؛ لأنّ المعنى : لا يولّ أحدٌ دبره إلا متحرفاً لقتال )) [2] .

وقد أفرد الدكتور عضيمة لذلك باباً في دراسته لأسلوب القرآن الكريم سماه بـ(ما قاله المعربون والمفسرون في آيات الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ) ، وتتبع فيه آراءهم في آيات الاستثناء المفرغ وتوجيه الاستثناء الوارد فيها ، ولاسيما بعد الإيجاب [3]، وسوف أقف على آرائهم .

ففي تفسير الكشاف نرى الزمخشري ممن يذهبون إلى تأويل النفي في قوله تعالى : (( لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ )) [يوسف : ٦٦] ؛ فقال: ((إن قلت : أخبرني عن حقيقة هذا الاستثناء ففيه إشكال؟ قلت : ( أَن يُحَاطَ بِكُمْ ) مفعول له ، والكلام المثبت الذي هو قوله ( لَتَأْتُنَّنِى بِهِ ) في تأويل النفي، معناه : لا تمتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم ، أي : لا تمتنعون منه لعلّة من العلل إلا لعلّة واحدة، وهي أن يُحاط بكُم ، فهو استثناء من أعم العام في المفعول له ، والاستثناء من أعم العام لا يكون إلا في النفي وحده ، فلا بدّ من تأويله بالنفي . ونظيره من الإثبات المتأوّل

(1) ينظر نظرية النحو القرآني : ٩٨.
(2) شرح الكافية الشافية : ١/ ٣١٨.
(3) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق١، ١/ ٢٧٣-٢٧٨.

بمعنى النفي قولهم : أقسمت بالله لما فعلت وإلا فعلت ، تريد : ما أطلب منك إلا الفعل )) [١] .

ويشير أبو حيان بصراحة إلى الاستثناء المفرغ بعد الايجاب في قوله تعالى: (( وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)) [البقرة : ٤٥]؛ إذ قال : ((استثناء مفرغ ، لأنّ المعنى : وإنّها لكبيرة على كلّ أحد إلا على الخاشعين ، وهم المتواضعون المستكينون ، وإنّما لم تشق على الخاشعين )) [٢] .

وفي سياق قوله تعالى: (( وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)) [البقرة : ١٤٣] قدّر أبو حيان المستثنى منه ، وجعله استثناءً تاماً بقوله: (( إلا على الذين هدى الله ، هذا استثناء من المستثنى منه المحذوف ، إذ التقدير : وإن كانت لكبيرة على الناس إلا على الذين هدى الله ، ولا يقال في هذا إنّه استثناء مفرغ ، لأنّه لم يسبقه نفي أو شبهه ، إنما سبقه إيجاب )) [٣] .

وذكر صاحب المغني أنّه وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو: (( وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)) [البقرة : ٤٥] ، ((وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)) [التوبة : ٣٢]؛ لأنّ المعنى : أنّها ((لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره )) [٤] .

يُزاد على ذلك أنّ هناك مَنْ جعل الاستثناء في قوله تعالى : ((وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ)) [البقرة : ٢٣٧] استثناءً منقطعاً (( لأنّ عفوهُنّ عن النصف ليس من جنس أخذهن )) [٥] .

---

(١) الكشاف:٣٠٥/٣.
(٢) البحر المحيط:٣٤١/١.
(٣) المصدر نفسه: ٥٩٩/١.
(٤) مغني اللبيب ، لابن هشام :٦٣٤/٦-٦٣٥.
(٥) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي : ١٧٠/٤.

ومنهم من جعله استثناءً متصلاً من الأحوال؛ ((لأنّ قوله : (فنصف ما فرضتم )، معناه : عليكم نصف ما فرضتم في كلّ حال إلاَّ في حال عفوهُنّ عنكم ، فلا يجب ، وإن كان التقدير : فلهن نصف فالواجب ما فرضتم ، فكذلك أيضاً وكونه استثناء من الأحوال ظاهر ، ونظيره : ( لتأتنني به إلا أن يحاط بكم ) إلاَّ أن سيبويه منع أن تقع أن وصلتها حالاً ، فعلى قول سيبويه يكون :( إلاَّ أن يعفون ) استثناءً منقطعاً )) [1].

وجعل الأستاذ محيي الدين الدرويش الاستثناء في قوله تعالى: ((لَتَـأْتُنَّنِي بِـهِ إِلَّا أَنْ يُحـاطَ بِكُـمْ)) استثناءً مفرغاً بقوله: ((وإلا أداة استثناء، وأن وما في حيّزها استثناء مفرغ من أعم الأحوال، أي: لتأتنني به على كلّ حال إلا حال الإحاطة بكم ، فهو حال، أو استثناء مفرغ من أعم العلل، أي: لا تمتنعون من الإتيان لعلّة من العلل إلا علّة الإحاطة بكم )) [2] .

وعلى الرغم من رفض جمهور النحويين وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ؛ وذلك لأنّ وقوعه يتضمن الكذب والمحال عندهم ، فقد بيّن الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنّ الاستثناء المفرغ قد وقع بعد الاسم المثبت في عدد من النصوص القرآنية [3] ، ومنها قوله تعالى: ((ضُـرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّـةُ أَيْـنَ مَـا ثُقِفُـوا إِلَّا بِحَبْـلٍ مِـنَ اللَّهِ)) [آل عمران : ١١٢]، وقوله تعالى: ((وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ))[الأنفال : ١٦]، غير أنّ النحويين اعتادوا أن يتأولوا كلّ النصوص القرآنية التي جاء فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، ومن هذا التأويل قولهم: ((وممّا يتناوله شبه النفي قوله تعالى: (( وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)) [البقرة : ٤٥]؛ لأنّ المعنى : وإنّها لا تخِفّ ولا تسهل إلّا على الخاشعين، وكذلك قوله تعالى: ((ضُـرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّـةُ أَيْـنَ مَـا ثُقِفُـوا إِلَّا بِحَبْـلٍ مِـنَ اللَّهِ)) [آل عمران : ١١٢]؛ لأنّهم لا يعتزّون ولا يأمنون إلّا بعهد، وكذلك قوله تعالى: ((وَمَـنْ يُـوَلِّهِمْ

(1) البحر المحيط: ٢/ ٢٤٥.
(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه :١١/٤.
(3) ينظر نظرية النحو القرآني:٩٦.

يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ))[الأنفال : ١٦]؛ لأنّ المعنى : لا يُولّ أحدٌ دبره إلّا متحرفاً لقتال)) [١].

وبيّن أنّه كان على النحويين أن يسلّموا بهذه الآيات البيّنات الواضحات ، ويبتعدوا عن هذه التأويلات التي لا طائل منها ولا فائدة ترجى [٢]، ونظراً لورود الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في القرآن الكريم اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل القاعدة النحوية التي تقول : (( لا يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب )) [٣] إلى ((يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب )) [٤]

. **ثالثاً - مسائل التوابع :**

التوابع في العربية على خمسة أنواع، هي: النعت، التوكيد، عطف البيان، عطف النسق، البدل [٥]. وما يهمني من التوابع دراسة المسائل الآتية :

**- إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس :**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس ، فلا يقال: ( غلامُ ضاحكٍ ) ولا (قائمُ رجلِ)، وما ورد مما ظاهره من إضافة الموصوف إلى صفته مؤوّل على تقدير مضاف إليه محذوف ، وهو الموصوف بتلك الصفة نحو قوله: ( حَبُ الحَصيدِ) و (دارُ الآخرةِ) و (جانبُ الغربِي ) فهو على تقدير حَبُ الزَّرعِ الحصيدِ، ودارُ الحياةِ الآخرةِ، وجانبُ المكانِ الغربي ، فالراجح أنّ إضافة الموصوف إلى صفته لا تجوز إلّا بتقدير مضاف إليه محذوف، فلا تقول: (رأيتُ غلامَ الضاحكِ)، وتعني بالضاحك الغلام نفسه، بل على معنى رأيتُ غلامَ

(١) نظرية النحو القرآني:٩٨.
(٢) ينظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.
(٣) المرجع نفسه :٩٦.
(٤) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.
(٥) ينظر شرح التصريح:١٠٧/٢.

الرّجلِ الضاحكِ، فالضاحك غير الغلام [١].

والسبب في منع الجمهور إضافة الصفة إلى موصوفها ، هو أنّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرَّف بنفسه؛ لأنّه لو كان فيه تعريف لكان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف فإنّ إضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة الاسم إلى الاسم نفسه [٢] .

ويدخل في باب إضافة الصفة إلى موصوفها قولهم: جَردُ قطيفةٍ ، وسَحْقُ عمامةٍ . فإن ورد مثل ذلك، فتأويله عند جمهور النحويين (( أن يقدر موصوف ، ويقدر إضافة الصفة إلى جنسها ، ويجر جنسها بـ (مِن ) ؛ لأنّ الإضافة فيهما بمعنى (مِن) ؛ لأنّ المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به؛ إذ الموصوف محذوف ، أي: شيء جرد من جنسِ القطيفةِ ، وشيء سَحْق من جنس العمامة، فـ (شيء) موصوف و(جرد)أو(سحق ) صفته ، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنىً ، وصرح بـ ( مِن ) معها لبيان معنى الإضافة )) [٣] .

ويرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّه لا داعي لهذا التعسف في التأويل بهذا الأسلوب الممزق المعقد، والواجب إتباع أسلوب القرآن الكريم في هذا [٤] ، وأيّد ما ذهب إليه الكوفيون الذين أجازوا الإضافة إذا اختلف اللفظان من غير تأويل [٥] محتجين بقوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)) [الواقعة : ٩٥] و ((وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ)) [يوسف : ١٠٩] و ((وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)) [القصص : ٤٤] .

ومع أنّ عنوان المسألة التي وضعها الدكتور عبد العال سالم مكرم هي إضافة الصفة إلى موصوفها ، فإنّه لم يمثل لها بأمثلة قرآنية، وإنّما اكتفى بالتمثيل لها بأمثلة

---

(١) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش : ١٠/٣، شرح الرضي على الكافية :٢/ ٢٤٤، شرح ابن عقيل : ٢/ ٤٨، همع الهوامع: ٤١٨/٢، معاني النحو: ١١٥/٣-١١٦.
(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٦١: ٣٩٠/١، شرح التصريح :٦٨٩/١-٦٩٠.
(٣) شرح التصريح :٦٩٠/١-٦٩١.
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٣٢٦.
(٥ ) ينظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.

من كلام العرب. واقتصرت أمثلته القرآنية التي نقلها عن الكوفيين على مثالين يدخلان في باب إضافة الموصوف إلى صفته، وهما المثالان الثاني والثالث، وأمّا المثال الأول فيدخل في باب إضافة المترادفين، وهو قوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)) [الواقعة : ٩٥]، الحق واليقين بمعنى واحد، والإضافة فيه للمبالغة [١].

ويمكن التمثيل لإضافة الصفة إلى موصوفها بقوله تعالى: ((يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ )) [غافر : ١٩]؛ فأضيفت الصفة (خائنة) إلى موصوفها (الأعين) ، والتقدير قبل الإضافة : يعلمُ الأعينَ الخائنةَ [٢].

ومن أجاز من الكوفيين إضافة الصفة إلى موصوفها قال: (( إنّ الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين ، كما في ( جرد قطيفةٍ ) ، أو بحذف اللام ، كـ (مسجد الجامع ) ؛ إذ أصلها (قطيفة جردٌ ) و (المسجد الجامع ) ، وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم ؛ إذ تلك لا تخصّص ولا تعرِّف ، بخلاف هذه، فإنّ الأول ها هنا هو الثاني من حيث المعنى ؛ لأنّها موصوفٌ وصفته ، فتخصُّص الثاني وتعرُّفه ، يُخصِّصُ الأول ويعرِّفه )) [٣] .

ومن عارض إضافة الصفة إلى موصوفها جعل إضافتها (( تخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة، وخروج متبوعها عن أن يكون متبوعاً ؛ ولأنّه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ... و (سحق عمامة ) هذه صفة في الأصل حُذِفَ موصوفها فصارت موضوعة للذات، ثمَّ رأوها مبهمة كإبهام (خاتم حديد ) وشبهِهِ فأضافوها إلى ما بيَّنها ، فصارت في الصورة كأنّها مضافة إلى موصوفها )) [٤] .

نستنتج مما تقدّم أنّ إضافة الشيء إلى نفسه ظاهرة قد وردت في مواضع عدّة من القرآن الكريم وكلام العرب، ولا معنى لإنكارها ورفضها من جمهور النحويين،

---

(١) ينظر محاضرات في النحو القرآني، للدكتور عبّاس علي إسماعيل، للعام ٢٠١٨-٢٠١٩.
(٢) ينظر المصدر نفسه .
(٣) شرح الرضي على الكافية:٢/ ٢٤٣-٢٤٤.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب : ٤١٥/١.

ولهذا السبب أيّد بعض الدارسين المحدثين إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، ومن هؤلاء الدكتور جميل أحمد ظفر الذي ذكر بعض الشواهد القرآنية التي تخصّ هذه المسألة [١].

**- عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس:**

اتفق أغلب البيانيين والنحويين على امتناع عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية أو العكس [٢].

وقد وضّح ابن هشام(ت٧٦١هـ) توجهات جملة من العلماء في هذه المسألة بقوله: ((منع البيانيون ، وابن مالك في كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفّار تلميذ ابن عصفور وجماعةٌ )) [٣]، مستدلين بقوله تعالى [٤] : ((وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ )) [البقرة : ٢٥].

وتعقيباً على إجازة الصفّار لهذا النوع من العطف قال البهاء السبكي(ت٧٧٣هـ): (( أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزوه ولا خلاف بين الفريقين لأنّه عند مجوزه يجوز لغةً ولا يجوز بلاغةً )) [٥] .

وقد أجاز أبو حيان عطف الجمل بعضها على بعض؛ إذ ذكر: ((أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل ، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية ، وهذه المسألة فيها اختلاف ، فذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق المعاني ، والصحيح أنّ ذلك ليس بشرط ، وهو مذهب سيبويه )) [٦] .

---

(١) ينظر النحو القرآني قواعد وشواهد: ٤٣٠.
(٢) ينظر همع الهوامع : ٣/ ١٩٢، شرح الأشموني : ٢/ ٤٣٢، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ،لعبد السلام محمد هارون :١١٩.
(٣) مغني اللبيب :٥/ ٥٠٥ .
(٤) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
(٥) حاشية الصبان : ١٨٠/٣.
(٦) البحر المحيط: ٢٥٢/١.

والمنع في هذه المسألة نُسِبَ إلى سيبويه؛ إذ قال : ((واعلم أنّه لا يجوز: مَن عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنّك لا تُثني إلا على من أثبتّه وعلمتَه، ولا يجوز أن تَخلِط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وإنّما الصفة علَمٌ فيمن قد علمتَه )) [١] ، والمجوِّز لهذه المسألة قد فسّر قول سيبويه تفسيراً يخدم توجهه، مثل: الصفار الذي يرى أنّ قول سيبويه إنّما هو في منع صحة العبارة من جهة الوصف لا من جهة العطف، فإنّ الصفة تكون لمَن علم لا لمَن جهل فاستفهم عنه، ففساد العبارة ليس من عطف الخبر على الإنشاء فإنّك إن أزلت الوصف هنا صحت العبارة مع بقاء العطف [٢] .

وقد ردّ ابن هشام على قول الصفّار بقوله: ((لا حجة فيما ذكر الصفّار؛ إذ قد يكون للشيء معنيان ، ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنّه الذي اقتضاه المقام )) [٣] .

ويتضح من ذلك أنّ أصحاب هذا الفن متفقون على منعه ، وظاهر كلام النحويين الجواز، وينقل أبو حيان عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر [٤] .

ومن ورود عطف الجملة الإنشائية على الخبريّة في القرآن الكريم، قوله تعالى : (( وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)) [ آل عمران :١٧٣ ]، فالجملة الإنشائية، وهي قوله تعالى ( نِعْمَ الوكيلُ ) جاءت معطوفة على الجملة الخبريّة، وهي قوله تعالى( حَسْبُنَا اللهُ ).

وجاء عطف الجملة الإنشائية على الخبريّة أيضاً في قوله تعالى : (( وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ )) [ الصف : ١٣ ]، فعطفت الجملة الإنشائية، وهي قوله تعالى ( وبَشِّرِ المؤمنينَ ) على الجملة الخبريّة وهي قوله تعالى ( وأخرى تحبونها... )، ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: (( وَلَوْ تَرَى

(١) الكتاب: ٦٠/٢.
(٢) ينظر مغني اللبيب:٥١٦/٥-٥١٧.
(٣) المصدر نفسه:٥١٧/٥.
(٤) ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي، لعبد القادر حسين /٩٨.

إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلاَئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ )).[ الأنفال :٥٠ ].

فجيء بالجملة الإنشائية، وهي قوله تعالى ( ذوقوا عذاب الحريق ) معطوفة على الجملة الخبريّة، وهي قوله تعالى ( يضربون وجوههم ).

وكما جاءت الجملة الإنشائية معطوفة على الجملة الخبريّة في القرآن الكريم جاء أيضاً عطف الجملة الخبريّة على الإنشائية في قوله تعالى : (( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)).[ التوبة: ٧٣].

ففي الآية الكريمة عطفت الجملة الخبريّة، وهي قوله تعالى ( ومأواهم جهنم ) على الجملة الإنشائية، وهي قوله تعالى ( جاهد الكفار ).

وذكر الصبّان في حاشيته أنّ أهل البلاغة قد قيّدوا منع عطف الجملة الخبرية على الإنشائية أو العكس بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأمّا الجمل التي لها محل فيجوز فيها اتّفاقاً، نحو قولك: زيدٌ أبوه رجلٌ كريم وما أبخلَهُ، فعطفت جملة التعجب الإنشائية ( ما أبخلَهُ) على جملة ( أبوه رجلٌ كريمٌ) الخبرية الواقعة خبراً للمبتدأ قبلها، وكلا الجملتين لهما محل إعرابي؛ فالخبرية موضعها الرفع؛ لأنّها خبر، والإنشائية موضعها الرفع لعطفها على سابقها [١] .

وقد اقتفى عبد السلام محمد هارون أثر الذين جوزوا عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس بشرط أن يكون للجملة المعطوف عليها محلّ من الإعراب ، معللاً ذلك بقوله: ((لأنّ جميع ما ذكره المجيزون إجازة مطلقة من شواهد وأمثلة – مقولٌ فيه متأوّل له – وأقلّ تأوّل فيه أن يقال: إنّ الواو فيه للاستئناف ،أو الفاء فيه مصدّرة في جواب شرط مقدّر، ولنا أيضاً أن نعدّ تلك الواوات حروف عطف، تعطف الجمل بعدها على مقدّرات مماثلة لها حذفتها من الكلام بغية الإيجاز )) [٢].

---

(١) ينظر حاشية الصبان: ٣/ ١٨٠.
(٢) الأساليب الإنشائية في النحو العربي:١٢٠.

ومن هذا يتضح أنّ منع البيانيّين وعدد من النحويّين عطف الخبر على الإنشاء أو العكس، أمر لا مسوّغ له، وفي وروده في القرآن الكريم الذي كانت بلاغته أحد وجوه إعجازه ، ردّ حاسم على البيانيّين الذين أجازوه لغة ومنعوه بلاغة [١] .

وقد استغرب السيالكوتي (ت:١٠٦٧هـ) من رأي البلاغيين في هذه المسألة؛ فذكر أنّه لا يدري لماذا لم يأخذ البلاغيّون بجواز عطف الإنشاء على الخبر والعكس وإن وجدوا شيئا من ذلك أوّلوه وقدّروا عطف خبر على خبر أو إنشاء على إنشاء[٢].

وعلى الرغم من اختلاف النحويين في عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس ، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع ذلك، إلا أنّ الدكتور عبد العال سالم مكرم أجاز ذلك[٣] ، مستدلاً بقوله تعالى: ((وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ )) [البقرة : ٢٥]، وقوله تعالى: ((وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)) [الصف : ١٣] ، فلا حجة لمن منع ذلك ؛ لأنّ النص القرآني أوثق نص في الوجود يمكن أن نستدل به على ورود عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس .

**- العطف بالرفع على موضع اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر :**

هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ؛ فالبصريون لا يجوّزون العطف بالرفع على محل اسم إنّ قبل تمام الخبر، ودليلهم ((أنّك إذا قلت: (إنّك وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا إنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان،

---

(١) ينظر البيان في تفسير القرآن ، للخوئي: ٤١.
(٢) ينظر حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني:٢٠-٢١، أثر النحاة في البحث البلاغي:٩٧.
(٣) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٧.

وذلك محال)) [١] .

وقال سيبويه : (( واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان )) [٢] .

وقد علّق الأستاذ إبراهيم مصطفى على كلام سيبويه؛ فذكر أنّ سيبويه بقوله هذا قد أخطأ، وخطّأ صواباً ، فإنّه قد يستطيع أن يرد بعض ما سمع من العرب ، فكيف يتعامل مع الآية الكريمة ؟ فلا مجال إلى الرفض ولا سبيل إلى التخطئة [٣] .

ومن المؤيدين إلى ما ذهب إليه الجمهور ابن هشام بقوله: ((ويعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده ، ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل أنّ أو إنّ أو لكنّ)) [٤]، نحو قوله تعالى: ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [التوبة: ٣] .

أمّا الرفع في كلمة (الصابئون) بقوله تعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)) [المائدة : ٦٩] فقد وجّهَهُ سيبويه ونحويو البصرة على التقديم والتأخير؛ فافترضوا أنّ القرآن ابتدأ بكلمة (الصابئون) بعد ما مضى الخبر؛ إذ التقدير عندهم: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى مَن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون، والصابئون كذلك [٥].

وجاء في معاني القرآن للفرّاء ما نصّه (( فإنّ رفع (الصابئين) على أنّه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه – أي إنّ الذين اسم مبني غير معرب فلا يتغيّر آخره – فلمّا كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع(الصابئين)،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة/ ٢٣: ١٧٦/١.
(٢) الكتاب : ١٥٥/٢.
(٣) ينظر إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى : ٦٦.
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٥١/١- ٣٥٣.
(٥) ينظر الكتاب :١٥٥/٢، شرح التصريح: ٣٢٣/١.

ولا أستحبُ أن أقول: إنّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قائمان لتبيّن الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنّ )) [1].

فالكوفيون على الرغم من جوازهم هذه المسألة ، فإنّهم اختلفوا في آرائهم ؛ ((فذهب الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على الإطلاق ، سواء تبيّن فيه عمل ( إنّ ) أو لم يتبين، نحو : إنّ زَيدَاً وَعَمرٌو قَائِمَانِ ، وإنّكَ وَبَكرٌ منطلقان ، وذهب الفرّاء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا في ما لم يتبين فيه عمل إنّ، واستدلوا بقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)) [المائدة : ٦٩]، فعطف (الصابئين) على موضع (إنّ ) قبل تمام الخبر))[2] ، وهو قوله : ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)) [المائدة : ٦٩] .

وهذا ما تبناه الدكتور عبد العال سالم مكرم مستنداً إلى رأي الكوفيين المتمثل بإجازة الكسائي والفرّاء العطف بالرفع على موضع اسم إنّ قبل استكمال الخبر على أساس أنّ اسم إنّ كان مبتدأ قبل أن تدخل عليه إنّ ، وقد استدل على صحة دعواهم بالآية السابقة؛ فعطف الاسم المرفوع ( الصابئون) على موضع اسم إنّ وهو (الذين) قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ) [3]، ونظير هذا التركيب قول الشاعر ضابئ بن حارث البُرجُمي [4]:

فَمَن يَكُ أمسَى فِي المَدِينَةِ رَحلَهُ فَإنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَرِيبُ

فعطف قيّار المرفوع على موضع محل إنّ واسمها وهو: ياء المتكلم قبل ذكر الخبر وهو(غريب).

وغني عن البيان أنّ رفع كلمة(قيّار) أدّى وظيفة معنويّة، لا يمكن أن تؤديها حالة النصب، فالشاعر اتخذ من تصوير غُربه فرسه وسيلة لتصوير شدة غربته،

---

(1) معاني القرآن :١/ ٣١١.
(2) أسرار العربية : ١٥٢.
(3) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٧-٣١٨.
(4) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش:٥٤٢/٤، خزانة الأدب :٣٢٣/٤.

فبيّن أنّ حصانه – وهو حيوان – قد استوحش في هذا البلد، فما بالك بي، فلو نصب كلمة الذي يعطيه في هذا المقام، ثمّ إنّ التحول من حالة النصب إلى حالة الرفع أدّى وظيفة أخرى ، هي تنبيه السامع إلى عظم معاناته وغربته، ولو نطقت كلمة (قيّار) بالنصب، فقد تمرّ على السامع من غير أن يشعر بمقصد المتكلم [١].

فجواز الكسائي للعطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر ، قائم على أساس أنّ اسم إنّ كان مبتدأ قبل دخول (إنّ) عليه ، وتبعه على ذلك الفرّاء باشتراطه خفاء الإعراب في اسم إنّ ، كما في الآية الشريفة [٢]، وقول الشاعر [٣] :

وإلاَّ فَاعلَمُوا أَنَّا وَأَنتُم بُغَاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقِ

وذكر الأخفش الأوسط في تعليقه على الآية الكريمة المذكورة أنّ الله سبحانه وتعالى قد استعمل لفظة(الصابئين) في موضع آخر من القرآن بالنصب، فقال: ((وَالصَّابِئِينَ)) [البقرة : ٦٢] بالعطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر والنصب هو القياس، فأمّا (الصابئون) بالرفع، ((فرفعها على وجهين: كأنّ قوله: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا)) [المائدة : ٦٩] في موضع رفع في المعنى؛ لأنّه كلام مبتدأ؛ لأنّ قوله: (إنّ زيداً منطلقٌ) من غير أن يكون فيه (إنّ) في المعنى سواءٌ، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى، كما قلت : (إنّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو) ؛ ولكنّه إذا جُعِلَ بعد الخبر فهو أحسن وأكثر، وقال بعضهم: لمّا كان قبله فعل شُبِّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله؛ وهو((الَّذِينَ هَادُوا )) [المائدة : ٦٩] أجراه عليه فرفعه به وإن كان ليس عليه في المعنى؛ ذلك أنّه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعنى)) [٤]، وهذه الآراء التفسيرية التي تعدّ جذور التفسير اعتمد عليها جُلّ المفسرين والمعربين في توجيههم لفظة: (الصابئون )؛ فالطوسي (ت

(١) ينظر المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لابن الراوندي، للدكتور عبّاس علي إسماعيل:٢٦١.
(٢) ينظر معاني القران ، للفرّاء:٣١١/١، شرح الكافية الشافية : ٥١٢/١.
(٣) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: ١١٦.
(٤) معاني القرآن :١/ ٢٨٥.

٤٦٠هـ) أورد في تبيانه أقوالاً ثلاثة مختلفة في توجيهها ، واكتفى بعرضها دون أن يتبنى رأياً منها [١]:

**الرأي الأول** : ما ذهب إليه سيبويه ونحويو البصرة، وهو القول بالتقديم والتأخير.

**الرأي الثاني** : ما ذهب إليه الكسائي، وهو العطف على الضمير في (هادوا) وكأنّه قال: هادوا هم والصابئون، إلا أنّ الرماني غلّطه من وجهين:

**أحدها**: هذا العطف يستوجب مشاركة الصابئة لليهود في اليهودية، وهم لا يتشاركون فيها، وهذا فيه إخلال بالمعنى. **والآخر**: أنّه عطف على الضمير المتصل من غير تأكيد بالمنفصل، يؤدي ذلك إلى ضعف في التركيب.

**الرأي الثالث**: للفرّاء وهو جواز العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر.

واقتفى الزمخشري أثر سيبويه والبصريين، وأيدهم في منع عطف (الصابئون) على محل اسم إنّ، فقال : ((لا يصحّ ذلك قبل الفراغ من الخبر ، لا تقول : (إنّ زيداً وعمرو منطلقان . فإن قلت لم لا يصحّ والنية به التأخير ، فكأنّك قلت : إن زَيدَاً مُنطَلِقٌ وَعَمرُو؟ قلت : لأنّي إذا رفعته عطفاً على محل إنّ واسمها ، والعامل في محلهما هو الابتداء ، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأنّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها (إنّ) في عملها؛ فلو رفعت(الصابئون) المنويّ به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بأنّ ، لأعملت فيهما رافعين مختلفين )) [٢].

والمتتبع لابن عطية (ت ٥٤٦هـ ) يجده مستعرضاً الآراء الثلاثة التي ذكرها الطوسي ، وزاد عليها رأياً رابعاً ،فقال : (( قيل : إنّ بمعنى (نَعَم )، وما بعدها مرفوع بالابتداء ))[٣] ، وعُدّ هذا من غرائب التفسير[٤].

---

([١]) ينظر التبيان في تفسير القران :٣/٥٩٢-٥٩٣.
([٢]) الكشاف:٢/٢٣٧.
([٣]) المحرر الوجيز:٣/٢٢٠.
([٤]) ينظر غرائب التفسير، للكرماني:١/٣٣٥.

ويتضح مما تقدم أنّ القول بجواز نصب المعطوف على اسم إنّ ، بناءً على إعمال هذا الحرف، وجواز ارتفاعه أيضاً؛ لأنّه مبتدأ محدثاً عنه ومخبراً عنه ، وأمّا رأي البصريين فمردود في مثل هذه التراكيب؛ إذ إنّ تكلفهم التقديم والتأخير وجعل ( الصابئون) في نهاية الآية يؤدي إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وجواز ذلك لا يكون إلا في الشعر، وأما قولهم بأنّ الواو للاستئناف وليس للعطف كأنّ هناك الحاقاً للمعنى في الآية الكريمة، ويتبع ذلك ضعف في التركيب، وإخلال بالمعنى ، وإرباك للمخاطب ؛ إذ إنّ الكلام لا يكون دفعة واحدة وعلى نسق واحد؛ لأنّ ما يترتب على ذلك العطف هو الجامع بين المعطوف عليه وهو ( الذين آمنوا ) والمعطوف ( والذين هادوا والصابئون والنصارى)، وهو الإيمان بالله واليوم الآخر (من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً )، والمؤدى في الخبر الواحد هو ( لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) [1] .

وأمّا القول بحذف خبر الحرف، وإنّ الخبر المذكور للمبتدأ، والتقدير: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا ، والصابئون من آمن ، فهذا القول مرفوض؛ لأنّ النسق القرآني في العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر أوجَه من القول بالحذف ؛ فاسم إنّ وما عطف عليه يكون خبره واحداً، وهو ( لا خوف عليهم)، ولا يحتاج إلى مشقة التأويل، والتقدير، والتعسف بحمل النص ما لا يحتمل والاكتفاء بظاهر الآية الكريمة من دون تغييب لفائدة العطف في النص، ولا سيّما أنّ جمع ( وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)، ووحّدهم مع المؤمنين عن طريق العطف في الفعل ( آمن)، فلفظة (مَن ) وإن كانت واحدة، فمعناها يكون للواحد والجمع والأنثى والذكر، والرفع على المنوال في جمعهم على صفة واحدة [2] .

---

([1]) ينظر مفاتيح الغيب، للفخر الرازي:٥٦/١٢، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد :٣٧٤، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه، آمال عبد المحسن:١١٥.

([2]) ينظر التبيان في تفسير القرآن :٢٨١/١، مفاتيح الغيب : ٥٥/١٢، استنباط القاعدة النحوية من القرآن :٣٠.

ويتضح في هذه المسألة أنّ رأي الكوفيين هو الأرجح وهو الأقرب إلى الواقع اللغوي العربي، وهو عطف الصابئين على موضع إنّ واسمها قبل استكمال الخبر، وهو قوله : ( مَن آمَنَ باللهِ واليُومِ الآخِرِ) ، وما جاء عن بعض العرب يؤيد هذا الرأي، ويعضده فيما رواه الثقات بقولهم: ( إنّكَ وزيدٌ ذاهبانِ) ، واستشهد بذلك سيبويه في كتابه [١] ، وورود ذلك في كتاب الله ولغة العرب دليل يقوي هذا الرأي ويؤيده .

وممّا يسند رأي الكوفيين قراءة من قرأ ( ملائكتُهُ ) بالرفع في قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)) [الأحزاب : ٥٦] عطفاً على محل إنّ واسمها قبل استكمال الخبر، وهذا ظاهر على مذهب الكوفيين ، والبصريون حملوه على حذف خبر إنّ لدلالة يصلون [٢] .

وكان الدكتور مهدي المخزومي من المؤيدين لرأي الكوفيين في هذه المسألة ؛ لكثرة الاعتراضات على تأويل البصريين وعدم القناعة بها ، ثمّ إنّها غير قادرة على الصمود أمام النصوص الفصيحة في القرآن الكريم ولغة العرب التي تؤيد جواز العطف بالرفع على محل اسم ( إنّ ) قبل استكمال الخبر ، من دون الهروب إلى التأويل والتقدير [٣] .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ هناك معنىً حام حوله النحويون ولم يذكروه صراحة وهو أنّ المعطوف على اسم إنّ قبل دخولها معطوف على غير إرادة التوكيد، أي إنّ المعطوف عليه مؤكد بخلاف المعطوف ، فكلمة (الصابئون) اختلف حكمها عن أخواتها؛ لأنّ هذه الفرقة أبعد ضلالاً من الآخرين ؛ فجاءت أقل توكيداً من أخواتها ، وما يعضد ذلك مجيء كلمة ( رسوله ) في قوله تعالى: (( أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [التوبة : ٣] بالرفع معطوفة على لفظ الجلالة

---

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ١٥٥.
(٢) ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ١٢١، الكشاف :٩٢/٥، إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري : ٣١٦/٢، البحر المحيط : ٢٣٩/٧.
(٣) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي:٩٥.

المنصوب ؛ لأنّ براءة الرسول تابعة لبراءة الرب وليستا بمنزلة واحدة ، فهي أقل توكيداً منها؛ إذ إنّ براءة الله هي الأصل ، وبراءة الرسول الأكرم - صلى الله عليه وآله - براءة تبعية [١] ، إذن هناك فرق في المعنى بين الرفع والنصب، فالعطف بالنصب على تقدير إرادة(إنّ) ، والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (إنّ) .

وقد أيّد الدكتور أحمد مكي الأنصاري رأي الكوفيين في هذه المسألة باقتراحه تعديل القاعدة النحوية التي تقول: ((لا يجوز العطف بالرفع على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، أمّا بعد تمام الخبر فجائز بالإجماع)) [٢] إلى ما يأتي : (( يجوز العطف بالرفع على موضع ( إنّ ) بعد استكمال الخبر بالإجماع ، وقبله على القول الراجح)) [٣]، مستنداً إلى مصادر السماع الصحيح المتمثلة بالقرآن الكريم ، فضلاً على الشواهد من كلام العرب، وذكر الأنصاري أنّ هذا (( النص القرآني المحكم يكفي وحده لإجراء هذا التعديل المقترح، ولا يحتاج إلى مزيد من التأكيد؛ لأنّه أوثق نص في الوجود)) [٤] ، ومما يوثق القاعدة المقترحة ، إجماع القرّاء السبعة على قراءة كلمة ( الصابئون) بالرفع ؛ إذ وردت كلمة ( الصابئون ) مرفوعة في سياق الآية قبل استكمال الخبر[٥] .

**- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار :**

اتفق جمهور النحويين على امتناع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر؛ إذ لا يجوز ذلك عندهم إلا بإعادة الجار مع المعطوف؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح لأحدهما إلا ما صح في الآخر[٦]، وذكر أبو حيان في البحر المحيط بأنّ(( العطف على المضمر المجرور فيه مذاهب،

---

(١) ينظر معاني النحو :٣١٠/١-٣١٢.
(٢) نظرية النحو القرآني:٨٥.
(٣) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
(٤) المرجع نفسه :٨٥-٨٦.
(٥) ينظر المرجع نفسه :٨٥.
(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٦٥ :٣/٢، التبيان في إعراب القرآن:١٧٥/١، ، شرح المفصل ، لابن يعيش:٧٨/٣.

أحدها : أنّه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة، فإنّه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين)) [1].

وأشار السيوطي(ت٩١١هـ) إلى أنّ الضمير المتصل إذا كان مجروراً فلا يجوز العطف عليه عند أغلب النحويين إلا بإعادة الجار[2]، كما في قوله تعالى: ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)) [المؤمنون : ٢٢]، وفي قوله تعالى: ((ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)) [فصلت : ١١].

وتتلخص حجة القائلين بوجوب إعادة حرف الجر مع المعطوف بأمرين[3]، **أحدهما**: أنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين، ويعاقبه في الإضافة ، فلا يمكن العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، **والآخر**: صلاحية المعطوف والمعطوف عليه حلول كلّ واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.

ولضعف هاتين الحجتين ردّ عليهما ابن مالك بقوله: ((وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأنّ شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة؛ لأنّ التنوين لا يعطف عليه بوجه؛ ولأنّه لو منع من العطف عليه لمنع من توحيده والإبدال منه؛ لأنّ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما، قد تبين ضعف الحجة الأولى، وأمّا الثانية فيدل على ضعفها أنّه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة الضعف لم يجز: ربّ رجلٍ وأخيه، ولا: أيّ فتىً هيجاء أنت وجارها، ولا: كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم، ولا : الواهب المائةِ الهجان وعبدِها، وأمثال

---

([1]) البحر المحيط:١٥٦/٢.
([2]) ينظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة:٢٤٨/٢.
([3]) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك:١٠٧، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك:٢/ ٦٦٥-٦٦٦.

ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررتُ بك وزيدٍ، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز))[١].

وعلى الرغم من منع جمهور النحويين عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار معه، فإنّ ذلك ورد في القرآن الكريم في قراءة محكمة، وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات(ت١٥٦هـ) قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) [النساء : ١] بجر(الأرحامِ) عطفاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجار[٢]، كما أنّها قراءة جماعة من كبار الصحابة والسلف الصالح من أمثال ابن عباس والحسن البصري، والنخعي وقتادة والأعمش[٣]، وإلى ذلك أشار أبو حيان بقوله إنّها: ((قراءة متواترة عن رسول الله - صلى الله عليه [وآله]- قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قرّاء الصحابة الذين تلقوا القرآن من رسول الله- صلى الله عليه [وآله]- بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبيّ بن كعب)) [٤].

وقد أجاز ابن مالك عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار على وجه القلة بقوله: (( ويعطف على ضمير الجر بإعادة الجار كثيراً ... وبغير إعادته قليلاً))[٥]، ويتضح من ذلك بأنّ إعادة الجار مع المعطوف مختارة لا واجبة [٦].

وممّا يؤيد جواز ذلك عند ابن مالك قوله تعالى: ((وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)) [البقرة : ٢١٧]؛ إذ المسجد قد جُرّ بالعطف على الضمير الهاء،

---

(١) شرح التسهيل:٣/٣٧٥-٣٧٦.
(٢) ينظر السبعة في القراءات:٢٢٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع:١/٣٧٥ ، التيسير في القراءات السبع: ٩٣.
(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٦٥ :٢/٣، شرح المفصل، لابن يعيش:٣/٧٨، إبراز المعاني، لأبي شامة الدمشقي:٤١١.
(٤) البحر المحيط:٣/١٦٧.
(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:٢/٦٥٩.
(٦) ينظر شرح التسهيل:٣/٣٧٥.

وليس بالعطف على كلمة سبيل؛ لاستلزام ذلك العطف على المصدر قبل تمام صلته؛ لأنّ المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة نفسها، وأنّ عطف المسجد على سبيل كان من تمام الصلة للصد، وكفر معطوف عليه، فيلزم من العطف على الموصول قبل تمام الصلة، وهذا ممتنع وغير جائز بالإجماع[١].

وهذا ما قام باختياره الدكتور عبد العال سالم مكرم؛ إذ جعل (المسجد) في الآية السابقة مجروراً بالعطف على الهاء المجرورة بالباء، لا بالعطف على كلمة (سبيل)[٢]، وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقول الشاعر[٣]:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَينَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فقد عطف (الكعب) على الضمير المتصل المجرور بإضافة بين إليه، من دون إعادة الجار للضمير، ولو أعاد الجار لكان القول: فما بينها وبين الكعب[٤].

يزاد على ذلك أنّ ابن مالك لم يكتف بتأييد ما ذهب إليه بالاستشهاد بالنص القرآني الذي جاء على رسم المصحف الشريف، بل استشهد بقراءة حمزة قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) [النساء : ١] ؛ إذ قرأ بجر الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء، وهي قراءة منسوبة إلى بعض القرّاء، كابن عباس، والحسن، وأبي رزين، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وقرأ الجمهور بفتح الميم من الأرحام[٥].

وقد ورد هذا النوع من العطف في كلام العرب نثراً وشعراً، ومن ذلك، قول الإمام علي- عليه السلام- كلّما ذكر اسم الحبيب المصطفى، قال: ((صلى الله عليه

---

(١) ينظر شواهد التوضيح:١٠٨، شرح التسهيل:٣٧٦/٣.
(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٧.
(٣) ديوان مسكين الدارمي:٥٣.
(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة /٦٥ :٥/٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣٩٣/٣.
(٥) ينظر شرح التسهيل:٣٧٦/٣، التيسير في القراءات السبع:٩٣.

وآله ))[١]، فيعطف كلمة (آله) على الضمير المجرور في قوله (عليه) من غير أن يعيد حرف الجر[٢]، ومثله قولهم: (( ما فيها غيرُهُ وفرسِه))[٣] بجر الفرس عطفاً على الضمير المجرور في (غيره). ومن وروده في الشعر العربي قول الشاعر[٤]:

فَاليَومَ قَرَّبتَ تَهجُونَا وَتَشتُمُنَا فَاذهَب فَمَا بِكَ والأيَامِ مِن عَجَبِ

وقد علّق ابن يعيش على هذا البيت؛ إذ قال: ((عطف الأيام على المضمر المتصل بالباء، وذلك قبيح إنّما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام))[٥].

يتضح مما تقدم أنّ القول بجواز العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجار رأي قال به من تقدم ابن مالك من النحويين؛ مثل: يونس وقطرب والأخفش الأوسط، وبهذا قال الكوفيون أيضاً [٦]، وقال بذلك أبو حيان الأندلسي لوروده بالسماع مثل هذا في النثر والنظم[٧].

ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنّه جاء في القرآن الكريم ما يخالف قاعدة الجمهور في قوله تعالى: ((لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)) [النساء : ١٦٢]، فكلمة (المقيمين) في موضع جر بالعطف على الكاف في (إليك) من دون إعادة الجار، والمقيمين الصلاة يقصد بهم الأنبياء (عليهم السلام) والتقدير : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين

---

(١) شرح نهج البلاغة، للأستاذ محمد عبده:١/٣٠، ١٠٣، ١٠٤، ١١٦.
(٢) ينظر استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم:٧٠.
(٣) البحر المحيط:٢/ ١٥٦.
(٤) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش:٣/٧٨.
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٦) ينظر شرح التسهيل:٣/٣٧٦، شواهد التوضيح:١٠٧، البحر المحيط:٢/١٥٦.
(٧) ينظر البحر المحيط:٢/١٥٦، المطالع السعيدة في شرح الفريدة:٢/٢٤٨-٢٤٩.

الصلاة [١]، والجمهور من النحويين يرون أنّ الواو اعتراضية والمقيمين : اسم منصوب على المدح لفعل محذوف تقديره: أعني[٢].

وعلى الرغم من تمسك الجمهور بمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فإنّ الدكتور أحمد مكي الأنصاري اقترح تعديل القاعدة النحوية إلى الآتي: (( يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض))[٣]، وجاء هذا التعديل استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم في قراءة سبعية متواترة ومحكمة، وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) [النساء : ١]، وذلك بجر الأرحام بالعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار[٤].

**رابعاً - مسائل أخرى في النحو القرآني جاءت بحسب رسم المصحف :**

وأقصد بذلك وقوع الجملة الاسمية بعد إذا الشرطية، وتقديم معمول اسم الفعل عليه .

**- وقوع الجملة الاسمية بعد إذا الشرطية :**

أجمع جمهور النحويين على أنّ هناك أسماء لازمت الإضافة إلى الجملة ، وقُسِّمت هذه الأسماء على قسمين : منها ما يلازم الإضافة إلى الجمل الإسمية والفعلية ، وهما : إذ، وحيث ، ومنها ما يلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية فقط، وهما : لمّا ، وإذا [٥] .

وما يهمّني من هذه الأسماء هي ( إذا ) التي ذكر النحويون أنّها تضاف إلى

---

([١]) ينظر نظرية النحو القرآني:٧٦، محاضرات في النحو القرآني، للدكتور عباس علي إسماعيل:٢٠١٨-٢٠١٩.
([٢]) ينظر التبيان في إعراب القرآن:٤٠٧/١، محاضرات في النحو القرآني، للدكتور عباس علي إسماعيل:٢٠١٨-٢٠١٩.
([٣]) نظرية النحو القرآني:٧٤.
([٤]) ينظر المرجع نفسه:٧٤-٧٥.
([٥]) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :١٢٤/٣-١٢٧، شرح الأشموني: ٣١٣/٢-٣١٦.

الجملة الفعلية دون الجملة الإسمية ، وهذا ما نجده واضحاً عند سيبويه ؛ إذ بيّن بأنّ الزمان يضاف إلى الجملة الفعلية والإسمية إذا كان ماضياً ؛ لأنّه بمعنى إذ، فيضاف إلى ما يضاف إليه إذ، أمّا إذا كان الزمان يدل على المستقبل فلا يضاف إلاّ إلى الأفعال؛ (( لأنّه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلَّا إلى الأفعال)) [١] .

ومن وافق الجمهور في هذه المسألة ابن هشام الأنصاري؛ إذ تأولَ دخول (إذا) الشرطية على الاسم ؛ لإثبات عدم جواز إضافة ( إذا ) الشرطية إلى الجملة الاسمية ، بقوله : (( وإنّما دخلت الشرطية على الاسم في نحو : ((إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)) [الانشقاق : ١] ؛ لأنّه فاعل بفعلٍ محذوف على شريطة التفسير ، لا مبتدأ خلافاً للأخفش )) [٢] ، ثمّ استشهد بقول الشاعر [٣] :

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحتَهُ حَنظَلِيَّةٌ  لَهُ وَلَدٌ مِنهَا فَذَاكَ المُدَرَّعُ

إذ نجد ابن هشام في هذا البيت قد ذهب إلى التأويل ليوافق ما ذهب إليه الجمهور بقوله: (( فالتقدير: إذا كان باهليٌّ، وقيل: ( حنظليّةٌ ) فاعل بـ(استقرَّ ) محذوفاً، و(باهليٌّ) فاعل بمحذوف يُفَسِّره العامل في ( حنظليّة ) ، ويَرِدُّه أنّ فيه حَذفَ المُفَسَّر ومفسِّره جميعاً ، ويُسَهِّلُهُ أنّ الظرف يدل على المفسِّر ، فكأنه لم يُحذَف )) [٤] .

و ذهب الشيخ خالد الأزهري مذهب الجمهور بقوله: (( ما كان بمنزلة (إذا) جاز أن يضاف إلى الجملة الفعلية دون الإسمية ؛ فلذلك تقول: (آتيكَ زمنَ يقدمُ الحاجُّ ) ، فـ ( زمن ) مضاف إلى الجملة الفعلية، والناصب له( آتيك) ؛ لأنّه مستقبل، ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل، ويمتنع(آتيكَ زمنَ الحاجُ قادمٌ)على

(١) الكتاب :١١٩/٣.
(٢) مغني اللبيب: ٧٢/٢-٧٣.
(٣) ديوان الفرزدق: ٣٥٩.
(٤) مغني اللبيب: ٧٤/٢.

الابتداء والخبر؛ لأنّ (زمن) بمنزلة(إذا)، و(إذا)لا تضاف إلى الجملة الإسمية))[١].

وقال الأشموني (ت٩٢٩هـ): (( وألزَموا إذا الظرفية إضافةً إلى جمل الأفعال خاصة ؛ نظراً إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالباً )) [٢] .

وأجاز إضافة(إذا) إلى الجملة الاسمية الأخفش الأوسط [٣] والكوفيون [٤] ، و حذا حذو هؤلاء ابن مالك في شرح التسهيل ؛ إذ قال: (( ولا يليها عند سيبويه إلا فعل ومعمول فعل)) [٥] ، ففي قوله تعالى : ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ))[التكوير:١-٢]، ينظرُ سيبويه إلى (الشمس ) على أنّها نائب فاعل مرفوع بفعل مضمر قبله ، والتقدير( كورت الشمس) ، وكذلك ( النجوم)؛ فيراها فاعلاً مرفوعاً بالفعل المقدر قبله ، والتقدير (انكدرت النجوم) [٦].

وذكر ابن مالك رأي الأخفش في جواز مجيء المرفوع بعد إذا مبتدأ ، وبيّن أنّ رأي الأخفش هو الصحيح، ولهذا يؤيده ويقول برأيه[٧] ؛ (( لأنّ طلب(إذا) للفعل ليس كطلب إن ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا؛ لذلك جاز أن يُقال: إذا الرجلُ في المسجد فظُنّ به خيراً )) [٨] .

إنّ النص القرآني الذي جعله الأخفش الأوسط وابن مالك وغيرهما دليلاً على صحة مجيء الجملة الاسمية بعد إذا وردت عليه تعليقات من النحويين والمفسرين ، فأشار المبرد (ت٢٨٥هـ) بتعليقٍ له على قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)) [الانشقاق : ١] إلى أنّ معناه (( إذا انشقت السماء ، ولولا هذا الفعل لم يصلح أن يقع

(١) شرح التصريح : ٧٠٣/١.
(٢) شرح الأشموني:٣١٥/٢.
(٣) ينظر معاني القرآن:٢/ ٥٧٤.
(٤) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ١٢٧، الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي: ٣٦٨.
(٥) شرح التسهيل :٢١٣/٢.
(٦) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٧) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

بعد (إذا) لما فيها من معنى الجزاء )) [١] . وعلق الزمخشري عندما وقف على قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)) ؛ إذ قال: (( فإن قلت : ارتفاع الشمس على الابتداء أو الفاعلية ؟ قلت : بل على الفاعلية، رافعها فعل مضمر يفسره ( كورت) ؛ لأنّ (إذا) يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط )) [٢] ، ويتضح من ذلك أنّ الزمخشري رفض ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش الأوسط وابن مالك .

وذهب السيوطي إلى ما ذهب إليه الزمخشري بتأويل الجملة الإسمية الواقعة بعد (إذا ) ؛ لإثبات إضافتها إلى الجملة الفعلية بقوله : (( وتلزم (إذا ) الإضافة إلى جملة صدرها فعل ... وقد يليها اسم بعده فعل ، فيقدر قبله فعل يفسِّره الفعل بعد الاسم )) [٣] ، واستشهد بقوله تعالى : ((إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)) [الانشقاق : ١] .

وممن اقتفى أثر هذا الرأي أيضاً الأستاذ محيي الدين الدرويش ؛ فلجأ إلى التقدير وهو إضافة السماء إلى الظرف (إذا ) في قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)) [الانشقاق : ١] ، إذ قال: ((إذا ظرف لما يستقبل من الزمن ، والسماء فاعل بفعل محذوف يفسِّره ما بعده ، والتقدير: إذا انشقّت السماء انشقّت ؛ لأنّ إذا الشرطية يختص دخولها بالجمل الفعلية ، وما جاء من هذا ونحوه فمؤوّل ؛ محافظة على قاعدة الاختصاص )) [٤].

وقد احتجّ ابن مالك بصحة إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الإسمية بنصوص شعرية ، فضلاً على النصوص القرآنية التي احتجّ بهما ، ومن هذه النصوص قول الشاعر [٥] :

إذا باهليٌّ تحتَهُ حَنظَلِيَّةٌ  له ولدٌ منها فذاك المُدَرَّعُ

---

(١) المقتضب: ٣٤٨/٤.
(٢) الكشاف : ٦/ ٣٢٠.
(٣) همع الهوامع : ٢/ ١٣٣.
(٤) إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٨/ ٢٦٠.
(٥) ديوان الفرزدق: ٣٥٩.

وهناك من أوَّلَ البيت على تقدير : (استَقَرَّت تَحتَهُ حنظليّةٌ) ، وعلى هذا فإنّ (حنظلة ) تكون فاعل ، و (باهليٌّ ) : مرفوع بفعل يفسِّره العامل في ( تحته ) [١].

وذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى ما ذهب إليه الأخفش الأوسط والكوفيون وابن مالك ، فأجاز إضافة إذا الشرطية إلى الجمل الإسمية ؛ إذ اقترح تعديل قاعدة إضافة إذا الشرطية التي تقول: ((تجب إضافة (إذا) الشرطية إلى الجملة الفعلية فقط، ولا تجوز إضافتها إلى الجملة الأسمية )) [٢]؛ لتكون ((تجوز إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيراً ، والاسمية قليلاً))[٣]، وجاء هذا الاقتراح استناداً إلى النصوص القرآنية التي بلغت أكثر من عشرين نصاً [٤]، لكنّ اللغويين تكلفوا في تأويل تلك النصوص ؛ ليخضعوا الآيات الكريمة للقاعدة النحوية التي صنعوها بأيديهم، وتلك التي تنادي بوجوب إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية [٥] ، كما قال ابن مالك [٦]:

وألزَمُوا إذا إضافةً إلى جُمَلِ الأفعالِ كَهُن إذا اعتَلَى

كما أحصى الدكتور أحمد مكي الأنصاري مئات الأبيات الشعرية التي جاءت فيها الجملة الإسمية بعد إذا الشرطية، وكلّها من الأبيات الموثوق بها؛ لأنّها بأجمعها من عصور الاحتجاج ؛ إذ خصص لها ملحقاً خاصاً ، ووضعه في نهاية كتابه الموسوم بـ (نظرية النحو القرآني)، ومثل هذا العدد الكبير من الآيات فضلاً على مئات الأبيات لا يمكن أن يوصف بأنّه قليل [٧] .

---

(١) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٦٩.
(٢) نظرية النحو القرآني:١١٤.
(٣) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.
(٤) ينظر المرجع نفسه: ٦٤-٦٥.
(٥) ينظر المرجع نفسه:٥٩.
(٦) شرح الألفية ، لابن الناظم:١٥٢.
(٧) ينظر نظرية النحو القرآني: ١١٥.

**- تقديم معمول اسم الفعل عليه :**

ذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه [١]، وقال الفرّاء بصدد توجيه إعراب قوله تعالى: ((كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )) [النساء : ٢٤] : أنّه (( كقولك: كتاباً مِنَ اللهِ عَليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله، والأوّل أشبه بالصواب، وقلّما تقول العرب: زيداً عَليك، أو زيداً دُونك، وهو جائز كأنّه منصوب بشيء قبله )) [٢]، أي إنّ كتاب مفعول مطلق مؤكّد لما قبله، والظاهر من النص أنّ الفرّاء يجيز عمل اسم الفعل مؤخراً ومقدماً.

ويرى الدكتور قيس إسماعيل الأوسي أنّ الفرّاء رجّح أن يكون (كتاب) مصدراً مؤكّداً لما قبله على أن يكون معمولاً لاسم فعل الأمر (عليكم) وليس المقصود من كلام الفرّاء جواز عمل اسم الفعل مؤخراً ومقدماً [٣]، وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور سعدون الربعي [٤].

أمّا الزّجاج فقد وجّه إعراب الآية الكريمة بقوله: (( كتاب : منصوب على التوكيد محمول على المعنى ؛ لأن معنى قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [النساء : ٢٣] : كتبَ اللهُ عليكم هذا كتاباً )) [٥]، وأجاز الزّجاج أيضاً أن يكون (كتاب) مفعول به لفعل محذوف تقديره الزموا ، أي منصوباً على الإغراء ، فقال : ((وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر ، ويكون (عليكم ) مُفَسِّراً له ، فيكون المعنى: الزموا كتابَ اللهِ ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ (عليكم) ؛ لأنّ قولك : عليك زيداً، ليس له ناصبٌ متصرف فيجوز تقديم منصوبه )) [٦] .

---

(١) ينظر الكتاب : ٢٥٢/١-٢٥٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٨٨، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٦٥.
(٢) معاني القرآن :٢٦٠/١.
(٣) ينظر أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:١٨٢.
(٤) ينظر النحو القرآني بين الفرّاء والزّجاج والزّمخشري، للدكتور سعدون الربعي:١٤٨-١٤٩.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ، للزّجاج:٢/ ٣٦.
(٦) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

و الزمخشري ممن سلك طريق جمهور النحويين والفرّاء في توجيه إعراب الآية السابقة فقال : (( كتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ : مصدر مؤكد ، أي كتبَ اللهُ ذلك عليكم كتاباً وفرضَه فرضاً ، وهو تحريم ما حرّم . فإن قلت : علامَ عُطف قوله : (وَأُحِلَّ لَكُمْ) ؟ قلت : على الفعل المضمر الذي نصب (كتاب الله ) أي كتب الله عليكم تحريم ذلك ، وأحلّ لكم ما وراء ذلكم )) [١]، ويدل عليه قراءة ابن السميفع اليماني (ت٢١٥هـ) : (كتبَ اللهُ عليكم) ، (وأُحِلَّ لكم) ، أي قراءته على أنّه فعل ماضٍ رافع لما بعده، أي كتب الله عليكم تحريم ذلك [٢] . وروى عن محمد بن السميفع اليماني: كُتُبُ اللهِ عليكم ، على الجمع والرفع ، أي هذه كُتُبُ الله عليكم ، أي: فرائضُهُ [٣] .

وذهب الكسائي والكوفيون إلى توجيه إعراب ( كتابَ ) في قوله تعالى: ((كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )) [النساء : ٢٤] ، بأنّه منصوب على الاغراء [٤]، كأنّه قال: (عليكم كتاب الله)، فقدم المفعول به على اسم الفعل وهو عليكم [٥]. وقد ورد به السماع والقياس. فالسماع قول الراجز[٦] :

يَا أيُّهَا المَائِحُ دَلوِي دُونَكَا  إنّي رَأَيتُ الناسَ يَحمدُونَكَا

والمراد دونك دلوي، أي خذه، وأمّا القياس فإنّ الظرف، أي: عليكم: ناب عن الفعل تقديره: الزمُوا كتابَ اللهِ، ولو ظهر الفعل جاز تقديم معموله، فكذلك معموله [٧] .

وقد ردّ مكي بن أبي طالب رأي الكسائي ؛ إذ قال: ((وهو بعيد لأنّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم وقد تقدم في هذا الموضع ولو

---

(١) الكشاف : ٥٦/٢.
(٢) ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع:٣٢، المحتسب ، لابن جني :١٨٥/١.
(٣) ينظر الكشاف:٥٦/٢ ، تفسير البيضاوي:٦٨/٢، البحر المحط:٢٢٣/٣، الدر المصون، للسمين الحلبي : ٦٤٩/٣، روح المعاني، للآلوسي: ٤/٥.
(٤) ينظر معاني القران ، للكسائي: ١١٣.
(٥) ينظر مشكل إعراب القرآن :١٩٤/١-١٩٥، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/٢٧ : ٢١٠/١، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، للأستاذ محي الدين الدرويش : ٧/٢.
(٦) الرجز لجارية من بني مازن ، خزانة الأدب:٢٠٠/٦.
(٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة /٢٧ : ١/ ٢١٠ ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، للدرويش : ٧/٢.

كان النص عليكم كتاب الله لكان نصبه على الإغراء أحسن من المصدر)) [١].

أمّا الكوفيون فقد احتجوا بجواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ((كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )) [النساء : ٢٤] ، فنصب ( كتاب الله ) بعليكم [٢].

وأيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم قول الكوفيين بجواز تقديم معمول الفعل على فعله ، مستدلاً بقوله تعالى: ((كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )) [النساء : ٢٤] على نصب (كتابَ الله) بـ (عليكم) [٣] ، إذ اتخذ التركيب القرآني الأساس المتين لبناء القاعدة النحوية على الأصول الصحيحة، سواء أكان هناك شواهد تدعم النص القرآني أم لم تكن[٤].

(١) مشكل إعراب القرآن :١/ ١٩٤-١٩٥ .
(٢) ينظر أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري : ١٦٥.
(٣) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٨.
(٤) ينظر المرجع نفسه :٣٠٦.

# الفصل الثاني

**مسائل النحو القرآني بحسب رسم المصحف التي خالفت قواعد جمهور النحويين، مسائل الأدوات .**

**أولاً : الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ :**

- مجيء (الباء) للتحقيق والحال .
- مجيء(على) للمصاحبة، وبمعنى (اللّام) و(عند)، ومرادفة لـ(مِن) و(الباء) .
- مجيء ( في) بمعنى (مع) و(عند) .
- استعمال (مِن) لابتداء الغاية الزمانية .
- استعمال (مِن) بمعنى (في) .

**ثانياً : الأدوات التي تقوم بوظائف غير الجرّ :**

- حذف (أنْ) المصدرية ، وإبقاء عملها .
- مجيء(أو) بمعنى (الواو) .
- مجيء (الباء) زائدة .
- مجيء (الفاء) زائدة .
- مجيء (لعلَّ) للتعليل .
- مجيء (لعلَّ) للاستفهام .
- مجيء (لولا) بمعنى (لم) .
- مجيء (الواو) زائدة .

سأتناول في هذا الفصل مسائل نحوية، تخصّ الأدوات التي نشأت على أساس القرآن الكريم بحسب قراءة رسم المصحف، غير أنّ جمهور النحويين رفضوها ولم يأخذوا بها؛ لأنّها جاءت غير متفقة مع القواعد التي تواضعوا عليها .

**أولاً - الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ :**

الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ على قسمين، قسم منها تجرّ الأسماء والضمائر، مثل: (الباء ، وإلى، وفي)، وقسم منها تجرّ الأسماء الظاهرة فقط، مثل: تاء القسم، والكاف، وحتى [1]، وما يعنيني من الأدوات التي تقوم بوظيفة الجرّ المسائل الآتية :

**- مجيء (الباء) للتحقيق و الحال:**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ معنى(الباء) للإلصاق [2]، وهذا المعنى عندهم لا يفارقها في شيء من مواردها، فيظهر الإلصاق أنّه المعنى الأصلي الموضوعة من أجله(الباء) حتى إنّ النحويين ردّوا أكثر معانيها إلى معنى الإلصاق [3]، فسيبويه اقتصر عليه بقوله: ((وباءُ الجرّ إنّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُهُ بالسوطِ: ألزقتَ ضربَك إياه بالسَّوط. فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله)) [4].

---

([1]) ينظر النحو الوافي، للدكتور عبّاس حسن:٤٣٣/٣.
([2]) ينظر سر صناعة الإعراب:١٢٣/١، شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور:٤٩٣/١، ارتشاف الضرب:٤/ ١٦٩٥ ، الجنى الداني في حروف المعاني:٣٦، المساعد على تسهيل الفوائد:٢٦١/٢.
([3]) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٤٤، الجنى الداني في حروف المعاني:٤٦، مغني اللبيب:١١٧/٢، شرح الدماميني على المغني:٣٧٥/١، دراسات لأسلوب القرآن الكريم:٣/٢.
([4]) الكتاب:٢١٧/٤.

وقال المبرِّد: ((وأمّا الباء فمعناه الإلصاق بالشيء، وذلك قولك: مررتُ بزيدٍ، وكذلك: لصِقتُ بِه، وأشمتُّ الناسَ به)) [١].

والإلصاق يقسم على قسمين: حقيقيٌ ومجازي، أمّا الحقيقي، فقولك: أمسكتُ الحبلَ بيدي، أي: باشرته نفسه مباشرةً، وقبضت على شيء منه، والمجازي، كقولك: مررتُ بزيدٍ، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من محل وجود زيد [٢].

ورأى بعض النحويين أنّ حصر مجيء الباء لمعنى الإلصاق غير صحيح، وقال بصحة تنويع معانيها [٣]، وهؤلاء هم الكوفيون الذين يرون أنّ الباء تنوب عن غيرها من حروف الجرّ، وذهب البصريون إلى إبقاء الحرف على الموضع الأول(الإلصاق)، كما تقدم، ولا ينوب عندهم أحد الحروف عن الآخر إلا بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى آخر، يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك يحمله البصريون على الشذوذ [٤].

وقد جاءت (الباء) بمعنى التحقيق في قوله تعالى: ((فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ)) [الصافات : ١٤٥]، فالباء في الآية الكريمة بمعنى التحقيق ، ((والخبر متى كان موصولاً بحرف التحقيق يقع على الصدق دون الكذب، ومتى لم يدخله حرف التحقيق يقع على الصدق والكذب جميعاً)) [٥]، والذي يسند ذلك قوله: (فتبينوا) في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ)) [الحجرات : ٦]، فلو كان للصدق لم يقل (فتبينوا)؛ لأنّ الإخبار موضوع لنفس الإنباء، ويحتمل فيه الصدق والكذب[٦]، ولم أجد أحداً من النحويين والمفسرين

---

(١) المقتضب:١٤٢/٤.
(٢) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش:٢٢/٨، شرح الرضي على الكافية:٢٨٠/٤، الجنى الداني في حروف المعاني:٣٦، مغني اللبيب:١١٧/٢-١١٨ ، البرهان في علوم القرآن:٢٥٢/٤.
(٣) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٤٤، الجنى الداني في حروف المعاني:٤٦.
(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٦.
(٥) الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار البغدادي:٢٩.
(٦) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

يذكر(الباء)بمعنى التحقيق إلا ابن النجار البغدادي(ت٦٤٣هـ) .

وقد تكون (الباء) بمعنى الحال، كقولك: خرج بثيابه، والمعنى: خرج مكتسياً[١]، ففي قوله تعالى: ((ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)) [البقرة : ١٧]، قال أبو البقاء العكبري : ((وقد تأتي(الباء) في مثل هذا للحال، كقولك: ذهبت بزيدٍ، أي: ذهبتُ ومعي زيدٌ))[٢].

ومنهم من عدَّ الباء التي للمصاحبة، بمعنى الحال، كما في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ)) [النساء : ١٧٠]، أي: مع الحق أو محقّاً، وكقولك: (وهبتُكَ الفرسَ بِسَرجِهِ)، أي: مع سرجه، أو مسَرَّجاً [٣].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم ما ذهب إليه ابن النجار البغدادي ؛ إذ إنّه يرى(الباء)في قوله تعالى: ((فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ)) [الصافات : ١٤٥] للتحقيق، والخبر يحتمل الصدق دون الكذب؛ لأنّه جاء موصولاً بحرف التحقيق، ومتى لم يدخله حرف التحقيق(الباء) ، فإنّه يقع على الصدق والكذب معاً [٤]، وهذا محال .

وكذلك أيّد الدكتور عبد العال ما رآه أبو البقاء العكبري مناسباً في مجيء الباء في قوله: ((ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)) [البقرة : ١٧] للحال، كقولك: ذهبتُ بزيدٍ، بمعنى ذهبت ومعي زيدٌ [٥].

**- مجيء(على) للمصاحبة ، وبمعنى (اللام) و (عند)، ومرادفة لـ(مِن) و(الباء) :**

ذهب جمهور النحويين إلى أن(على) تأتي بمعنى الاستعلاء الحسي(الحقيقي)، كقوله تعالى: ((كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)) [الرحمن : ٢٦]، أو المعنوي(المجازي) [٦]،

---

(١) ينظر معاني الحروف، للرماني:٣٦.
(٢) التبيان في إعراب القرآن:٣٣/١.
(٣) ينظر ارتشاف الضرب:٤/ ١٦٩٦، البرهان في علوم القرآن:٢٥٦/٤.
(٤) ينظر الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي:٢٩ ، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٧.
(٥) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٧ .
(٦) ينظر شرح التسهيل:١٦٢/٣، ارتشاف الضرب:٤/ ١٧٣٤ ، الجنى الداني في حروف المعاني:٤٧٦، همع الهوامع:٣٥٥/٢.

كقوله تعالى: ((تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)) [البقرة : ٢٥٣]، ولا يثبتوا لها غير هذا المعنى، وتأوّلوا ما يوهم خلاف ذلك [١].

قال سيبويه: ((أمّا على فاستعلاءُ الشيء، تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه،... وتقول: عليه مالٌ، وهذا كالمثل، كما يثبت الشيء على المكان، كذلك يثبت هذا عليه، فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل)) [٢].

وذهب ابن يعيش إلى أنّها ((على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه كقولك: زيدٌ على الفرس، فزيدٌ هو المستعلي على الفرس... وكذلك فلان علينا أمير؛ لاستعلائه من جهة الأمر)) [٣].

وذكر الكوفيون [٤]، وابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) [٥]، وابن مالك [٦] أنَّ (على) تأتي للمصاحبة مثل (مع)، كقوله تعالى: ((وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ)) [البقرة : ١٧٧]، أي مع حبّه، وعلى حُبّه ((متعلق بآتي، وهو حال، والمعنى أنّه يعطي المال محبّاً له ، أي في حال محبته للمال، واختياره وإيثاره)) [٧]، وقولهم: (فلانٌ على جَلالتِهِ) ، أي: معها ، والمعنى أنّه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه بقولهم : ركبته الديون، أي: لَزِمَتهُ [٨].

---

(١) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٤٧٦.
(٢) الكتاب:٤/٢٣٠-٢٣١.
(٣) شرح المفصل، لابن يعيش:٨/٣٧.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب:٤/ ١٧٣٤، الجنى الداني في حروف المعاني:٤٨٠، المساعد على تسهيل الفوائد:٢/٢٦٩، شرح التصريح:١/٦٥١، همع الهوامع:٢/٣٥٥.
(٥) ينظر أدب الكاتب: ٥١٧ .
(٦) ينظر شرح التسهيل:٣/١٦٣، الجنى الداني في حروف المعاني:٤٧٦، شفاء العليل:٢/٦٦٦.
(٧) البحر المحيط:٢/٦.
(٨) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤/٣٢٢.

وذكر ابن قتيبة [١] أيضاً، أنّ (على) تأتي بمعنى اللام، وأنشد قول الراعي النميري [٢]:

رَعَتهُ أشهُرَاً وخَلا عَلَيهَا فَطَارَ النَّيُّ فيها واستَغَرَا

أي: خَلا لَها، واستشهد ابن مالك وابن هشام على مجيء(على) بمعنى لام التعليل بقوله تعالى: ((وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)) [البقرة : ١٨٥]، أي: لهدايته إيّاكم [٣].

وتأتي (على) بمعنى (عند) ، كما في قوله تعالى: ((وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ)) [الشعراء : ١٤]، أي: بمعنى عندي [٤].

وتجيء (على) موافقة لـ(مِن) أيضاً، مثلما في قوله تعالى: ((الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)) [المطففين : ٢]، أي: من الناس [٥] بمعنى قبضوا منهم باستيفاء الزيادة [٦]؛ إذ قال الفرّاء: ((يريد: اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان: (على) و (مِن) في هذا الموضع؛ لأنّه حقٌ عليه؛ فإذا قال : اكتلتُ عليك، فكأنّه قال: أخذتُ ما عليك، وإذا قال: اكتلت مِنكَ، فهو كقولك: استوفيت مِنكَ)) [٧].

وبيّن الزمخشري: أنّه لمّا كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم: أبدل(على) مكان(مِن) للدلالة على ذلك، ومعنى (من) متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم بهم، أي تسلطوا محتكمين عليهم بالاكتيال[٨].

---

(١) ينظر أدب الكاتب:٥١٠-٥١١.
(٢) ديوان الراعي النميري:٦٧.
(٣) ينظر شرح التسهيل:١٦٤/٣،مغني اللبيب:٣٧٦/٢.
(٤) ينظر تأويل مشكل القرآن:٥٧٨، الأزهيّة في علم الحروف:٢٧٥، البرهان في علوم القرآن:٢٨٥/٤، شرح التصريح:٦٥١/١، دراسات لأسلوب القرآن الكريم:ق١، ١٩٠/٢.
(٥) ينظر أدب الكاتب:١١٨، الأزهيّة في علم الحروف:٢٥٧، المخصص، لابن سيده:٦٨/١٤، شرح التسهيل:١٦٤/٣-١٦٥، ارتشاف الضرب:٤/ ١٧٣٤، البرهان في علوم القرآن:٢٨٥/٤.
(٦) ينظر تفسير الماوردي:٢٢٦/٦، المحررالوجيز:٥٥٧/٨.
(٧) معاني القرآن :٢٤٦/٣.
(٨) ينظر الكشاف:٣٣٤/٦، شرح الدماميني على مغني اللبيب:٢٦/٢،معاني النحو:٤٥/٣.

وتستعمل(على) موافقة لـ(الباء) في قوله تعالى: ((حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)) [الأعراف : ١٠٥]، أي : بأن لا أقول [١]، وهي على قراءة أُبَي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وذلك بوضع (الباء) في موضع(على) [٢]، وقالوا: اركب على اسم الله، أي: باسم الله [٣].

وقد رفض البصريون مجيء (على) بهذه المعاني المذكورة، ولجأوا إلى التأويل؛ فقالوا: ((لو كان لها هذه المعاني، لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول: وليت عليه، أي: عنه، وكتبتُ على القلم، أي: به، وجاء زيدٌ على عمرو، أي: معه، والدرهم على الصندوق، أي: فيه، وأخذتُ على الكيس، أي: منه، وأوَّلوا ما تقدم على التضمين، ونحوه فضمّن... (اكتالوا) معنى (حكموا) في الكيل... و(حقيقٌ) معنى (حريصٌ) و(لتكبروا) معنى (تَحمدوا) )) [٤].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم ما ذهب إليه الكوفيون، ومَن قال برأيهم؛ إذ جعل لـ(على) معانٍ رفضها جمهور النحويين، فتكون عنده للمصاحبة كـ(مع) كما في قوله تعالى: ((وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ )) [الرعد : ٦]، أي مع ظلمهم.، وتأتي عنده بمعنى (اللام) في قوله تعالى: ((لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)) [الحج : ٣٧]، أي: لهدايته إياكم، وحملها على معنى(عند) ، في قوله تعالى: ((وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ)) [الشعراء : ١٤]، أي لهم عندي، وذكر أيضاً أنّها ترادف(مِن)في قوله تعالى: ((الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ))[المطففين: ٢]، أي: اكتالوا منهم، وتأتي موافقة لـ(الباء)كما في قوله تعالى: ((حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ

---

(١) ينظر شرح التسهيل:١٦٥/٣، ارتشاف الضرب:٤/ ١٧٣٥ ، الجنى الداني في حروف المعاني:٤٧٨،شرح التصريح:٦٥١/١، دراسات لأسلوب القرآن الكريم:ق١، ١٩١/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن، للفرّاء:٣٨٦/١، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع:٥٠، تفسير البيضاوي:٢٦/٣، البحر المحيط:٣٥٦/٤، الدر المصون:٤٠٥/٥، معجم القراءات: للدكتور عبد اللطيف الخطيب:١١٤/٣.

(٣) ينظر أدب الكاتب: ٥١٦ ، الجنى الداني في حروف المعاني:٤٨٧، مغني اللبيب:٣٧٩/٢.

(٤) همع الهوامع :٣٥٦/٢.

عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)) [الأعراف : ١٠٥]، أي: حقيق بألّا أقول، وبهذا قرأ أُبَي [١].

**- مجيء (في) بمعنى (مع) و (عند) :**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (في) لا تكون إلا للظرفية الحقيقية، كقوله تعالى: ((وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ )) [البقرة : ٢٠٣]، أو المجازية [٢]، كقوله تعالى: ((وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)) [البقرة : ١٧٩] ، وقد اجتمعت الظرفية المكانية والزمانية [٣] في قوله تعالى: ((غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)) [الروم :٢- ٣] ، وما أوهم خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليه [٤].

جاء في كتاب سيبويه ((وأمّا (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجرابِ، وفي الكيسِ، وهو في بطنِ أمّهِ، وكذلك: هو في الغُلِّ؛ لأنّه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: هو في القُبَّةِ، وفي الدارِ، وإن اتسعتَ في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون كالمَثَل يُجاءُ به يقارب الشيء وليس مثله )) [٥].

وقال المبرِّد: (( وأمّا(في) فإنّما هي للوعاء؛ نحو: (زيد في الدار، واللص في الحبس)؛ فهذا أصله، وقد يتسع القول في هذه الحروف، وإن كان ما بدأنا به الأصل، نحو قولك: (زيدٌ ينظرُ في العلمِ)، فصيّرت العلم بمنزلة المتضمِّن، وإنّما هذا كقولك: (قد دخل عبد الله في العلم، وخرج مما يملك)، ومثل ذلك: (في يدِ زيدٍ الضيعةُ النفيسةُ)، وإنّما قيل ذلك؛ لأنّ ما كان محيطاً به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده)) [٦].

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٨.
(٢) ينظر شرح التسهيل: ١٥٥/٣، ارتشاف الضرب:٤/ ١٧٢٥، الجنى الداني في حروف المعاني:٢٥٠، المساعد على تسهيل الفوائد:٧٦٩/٤.
(٣) ينظر مغني اللبيب: ٥١٣/٢، شرح التصريح:٦٤٩/١، همع الهوامع: ٣٦٠/٢.
(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٢٥٣.
(٥) الكتاب:٢٢٦/٤.
(٦) المقتضب:١٣٩/٤.

وقد اتسع معناها عند ابن يعيش إلى الظرفية غير الحقيقية، فيقال: في فلانٍ عيبٌ، وفي يديّ دارٌ؛ فجُعل للرجل مكاناً للعيب يحتويه مجازاً أو تشبيهاً؛ إذ ليس للرجل مكانٌ للعيب في الحقيقة، ولا لليد مكانٌ للدار [١].

وقد أرجع رضي الدين الاسترابادي كل ما قيل عن تناوب الحروف فيما بينها، وردّه إلى معنى الظرفية سواء أكانت حقيقية أم مجازية ؛ إذ قال: ((وفي الظرفية ، إمّا تحقيقاً ، نحو: زيدٌ في الدارِ، أو تقديراً ، نحو : نظرَ في الكتابِ، وتفكّرَ في العلمِ، وأنا في حاجتِكَ؛ لكون الكتاب، والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم، مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف، فكأنّها محيطة بها من جوانبها، وكذا قوله (صلى الله عليه وآله) : (في النفسِ المؤمنةِ مائةٌ من الإبلِ)، أي: في قتلها ؛ فالسبب الذي هو القتل متضمِّن للديّة تَضَمُّنَ الظرف للمظروف)) [٢].

وذهب الزركشي(ت٧٩٤هـ) إلى أن الظرف والمظروف يكونان حسيّين، كقوله تعالى: ((إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ)) [المرسلات : ٤١]، وقد يكونان معنويين، كما في قوله تعالى: ((وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ )) [البقرة : ١٧٩]، وقد يرد المظروف جسماً، كقوله تعالى: ((إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)) [الأعراف : ٦٠]، وقد يكون الظرف جسماً، كقوله تعالى: ((فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ)) [البقرة : ١٠] ، وبيّن أنّ الحسيّين من الظرف والمظروف يكونان حقيقةً ، وما كان فيه الظرف جسماً ، فهو أقرب المجازات إلى الحقيقة [٣].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (في) تكون للمصاحبة بمعنى (مع)، وتابعهم ابن قتيبة [٤]، وكذلك ابن مالك[٥]، في قوله تعالى: ((قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ ))

---

(١) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش:٢٠/٨.
(٢) شرح الرضي على الكافية:٢٧٨/٤.
(٣) ينظر البرهان في علوم القرآن:٣٠٢/٤.
(٤) ينظر أدب الكاتب ، لابن قتيبة:٥١٨.
(٥) ينظر شرح التسهيل:١٥٥/٣، المساعد على تسهيل الفوائد:٢٦٥/٢، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسليلي:٦٦٤/٢.

[الأعراف : ٣٨]، أي ادخلوا في النار مع أممٍ قد خلت من قبلكم وتقدّم زمانهم زمانكم [١] ، وقيل: تقدير الكلام ، ادخلوا في جملة أممٍ ، فحذف المضاف [٢]، ومن مجيء (في) بمعنى (مع) قول الشاعر[٣]:

أو طَعمُ غَادِيَةٍ في جَوفِ ذِي حَدَبٍ  مِن سَاكِبِ المُزنِ يَجري في الغَرَانِيقِ

والمراد: مع الغرانيق، وهي طائر الماء [٤]، وقد علّق المالقي على هذا الكلام فقال: ((وهذا وإن كانت فيه بمعنى(مع) ؛ فإنّها راجعة إلى بابها من الوعاء المجازي؛ لأنّ الماء وإن كان جارياً مع الغرانيق، فهو في جملتها في الجري)) [٥].

ورأى بعض البغداديين أنّ (في) بمعنى (عند) في قوله تعالى: (( وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ)) [الكهف : ٨٦]، أي: تغرب عند عين حمئة [٦]، وإلى هذا الرأي ذهب الصفدي (ت٧٦٤هـ) في الغيث المسجم؛ إذ ذكر أنّ (في) بمعنى (عند)، وهي ليست بظرفية، في قوله تعالى: (( وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ)) [الكهف : ٨٦]، وبيّن أنّها على مذهب ابن قتيبة بمعنى (عند)، كقول الشاعر[٧]:

حتى إذا ألقَت يَدَاً في كَافِرٍ  وأجنَّ عورات الثغور ظلامُها

أي: بمعنى عند كافر [٨].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب:٤/ ١٧٢٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد:٢/٢٦٥، شرح التصريح: ٦٤٩/١ ، همع الهوامع:٢/٢٦١.
(٢) ينظر مغني اللبيب:٢/ ٥١٤ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم:ق١، ٢/٢٨٠.
(٣) أدب الكاتب: ٥١٩ .
(٤) ينظر أدب الكاتب : ٥١٩، الأزهيّة في علم الحروف:٢٧٠، رصف المباني في شرح حروف المعاني:٣٩١.
(٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني:٣٩١.
(٦) ينظر البحر المحيط:٦/١٥١.
(٧) ديوان لبيد بن ربيعة: ١٧٦.
(٨) ينظر الغيث المسجم في شرح لامية العجم:٨٤.

وذهب الزركشي إلى أنّ (في) بمعنى (عند) في قوله تعالى: ((وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ)) [الشعراء : ١٨]، أي: لبثت عندنا [١].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم مجيء(في) بمعنى (مع) أو (عند)، مستدلاً بقوله تعالى: (( وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ)) [الكهف : ٨٦]، أي: إنّ (في) ليست ظرفية، بل بمعنى (عند)[٢]، وبيّن أنّ هذه الآية ظاهرها مشكل وهو مغمز للزنادقة؛ لأنّهم يقولون: إنّ البرهان قد ثبت في (المجسطي) [٣] أنّ الشمس قدر الارض، نحو مائة وستين مرة وكسوراً، فكيف تدخل مع هذا القدر العظيم في عين من عيونها ؟، وذكر أنّ الجواب أنّ (في) هنا ليست ظرفية، وأنّها بمعنى عند؛ لأنّها قد ترد بمعنى(عند) وبمعنى(مع)[٤]، قال الشاعر[٥]:

حتى إذا ألفَت يَدَاً في كَافِرٍ وأجنَّ عورات الثغور ظلامُها

معناه: عند كافر ، وقال الشاعر[٦]:

وفِي الشَّرِ نَجَاةٌ حـــــ ـين لا يُنجِيكَ إحسَانُ

ومعناه: ومع الشر [٧].

**- مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية :**

ذهب جمهور البصريين إلى عدم مجيء(من) مع الزمان، وأجمعوا على مجيئها لابتداء الغاية المكانية اتفاقاً [٨]، كقول سيبويه: ((وأمّا (مِن) فتكون لابتداء الغاية في

---

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن:٣٠٢/٤.
(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٧-٣٠٨.
(٣) كتابٌ قديمٌ في الهندسة والفلك وضَعَهُ بَطْلَمْيُوس الفلكيُّ المصريُّ نحو سنة ١٤٠ م، وتُرجِمَ إلى العربية في عهد المأمون، وعُدَّ حجَّةً في بابه.
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٧-٣٠٨.
(٥) ديوان لبيد بن ربيعة: ١٧٦.
(٦) شعر الفند الزماني، للدكتور حاتم الضامن :٢٦.
(٧) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٨.
(٨) ينظر الأصول في النحو، لابن السراج:٤٠٩/١، الأزهيّة في علم الحروف:٢٢٤، شرح المفصل، لابن يعيش:١٠/٨، شرح التسهيل:١٣٠/٣، ارتشاف الضرب:٤/ ١٧١٨.

الأماكن ، وذلك قولك: مِن مكان كذا إلى مكان كذا وكذا )) [١].

وجعلها أبو العباس المبرِّد ابتداء كلّ غاية [٢]، وإلى هذا ذهب ابن درستويه(ت٣٤٧هـ)، وغيره من البصريين [٣]، كقوله تعالى: ((وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ)) [مريم : ٥٢].

واحتج البصريون على أنّ (مِن) تستعمل في المكان نظير(مذ) التي تستعمل للزمان، بقوله تعالى : ((مِنْ وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ)) [الجاثية : ١٠] ؛ لأنّ (من) وضعت للدلالة على ابتداء الغاية في المكان ، و (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية الزمانية [٤].

وقد أجاز الكوفيون استعمال(مِن) في الزمان كما تستعمل في المكان، وهذا ما رآه المبرِّد، وابن درستويه مناسباً، كـ (مذ)و (منذ)، واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى: ((لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)) [التوبة : ١٠٨]، فأدخلوا (من) على (أول يوم)، وهو ظرف زمان ، وممّا يستدلون به أيضاً [٥]، قول زهير بن أبي سلمى [٦]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ  أقوَينَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهرِ

وقال الأخفش الأوسط في قوله تعالى: ((لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)) [التوبة : ١٠٨] : ((يريد: منذ أول يوم؛ لأنّ من العرب من يقول: (لم أَرَهُ مِن يَومِ كذَا) ، يريد منذ، و(مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)، يريد به: من أول الأيام،

---

(١) الكتاب : ٢٢٤/٤.
(٢) ينظر المقتضب:١٣٦/٤.
(٣) ينظر شرح المفصل ،لابن يعيش:١٠/٨-١١.
(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٥٤ :٣٤٥/١، رصف المباني في شرح حروف المعاني:٣٢٢.
(٥) ينظر أسرار العربية:٢٧٢، شرح المفصل، لابن يعيش:١١/٨، شرح الرضي على الكافية:٢٦٤/٤، البحر المحيط:١٠٢/٥، الجنى الداني في حروف المعاني:٣٠٨، شرح التصريح:٦٣٨/١، شرح الأشموني:٢٨٧/٢.
(٦) ديوان زهير بن أبي سلمى:٨٦.

كقولك : (لَقِيتُ كُلَّ رَجُلٍ)، تريد به: كلّ الرجال)) [١].

وقد ساند ابن مالك ما قاله الكوفيون في جواز استعمال (مِن) في الزمان بقوله: (( وأمّا استعمال (مِن) في الزمان فمنعه غير صحيح؛ بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة، فالذي في القرآن، قوله تعالى: ((لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)) [التوبة : ١٠٨] ... وأمّا الأحاديث على ذلك فقول من روى حديث الاستسقاء: ((فَمُطِرنَا مِن جُمُعَةٍ إلى جُمُعَة)) [٢] ... وأمّا الأشعار فمنها قول النابغة الذبياني [٣]:

تُخيّرنَ مِن أزمِانِ يَومِ حلِيمَةٍ إلى اليومِ قَد جُرِّبنَ كُلَّ التَّجَارِبِ )) [٤].

و قد تأوّل من لا يرى استعمال (مِن) في الزمان من البصريين، قوله تعالى: (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) ، بأنّ ثمّة مضافاً محذوفاً، على تقدير: (مِنْ تأسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ)، وإن كان ما يدّعون صحيحاً فما يصنعون بقوله تعالى: ((لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)) [الروم : ٤] ، فلا يقع خلاف في صحة وقوع (مِن) هنا [٥]، ووصف المرادي (ت٧٤٩هـ) ذلك التأويل بالتعسف [٦].

وأشار إلى ذلك أبو حيان بقوله: ((وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون ... وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد)) [٧].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم مجيء (مِن) لابتداء الغاية في الزمان، مستدلاً بقوله تعالى: ((لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ))

---

(١) معاني القرآن:٣٦٥/١.
(٢) صحيح البخاري:١/ ٢٤٧.
(٣) ديوان النابغة الذبياني: ٤٥.
(٤) شرح التسهيل:١٣١/٣-١٣٢.
(٥) ينظر اسرار العربية:٢٧٣، شرح المفصل لابن يعيش:١١/٨، البحر المحيط:١٠٢/٥-١٠٣
(٦) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠٩.
(٧) ارتشاف الضرب:٤/ ١٧١٨.

[التوبة : ١٠٨] ، فأدخلوا (مِن) على (أول يوم) وهو ظرف زمان [١].

**- مجيء (مِن) بمعنى (في) :**

لم يذكر جمهور النحويين أنّ (مِن) تأتي بمعنى(في)، ويلجأون إلى تأويل ما ظاهره كذلك [٢]، ففي قوله تعالى: ((أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ)) [الأحقاف : ٤] يرون أنّها لبيان الجنس [٣].

وأجاز الكوفيون مجيء (مِن) بمعنى (في) [٤]، واستدلوا بقوله تعالى: ((أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ)) [الأحقاف : ٤]، أي: في الارض [٥]، وقوله تعالى: ((إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)) [الجمعة : ٩]، أي: نودي للصلاة في يوم الجمعة [٦]، وتابعهم ابن مالك في أنّها تأتي موافقة لـ(في) [٧]، واستشهد بقول الشاعر[٨]:

عَسَى سَائِلٌ ذو حَاجَةٍ إن مَنَعتَهُ  مِن اليوم سُؤلاً أن يُيَسَّرَ في غَدِ

أي: في اليوم، وذكر المرادي أنّ(مِن) في البيت يحتمل أن تكون للتبعيض على حذف مضاف، والتقدير: من مسؤولات اليوم [٩].

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٩.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب:١٧٢١/٤، الجنى الداني:٣١٤.
(٣) ينظر شرح التصريح:٦٤٠/١.
(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني/٣١٤، مغني اللبيب: ١٥٧/٤، البرهان في علوم القرآن:٤٢٠/٤-٤٢١، شرح التصريح: ٦٤٠/١، همع الهوامع:٣٧٨/٢، شرح الأشموني:٢٨٨/٢.
(٥) ينظر تأويل مشكل القرآن:٥٧٧، الجنى الداني في حروف المعاني:٣١٤.
(٦) ينظر التبيان في إعراب القرآن:١٢٢٣/٢.
(٧) ينظر شرح التسهيل: ١٣٧/٣، تمهيد القواعد بشرح التسهيل: ٢٨٩٦، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣١٤، ارتشاف الضرب:١٧٢١/٤، المساعد على تسهيل الفوائد:٢٤٩/٢.
(٨) ديوان عدي بن زيد:١٠٧.
(٩) ينظر الجنى الداني:٣١٤.

وأيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم أيضاً، مجيء(مِن)بمعنى(في)هنا[١]، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ((أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ))[الأحقاف: ]، أي في الارض.

ونسب أبو حيان القول بمجيء(مِن) بمعنى (في) إلى الكوفيين [٢] ، معنى ذلك أنّ جمهور النحويين لا يثبتون لـ(مِن) هذا المعنى .

**ثانياً - الأدوات التي تقوم بوظائف غير الجرّ :**

وأقصد بالوظائف الأخرى غير الجرّ، مثل: الجزم، والتوكيد، والاستفهام، وجعل الفعل دالاً على المستقبل، أو دالاً على الماضي، والدلالة على الإضراب . وما يهمني من الأدوات التي تقوم بوظائف غير الجرّ المسائل الآتية :

**- حذف ( أنْ ) المصدرية وإبقاء عملها :**

نادى جمهور النحويين بعدم جواز حذف ( أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع إلاّ في باب (حتى) و(كي الجارة ولامها) و(اللام الجارة) و (لام الجحود) و(الواو) التي للمعية و(الفاء التي للسببية) و (أو) بمعنى إلى أو إلاّ ، ويبقى عملها قياساً [٣] ، (( ولا ينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة في غير هذه المواضع ...إلا شاذاً )) [٤].

وقد شذَّ حذف (أن) مع النصب عندهم في غير المواضع المذكورة [٥]، وما يروى من ذلك لا يقبل منه إلا ما نقله العدول [٦]، كقولهم: (خُذِ اللّصَّ قَبلَ يَأخُذَكَ ) ،

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٠.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب:١٧٢١/٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٨٩٦.
(٣) ينظر الكتاب : ٢٥/٣، المقتضب/ ٣٢/٢-٣٣، شرح التسهيل: ٤/ ٢٢، رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١١٤، شرح التصريح: ٣٩١/٢.
(٤) شرح التصريح: ٣٩١/٢.
(٥) ينظر شرح ابن عقيل:٣٣٣/٢، شرح الأشموني: ٥٧٣/٣.
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية:١٣٤/٢، شرح الأشموني: ٥٧٣/٣.

و ( مُرهُ يَحفِرَهَا) بالنصب [١]، وقول بعضهم :(تسمعَ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه)، أي: أن تسمعَ [٢]، وذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه ناسين أو متناسين قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا )) [الروم : ٢٤]، أي : أن يريكم، وقراءة بعضهم[٣] قوله تعالى: ((بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ)) [الأنبياء : ١٨] بنصب (يَدْمَغَهُ) ، وقراءة الحسن البصري(ت١١٠هـ) [٤] قوله تعالى: ((قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)) [الزمر : ٦٤] بنصب (أَعْبُدَ)؛ فحذفت (أن) في هذه الأمثلة، وليس معها – على رأيهم - ما يُحسن حذفها، فهو عندهم يدخل في باب الشذوذ [٥]، وإليه أشار الناظم بقوله [٦]:

وَشَذَّ حَذفُ أن وَنَصبٌ في سِوَى  مَا مَرَّ، فَاقبَل مِنهُ مَا عَدلٌ رَوَى

وذلك مقصور على السماع ، وهو ضعيف ، ولا يُقاس عليه [٧]، وحُمِل على الشذوذ أيضاً نصب الفعل (أحضُرَ) في قول الشاعر طرفة بن العبد [٨]:

ألا أيُّهَا الزَّاجري أحضُرَ الوَغَى  وأن أشهدَ اللَّذَّاتِ ، هَل أنتَ مُخلِدي ؟

فنصب الفعل (أحضُرَ) بأن مضمرة ، ويؤيده : وأن أشهدَ [٩].

وقد حمل ابن عصفور نصب الفعل المضارع بأن مضمرة على الضرورة في غير المواضع التي اتّفق عليها الجمهور، مستشهداً بقول الشاعر [١٠]:

---

(١) ينظر الكتاب: ٣/ ٩٩، شرح الأشموني: ٣/ ٥٧٣.
(٢) ينظر همع الهوامع:٢٨٩/١.
(٣) ينظر إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري: ١٠٢/٢، معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب:١٠/٦ .
(٤) ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع :١٣٢، إعراب القراءات الشواذ: ٤١٣/٢، معجم القراءات:٣٩/٨.
(٥) ينظر شرح ابن عقيل:٣٣٣/٢، شرح التصريح: ٣٩٢/٢.
(٦) شرح الألفية ، لابن الناظم: ٢٧٠.
(٧) ينظر شرح الكافية الشافية:١٣٤/٢، شرح التصريح:٣٩٢/٢، شرح الأشموني: ٥٧٢/٣.
(٨) ديوان طرفة بن العبد:٢٥.
(٩) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٧٧ :٩١/٢، شرح التصريح: ٣٩١/٢.
(١٠) ديوان امرئ القيس:٤٧٢.

فَلَم اَرَ مِثْلُهَا خُبَاسَةَ واحِدٍ  وَنَهنَهتُ نَفسِي بَعدَ مَا كِدتُ أَفعَلَه

والتقدير: أن أفعَلَه، أو في نادر كلام العرب ، كقولهم: ( مُرهُ يَحفِرَهَا) ، و( لابُدَّ من يَتَتَبَّعها) ، والتقدير : أن يحفرَها وأن يتتبَّعها [١].

وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى جواز حذف (أن) المصدرية قياساً مع رفع الفعل بعدها ، وذلك ليس بشاذٍ عندهم [٢] ؛ إذ أجاز الأخفش الأوسط حذف (أن) قياساً ، ولكن بشرط رفع الفعل بعدها [٣]، وجعل منه قوله تعالى: ((قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)) [الزمر : ٦٤]، أي: أن أَعْبُدَ [٤]، وقول الشاعر [٥]:

ألا أيُّهَا الزَّاجري أحضُرُ الوَغَى  وأن أشهدَ اللَّذَّاتِ ، هَل أنتَ مُخلِدي ؟

أراد : أن أحضُرَ الوَغَى [٦].

وأجاز الكوفيون أيضاً حذف (أن) المصدرية مع نصب الفعل بعدها، وعدّوا ذلك قياساً عندهم، ورَوَوا : (خُذ اللصَّ قبل يأخُذَك) وأنشدوا قول الشاعر [٧]:

فَلَم اَرَ مِثْلُهَا خُبَاسَةَ واحِدٍ  وَنَهنَهتُ نَفسِي بَعدَ مَا كِدتُ أَفعَلَه

أي : أن أفعلَه [٨].

وأجاز المعربون والمفسرون في الفعل (يُرِيكُمُ ) من قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)) [الروم : ٢٤] أن يكون على حذف (أن) المصدرية ،

---

(١) ينظر المقرب:١/ ٢٧٠.
(٢) ينظر شرح التسهيل:٤/٥٠، رصف المباني في شرح حروف المعاني:١١٣، شرح التصريح:٢/٣٩٢، شرح الأشموني :٣/٥٧٢.
(٣) ينظر شرح التصريح:٢/٣٩٢، شرح الأشموني:٣/٥٧٣.
(٤) ينظر معاني القرآن، للأخفش:٢/٤٩٤.
(٥) ديوان طرفة بن العبد:٢٥.
(٦) ينظر معاني القرآن، للأخفش:٢/٤٧٤.
(٧) ديوان امرئ القيس:٤٧٢.
(٨) ينظر شرح التسهيل: ٤/٥٠، رصف المباني في شرح حروف المعاني:١١٣، شرح الأشموني: ٣/٥٧٢.

ورفع الفعل بعدها، أو حال من البرق، أو صفة لموصوف محذوف، تقديره: آية يريكم فيها البرق، فحذف الموصوف والعائد [١]؛ إذ ذهب الزجاج، و أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري إلى حذف (أن) المصدرية ، ورفع الفعل (يُرِيكُمُ ) في قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)) [الروم : ٢٤] ووقوعه موقع الصفة وحُذِفَ الموصوف ، والتقدير: ومن آياته آيةٌ يريكم البرق فيها ؛ فحُذِفَ الموصوف والعائد، وقامت الصفة مقامه، ويجوز أن نقدّر: ومن آياتِهِ شيءٌ، أو سحابٌ يريكُمْ [٢].

ومن المفسرين من ذهب إلى إضمار (أنْ) الناصبة للفعل (يُرِيكُمُ ) ، وإنزال الفعل منزلة المصدر ؛ فيكون التقدير على هذين الوجهين : ومن آياته إراءته إياكم البرق؛ فمن آياته وقعت في موقع الرفع على أنّه خبر مقدم ، والمصدر المؤوّل من أن والفعل المضارع في محل رفع مبتدأ مؤخر، وبالوجهين فُسِّرَ المثل ( تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) [٣] ، وقول الشاعر [٤]:

وقَالُوا : ما تَشَاءُ؟ فَقُلتُ: ألهُو إلى الإصبَاحِ آثَرَ ذي أثِيرِ

وذهب القرطبي(ت٦٧١هـ) إلى التقديم والتأخير في قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)) [الروم : ٢٤] ، والتقدير: ويريكم البرقَ من آياته، أو من آياته أنّه يريكم البرقَ خوفاً وطمعاً من آياته [٥].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم في هذه المسألة رأي الكوفيين، ومَن ذهب إلى جواز حذف (أنْ) المصدرية مع إبقاء الفعل بعدها سواء أكان على الرفع أم النصب؟ بحسب القراءة التي قرأ بها القرّاء، فأجاز حذف (أنْ) المصدرية وإبقاء

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه:١٨٢/٤، البيان في غريب إعراب القرآن:٢٥٠/٢، التبيان في أعراب القرآن:١٠٣٩/٢، دراسات لأسلوب القرآن الكريم:ق١،٤٩٤/١.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه:١٨٢/٤، البيان في غريب إعراب القرآن:٢٥٠/٢، التبيان في أعراب القرآن:١٠٣٩/٢

(٣) ينظر الكشاف: ٥٧٢/٤، البحر المحيط :١٦٣/٧.

(٤) ديوان عروة بن الورد: ٦٣.

(٥) ينظر الجامع لأحكام القرآن:٤١٤/١٦.

عملها، وعاب على البصريين رفضهم حذف أن المصدرية وإبقاء عملها وقولهم في نحو: تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه ، يحفظ ولا يقاس عليه؛ إذ هم بذلك قد تناسوا الأمثلة القرآنية التي تشاكل ما سُمِعَ من كلام العرب [١] ،كقوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)) [الروم : ٢٤]، وقوله تعالى: ((قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)) [الزمر : ٦٤]، ففي الآيتين الكريمتين حذفت (أنْ) المصدرية ورُفِعَ الفعلين (يُرِيكُمُ) و (أَعْبُدُ) والتقدير: (أن يُرِيكُمُ) و(أن أَعْبُدَ) ، فالجار والمجرور (من آياتِهِ) في محل رفع خبر مقدم ، والمصدر المؤوَّل من الفعل المضارع (يُرِيكُمُ وأن المصدرية المحذوفة) في محل رفع مبتدأ مؤخر[٢].

**- مجيء (أو) بمعنى (الواو) :**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الأصل في(أو) أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، بخلاف (الواو) ؛ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، وهذا يخالف معنى (أو) ، والأصل في كلّ حرف أن يكون دالاً على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى آخر [٣].

وأكثر النحويين يجعل (أو) مُشرِكةً في اللفظ لا في المعنى [٤] ، إلا أنّ ابن مالك جعلها تُشرِكُ في اللفظ والمعنى، أي إنّ ذكرَ (أو) يُشعر السّامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله في الكلام [٥].

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٤.
(٢) ينظر البحر المحيط:٧/ ١٦٣، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، للأستاذ الدرويش:٤٦/٦.
(٣) ينظر أمالي ابن الشجري: ٢٠٦/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة/ ٦٧: ١٨/٢، ارتشاف الضرب:٤/ ١٩٨٩، مغني اللبيب: ٤٣٦/١، شرح الأشموني: ٤٢٤/٢، النحو الوافي : ٦١١/٣.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب:٤/ ١٩٨٩.
(٥) ينظر شرح الكافية الشافية:٣/ ١٢٠٣.

وذهب جماعة من الكوفيين، والأخفش الأوسط ، والجرمي(ت٢٢٥هـ) إلى أنّ (أو) تكون بمعنى (الواو) ، وذلك عند أمن اللَّبس [١]، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ((وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)) [الصافات : ١٤٧]، أي : ويزيدون، وكما في قول الشاعر [٢]:

قَومٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأيتَهُم ما بَينَ مُلجِمٍ مُهرِهِ أو سَافِعِ

وذهب الأزهري(ت٣٧٠هـ)إلى أنّ(أو) تستعمل بمعنى الواو في النثر والنظم[٣]، وجعل ابن جني (أو) في قوله تعالى: ((وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)) [الصافات : ١٤٧]، ليست على ما ذهب إليه قطرب في أنّها بمعنى (الواو) ،وليست على ما ذهب إليه الفرّاء بمعنى(بل)؛ بل جعلها في بابها تدل على الشك[٤]، (( وذلك أنّ هذا كلام خرج حكاية من الله عزّ وجلّ لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر : وأرسلنا إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم : هؤلاء مائة ألفٍ أو يزيدون)) [٥].

وبيَّن الهروي(ت٤١٥هـ) أنّ (أو) بمعنى (الواو) كثير في القرآن الكريم ، مستشهداً بعدد من الآيات الكريمات، منها قوله تعالى: ((عُذْرًا أَوْ نُذْرًا)) [المرسلات : ٦]، وقوله: (( لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)) [طه : ٤٤]، كأنّه قال: عُذراً ونذراً، ولعلّه يتذكر و يخشى [٦].

وذكر المالقي (ت٧٠٢هـ) أنّ(أو) في قوله تعالى: ((وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)) [الصافات : ١٤٧] ليست بمعنى (الواو) ، والصحيح أنّها للإبهام،

---

(١) ينظر معاني القرآن ، للأخفش :١١٥/١، معاني الحروف ،للرماني: ٧٩، الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٣٠، شرح التصريح:١٧٤/٢، شرح الأشموني: ٤٢٣/٢.
(٢) ديوان حميد بن ثور الهلالي:٤٠٢.
(٣) ينظر تهذيب اللغة :٦٥٧/١٥-٦٥٨.
(٤) ينظر الخصائص: ٤٦١/٢.
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٦) ينظر الأزهيّة في علم الحروف :١١٣.

ووصف ورودها بمعنى( الواو) بالقلة التي لا يقاس عليها [١]، واستشهد بقول الشاعر [٢]:

وَقَد زَعَمَت لَيلَى بأنّيَّ فَاجِرٌ لِنَفسِي تُقَاها أو علَيهَا فُجُورُهَا

أي: وعليها [٣]. وهل يجتمع الفجر والتقى في مكانٍ واحد؟ .

إنّ ورود (أو) بمعنى(الواو) يمكن أن نصفه بالكثرة ؛ لأنّنا إذا تتبّعنا معربي القرآن ومفسريه فإنّنا نجد الكثير منهم من يعدُّ (أو) بمعنى (الواو)؛ فالأخفش الأوسط يصرح أنّ (أو) بمعنى (الواو) في قوله تعالى: ((فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً)) [البقرة : ٧٤]؛ إذ يقول في تعليقه على الآية الكريمة المذكورة: ((وليس قولك (وأشدّ) كقولك: هو زيدٌ أو عمرٌو، إنّما هذه (أو) التي في معنى الواو))[٤] أي: وأشد قسوة، وقال الطوسي حين وقف على قوله تعالى: ((وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)) [الصافات : ١٤٧] ، أي: ويزيدون، وحمل(أو) على ذلك أيضاً في قوله تعالى : ((وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ...)) [النور : ٣١]، وحمل على هذا المعنى قول الشاعر[٥]:

نَالَ الخِلافَةَ أو كانَت لَهُ قَدرَا كَمَا أتَى رَبَّه مَوسَى على قَدَرِ

أي: وكانت له قدرا [٦].

وعدّ العكبري (أو) في قوله تعالى: ((وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا )) [الأنعام : ١٤٦] بمعنى (الواو)، والتقدير: والحوايا [٧]. وتابعه على ذلك المنتجب

---

(١) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني:١٣٢.
(٢) ديوان توبة بن الحميّر الخفاجي:٣٧.
(٣) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني:١٣٢-١٣٣.
(٤) معاني القرآن:١١٥/١.
(٥) ديوان جرير:٢١١.
(٦) ينظر التبيان في تفسير القرآن: ٣٠٧/١.
(٧) ينظر التبيان في إعراب القرآن :٥٤٦/١.

الهمذاني(ت٦٤٣هـ)؛ إذ جعل (أو) بمنزلة (الواو) في قوله : (أَوِ الْحَوَايَا) ، مستشهدا بقولهم: جالس الحسنَ أو ابن سيرين أو الشَّعبِيَّ [١].

واستحسن ابن مالك وقوع (الواو) موقع (أو) في قوله تعالى السابق من سورة النور ؛ إذ رأى أنّه لو قيل: ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن وآبائهن وآباء بعولتهن ... لم يختلف المعنى، ويذكر قول النبي (صلى الله عليه وآله) ( اسكن حُراً فما عليك إلا نبي أو صدّيق او شهيد) ، أي بمعنى: نبي وصديق وشهيد [٢].

ومعنى ذلك أنّ المعاني التي تقلبت بين يديها (أو) ، يُعتمدُ فيها على القرائن لفهم المراد من الخطاب ، فهي خاضعة في إدراكها للسّياق والقرائن خضوعاً تامّاً؛ لكي يتميز كل نوع منها [٣].

وجاء في شرح الرضي على الكافية أنّ مجيء(أو) بمعنى (الواو) متأتٍّ من استعمالها بمعنى الإباحة التي من شأنها الجمع بين الأشياء ، ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى (الواو) ، ومنه قول الشاعر [٤]:

وَكَانَ سَيَّان أن لا يَسرَحُوا غَنَمَاً أو يَسرَحُوهُ بِهَا واغبَرَّتِ السّوح

فإنّ (سيّان) بمعنى مستويان وهو بين الشيئين [٥].

أمّا ابن كثير (ت٧٧٤هـ) فقد تابع ما سلف من القول في قوله تعالى: ((فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً)) [البقرة : ٧٤] ؛ إذ جعل (أو) بمعنى (الواو) بقوله: ((بعد الإجماع على استحالة كونها للشك، فقال بعضهم: (أو) ههنا بمعنى (الواو)،

---

(١) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد:٢/ ٧١٤.
(٢) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:١٧٤-١٧٥، شرح التسهيل: ٣٦٤/٣.
(٣) ينظر شرح التسهيل: ٣٦٤/٣، النحو الوافي: ٦٠٩/٣.
(٤) ديوان أبي ذؤيب الهذلي:٦٤.
(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية:٣٥٣/٢.

وتقديره: فهي كالحجارة وأشد قسوة ، كقوله تعالى: (( وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)) [الإنسان : ٢٤] ، وكما قال جرير بن عطية [١] :

نَالَ الخِلافَةَ أو كانَت لَهُ قَدرَا كَمَا أَتَى رَبَّه مَوسَى على قَدَرِ

يعني نال الخلافة ، وكانت له قدراً)) [٢].

وقد ذهب الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى تأييد ما ذهب إليه بعض الكوفيين والأخفش الأوسط والجرمي وغيرهم من علماء العربية القدماء؛ فرأى أنّ(أو) بمعنى (الواو) في قوله تعالى: ((فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً)) [البقرة : ٧٤]، مبيناً أنّ (أو) في الآية الكريمة يستحيل كونها للشك، أي : كالحجارة وأشدُّ قسوة، فهي بمعنى الواو[٣] كقوله تعالى: (( وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)) [الإنسان : ٢٤] ، وقوله تعالى: ((عُذْرًا أَوْ نُذْرًا)) [المرسلات : ٦]،أي : بمعنى آثماً وكفورا، وعذراً أو نذراً، وما يؤيد مجيء (أو) بمعنى (الواو) ما جاء في كلام العرب كقول الشاعر[٤]:

قَومٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأيتَهُم ما بَينَ مُلجِمٍ مُهرِهِ أو سَافِعِ

أي: وسافع؛ لأنّ البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو [٥]. وهو الأقرب .

**- مجيء (الباء) زائدة :**

منع جمهور النحويين مجيء الباء زائدة في قوله تعالى: ((وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)) [المائدة : ٦] ، وأجمعوا على أنّها للإلصاق أو الاستعانة [٦]، وما يذكر لها من معانٍ أخرى فإنّها تحمل على هذا المعنى، قال سيبويه: ((وباء

---

(١) ديوان جرير:٢١١.
(٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير:٣٠٥/١.
(٣) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٩.
(٤) ديوان حميد بن ثور الهلالي: ٤٠٢.
(٥) ينظر شرح التصريح:١٧٤/٢.
(٦) ينظر الكتاب :١٧/٤، المقتضب:١٧٧/١، سر صناعة الإعراب: ١٢٢، اللمع في العربية ، لابن جني: ٦٠ ، شرح المفصل ،لابن يعيش:٢٢/٨.

الجر إنّما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك: (خَرَجتُ بِزِيدٍ، وَدَخَلتُ بِهِ ، وَضَرَبتُهُ بِالسَّوطِ) ، ألزقتَ ضَربَكَ إيَّاه بالسَّوط ، فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله)) [١].

وذكر المالقي في رصف المباني أنّ ((هذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها، حتى أنّ بعض النحويين قد ردُّوا أكثر معاني الباء إليه، وإن كان على بُعد ، والصحيح التنويع كما ذُكِر ويُذكر)) [٢]، وهو معنىً ملازم لها ؛ فلهذا لم يذكر سيبويه غيره من المعاني ، والإلصاق حقيقي ومجازي، فمن الإلصاق الحقيقي، قولك: (أمسَكتُ بمحمد) ، إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من ثوبٍ أو يدٍ أو غير ذلك، فلو قلت: (أمسكتُهُ ، احتمل ذلك، وأن تكون منعته من التصرف ، ومن الإلصاق المجازي قولك: (بُخلٌ بِه) أي: التصق بخلُهُ به ، وتعلّق به إذا كان التعلق معنوياً، ورأفتَ به ، أي: التصقت رأفتكَ به [٣]، وعند التوسع في الإلصاق تقول:(مَرَرتُ بِه)؛ إذ معناه : جعلتُ مروري ملصقاً بمكانٍ قريبٍ منه ، لا به [٤] ، وقد جعلوا منه قوله تعالى : ((وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ )) [المائدة : ٦].

وذَهَبَ بعضهم إلى أنّ الباء في الآية الكريمة للتبعيض [٥]، وهذا ما أثبته الأصمعي(ت٢١٦هـ)، وابن قتيبة الدينوري [٦]، وأبو علي الفارسي، وابن مالك [٧]،

---

(١) الكتاب :٢١٧/٤.
(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني:١٤٤.
(٣) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٤٣، الجنى الداني في حروف المعاني:٣٦، مغني اللبيب:١١٧/٢-١١٨، شرح الدماميني على مغني اللبيب ، لمحمد ابن أبي بكر الدماميني:٣٥٧/١، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١ ،٣/٢.
(٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش:٢٢/٨، البرهان في علوم القرآن:٢٥٢/٤، معاني النحو:١٧/٣.
(٥) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٣، مغني اللبيب:١٤٠/٢، البرهان في علوم القرآن:٤/ ٢٥٧،همع الهوامع :٣٣٥/٢.
(٦) ينظر تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة :٥٧٥.
(٧) ينظر شرح التسهيل: ١٥٢/٣-١٥٣.

وقال الكوفيون بذلك [١]، وجعلوا منه قوله تعالى: ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)) [الإنسان : ٦]، فـ (الباء) بمعنى (من)، أي: يشربها عباد الله ويشرب منها [٢].

إذن فقد اختلف النحويون في دلالة حرف (الباء) في قوله تعالى: ((وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)) [المائدة : ٦]؛ فقيل إنهّا للإلصاق [٣] و (( المراد إلصاق المسح بالرأس ، وماسح بعضه ومستوعبه بالمسح ، كلاهما ملصق للمسح برأسه)) [٤]،وقيل: الباء للتبعيض، وكون الباء للتبعيض أنكره أكثر النحاة [٥]، ومنهم أبو البقاء العكبري؛ إذ قال في قوله تعالى: ((وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)) [المائدة : ٦] : ((الباء زائدة ، وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعيض، وليس بشيء يعرفه أهل النحو ، ووجه دخولها أنّها تدل على إلصاق المسح بالرأس )) [٦].

وقد عدَّ ابن مالك أنّ الباء تأتي للتبعيض [٧] مستشهداً بقول الشاعر[٨]:

شَرِبنَ بِمَاءِ البَحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَت  مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

فـ (الباء) في البيت للتبعيض بمعنى (مِن) على رأي ابن مالك، وهذا فيه تأييد لمذهب الشافعي في مسح بعض الرأس [٩].

وذكر السمين الحلبي أنّ (الباء) في قوله : (برُؤوسِكُمْ) على ثلاثة أوجه [١٠]:

---

(١) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٤٣، مغني اللبيب: ١٤٠/٢، همع الهوامع :٣٣٧/٢.
(٢) ينظر تأويل مشكل القرآن:٥٧٥، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٥٨/٢.
(٣) ينظر البحر المحيط:٤٥١/٣.
(٤) الكشاف:٢٠٣/٢.
(٥) ينظر البحر المحيط:٤٥١/٣.
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٢/١.
(٧) ينظر شرح التسهيل:١٥٣/٣.
(٨) ديوان أبي ذؤيب الهذلي:٤٥.
(٩) ينظر الغيث المسجم في شرح لاميّة العجم، للصفدي :٦٥.
(١٠) ينظر الدر المصون :٢٠٩/٤.

**الأول:** أنّ الباء للإلصاق ، أي : ألصقوا المسح برؤوسكم [١]. **الثاني:** الباء زائدة ، كقوله تعالى: ((وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ)) [البقرة : ١٩٥]، وهو ظاهر قول الفرّاء: (( تقول العرب : ( خُذِ الخِطَامَ)، و (هَزَّهُ وهَزَّ به)، و(خُذ بِرَأسِهِ ورَأسَه) )) [٢].

**الثالث:** أنّها للتبعيض ، وهو قولٌ ضعيف ، كقول الشاعر الذي سبق ذكره .

وقد أيّدَ الدكتور عبد العال سالم مكرم ما قاله أبو البقاء العكبري في زيادة الباء [٣] في قوله تعالى: (( وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)) [المائدة : ٦] ؛ إذ عدّ الباء زائدة ، وليست للإلصاق والتبعيض كما زعم النحويون [٤]. وجعلها للتبعيض والإلصاق أقرب .

**- مجيء ( الفاء ) زائدة :**

منع جمهور النحويين مجيء (الفاء) زائدة في قوله تعالى: ((لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) [آل عمران : ١٨٨]، وممن ذهب إلى عدم زيادتها سيبويه بقوله: (( ومما يدلّك على حُسن الفاء ههنا أنّك لو قلت: هذا زيدٌ فَحَسَنٌ جميلٌ، كان كلاماً جيّداً))[٥] وعنده أنّها بمعنى السببية[٦]، ومن ذلك قول الشاعر[٧] :

وَقَائِلَةٍ خَولَانُ فَانكَح فَتَاتَهُمُ وَأكرُومَةُ الحيَّينِ خِلوٌ كَمَا هِيَا

وقد أجاز الفرّاء وجماعةٌ ، منهم الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، دخولها في الخبر بتقييد كونه أمراً أو نهياً ؛ فالأمر كقول الشاعر [٨]:

---

(١) ينظر الكشاف :٢٠٣/٢.
(٢) معاني القرآن:١٦٥/٢.
(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٢/١، الغيث المسجم في شرح لاميّة العجم :٦٥.
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٢.
(٥) الكتاب: ١٣٨/١-١٣٩.
(٦) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٨٦.
(٧) ينظر الكتاب :١٣٩/١، خزانة الأدب: ٤٥٥/١.
(٨) ديوان عَديّ بن زيد العبادي: ٨٤.

أرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكُورُ  أنتَ فانظُر لأيِّ ذَاكَ تَصِيرُ ؟

والنهي ، نحو: زيدٌ فلا تَضرِبهُ [١].

وذهب الأخفش الأوسط إلى زيادة (الفاء) في الخبر مطلقاً [٢]؛ ففي قوله تعالى المذكور، عدّ (تَحْسَبَنَّ)الأولى بدلاً من (تَحْسَبَنَّ) الثانية، و(الفاء) زائدة [٣]، وذكر أنّهم يقولون : أخوك فوجدَ [٤].

وحمل الزّجّاج (الفاء) على الزيادة والتوكيد في قوله تعالى الذي سبق ذكره ؛ إذ قال: ((ويكون قوله (فلا تحسبنهم) تكراراً للأول ، وتكون الفاء زيادة في الوجوه كلّها ، إذ لا وجه للعطف ، ولا للجزاء )) [٥].

وفي إثبات زيادة الفاء في الآية الكريمة المذكورة ، رأى ابن جني أنّ الفاء زائدة ، و(تحسب) الثانية بدل من (تحسب) الأولى، وبيّن أنّ هذا هو مذهب الأخفش الأوسط في كثرة زيادة الفاء [٦].

وممّن صرّح بجواز مجيء الفاء زائدة ابن برهان العكبري [٧](ت٤٥٦هـ)، ومثّل له بقول الشاعر [٨]:

لَا تَجزَعِي إن مُنفِساً أهلَكتُهُ  فإذَا هَلَكتُ فَعِندَ ذَلكَ فَاجزَعِي

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم رأي القائل في زيادة الفاء في قوله تعالى: ((لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ

---

(١) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٧٢، مغني اللبيب:٤٩٩/٢.
(٢) ينظر مغني اللبيب:٤٩٩/٢.
(٣) ينظر معاني القرآن: ٢٤٢/١.
(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٧١، مغني اللبيب:٤٩٩/٢.
(٥) إعراب القرآن ، للزّجاج:٤٢٩.
(٦) ينظر سر صناعة الإعراب: ٢٦٨.
(٧) ينظر شرح اللمع:١/ ٢٤٣، شرح الكافية الشافية:١٢٥٦/٣.
(٨) ديوان النمر بن تولب: ٨٤.

بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) [آل عمران : ١٨٨]؛ إذ جعل الفاء زائدة و(تحسب) الثانية بدلاً من(تحسب)الأولى، والفاء عنده ليست للعطف ولا للجواب[١].

وحَسُنَ تكرير الفعل الثاني (تَحْسَبَنَّ) ، لمّا طال الكلام المتصل بالأول [٢]، ويجوز أن يكون الفعل الثاني (تَحْسَبَنَّ) بدلاً من الفعل الأول [٣] في قراءة من قرأ الفعل (تَحْسَبَنَّ) بالتاء [٤]، (( وإذا كان (فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ) توكيداً ، أو بدلاً؛ فدخول الفاء إنما يتوجه على أن تكون زائدة ؛ إذ لا يصح أن تكون للعطف ، ولا أن تكون فاء جواب الجزاء)) [٥]، وعلى زيادة الفاء، قول الشاعر [٦]:

وحَتَى تَرَكتُ العَائِدَاتِ يَعِدنَهُ  يَقُلْنَ فَلا تَبعُد وَقُلتُ لَهُ ابعِدِ

أي : لا تبعد، وقد أجاز الأستاذ محيي الدين الدرويش زيادة الفاء في الآية المذكورة ، ورأى (( أنّها الفصيحة ، وهي تسبق عادةً جملة التطرية ؛ لنشاط القارئ بعد حذف المفعول الثاني لـ (تَحْسَبَنَّ) الأولى، أي : لا تحسبنهم ناجين، وإذا شئت أن تتأكد مصيرهم تماماً فلا تحسبنهم)) [٧].

**- مجيء (لعلَّ) للتعليل :**

منع جمهور النحويين مجيء (لعلَّ) للتعليل واجمعوا على رأي مفاده أنّ لعلَّ تأتي للترجي؛ ففي قوله تعالى: ((فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)) [طه : ٤٤] ، حملوا معناها على الترجي والإشفاق، والرجاء مصروف للمخاطبين، أي:

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٣.
(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن:٣١٩/١.
(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن:٢٣٤/١.
(٤) ينظر الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: ١١٦-١١٧، التذكرة في القراءات الثمان: ٣٠٠، البحر المحيط:١٤٤/٣، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر/ لأحمد البناء: ٤٩٨/١.
(٥) البحر المحيط :١٤٤/٣.
(٦) ديوان حاتم الطائي: ٣٧.
(٧) إعراب القرآن الكريم وبيانه:٥٩٣/١.

اذهبا على رجائكما [١]، إذ قال سيبويه: (( فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعِكما ومبلغِكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما)) [٢] .

وأشار إلى هذا المعنى الزمخشري بقوله: (( والترجي لهما ، أي : اذهبا على رجائكما وطمعكما ، وباشرا الأمر مباشرةً من يرجو ويطمع أن يثمر عمله ولا يخيب سعيه )) [٣] .

وذهب ابن مالك إلى أنّ (لعلّ) تأتي كثيراً في الرّجاء إذا كان معه تعليل [٤] ، نحو قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)) [البقرة : ١٨٩]، وقوله تعالى: (( لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ)) [يوسف : ٤٦] .

وقد أيّد الرضي ما قاله سيبويه بقوله: (( والحق ما قاله سيبويه، وهو أنّ الرّجاء أو الإشفاق ، يتعلق بالمخاطبين، وإنّما ذلك؛ لأنّ الأصل ألّا تخرج الكلمة عن معناها بالكليّة ؛ فـ (لعلَّ) منه تعالى ، حملٌ لنا على أن نرجو أو نشفق ، وأنّ (أو) المفيدة للشك، إذا وقعت في كلامه تعالى، كانت للتشكيك أو الإبهام، لا للشك تعالى الله عنه)) [٥] .

وقال أبو حيان : (( وليست لعلّ هنا بمعنى كي ؛ لأنّه قول مرغوب عنه، ولكنّها للترجي والأطماع، وهو بالنسبة إلى المخاطبين؛ لأنّ الترجي لا يقع من الله تعالى ؛ إذ هو عالم الغيب والشهادة )) [٦] .

وقد أيّد الدكتور فاضل السامرائي قول البصريين في رجوع (لعلَّ) في كل المعاني إلى الترجي والاشفاق، ووصف قولهم بالصحيح بأنّها للتوقع مطلقاً، فنحو

---

(١) ينظر الكتاب: ٣٣١/١، المقتضب: ١٨٣/٤، شرح المفصل، لابن يعيش: ٨٥/٨-٨٦، البرهان في علوم القرآن : ٥٧/٤، الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي:٤ / ١١٦٧ .
(٢) الكتاب:٣٣١/١.
(٣) الكشاف:٤/ ٨٤.
(٤) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:١٩٨.
(٥) شرح الرضي على الكافية:٣٣٣/٤.
(٦) البحر المحيط:٢٣٤/١.

قوله تعالى: ((لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)) [الطلاق : ١]، وقوله: ((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)) [عبس : ٣] من باب الترجي ، وحديث (لعلَّنا أعجلناك) [١] من باب الاشفاق، أي: اشفق من أن يكون أعجله، وقوله تعالى: ((وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ)) [الشعراء : ١٢٩] معناه تفعلون فعل من يرجو الخلود ويتوقعه [٢].

أمّا معناها التعليلي فأثبته الكسائي، والفرّاء، والأخفش الأوسط وحملوا عليه ما في القرآن [٣]، كقوله تعالى : ((لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)) [البقرة : ٥٢] ، و قوله: ((وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)) [البقرة : ١٥٠] ، وقوله: ((فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)) [طه : ٤٤]، أي لتشكروا ، ولتهتدوا ؛ إذ قال الأخفش الأوسط: (( نحو قول الرجل لصاحبه: (افرَغ لَعَلَّنا نَتَغَدَّى) والمعنى: لِنَتَغَدَّى ، وحتى نَتَغَدَّى ، وتقول للرجل: (اعمَل عَمَلَكَ لَعَلَّكَ تأخُذُ أجرَكَ)، أي: لِتَأخُذَهُ)) [٤].

ونقل أبو حيان الأندلسي رأي الفرّاء في أنّ(لعلَّ) تأتي لمعنى التعليل وأنّها بمعنى كي[٥]، وذلك عند معالجته قوله تعالى: (( لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى))[طه : ٤٤].

وقد أيد الدكتور عبد العال سالم مكرم رأي الكسائي، والفرّاء، والأخفش الأوسط في إثبات معنى التعليل في (لعلَّ)، وحمل على ذلك قوله تعالى: ((فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)) [طه : ٤٤] ، فعنده أنّ لعلَّ في الآية الكريمة تفيد التعليل، وليست للترجي [٦]. وهو الأقرب .

**- مجيء (لعلَّ) للاستفهام :**

رفض جمهور النحويين مجيء لعلَّ لمعنى الاستفهام، ولهذا منعوا التعليق بها على حين يرى الكوفيون أنّ من معاني (لعلَّ) الاستفهام؛ ولهذا أجازوا تعليق الفعل

---

(١) ينظر صحيح مسلم/ لمسلم بن الحجاج النيسابوري:١٦٦/١.
(٢) ينظر معاني النحو :٢٨٠/١.
(٣) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٥٨٠، مغني اللبيب:٣/ ٥٢٥.
(٤) معاني القرآن:٤٤٥/٢.
(٥) ينظر البحر المحيط: ٢٣٠/٦.
(٦) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٧.

بها، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ((لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)) [الطلاق : ١]، وقوله: ((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)) [عبس : ٣]، والبصريون يخطئون ذلك؛ لأنّ (لعلَّ) عندهم في هذه المواضع للترجي [١].

وتابع الكوفيين على هذا الرأي ابن فارس، فقال: ((لعلَّ تكون استفهاماً وشكّاً))[٢]، ومثله فعل ابن مالك في التسهيل؛ إذ ذهب إلى أنّ لعلَّ في قوله تعالى: ((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)) [عبس : ٣] للاستفهام [٣]، ومثلهما فعل ابن هشام [٤].

وفي إثبات مجيء(لعلَّ) للاستفهام ، وتعليق الفعل بها، قال أبو حيان: ((والكوفيون يُجرون (لعلَّ) مجرى (هل) فكما يقع التعليق عن(هل) كذلك عن (لعلَّ)، ولا أعلم أحداً ذهب إلى أنّ لعلّ من أدوات التعليق وإن كان ذلك ظاهراً فيها )) [٥]، كقوله تعالى: ((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)) [الشورى : ١٧]، وقوله: ((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)) [عبس : ٣]. وكذلك (لعلَّ) في قوله تعالى: ((فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ )) [الكهف : ٦] وضعت موضع الاستفهام والتقدير: هل أنت باخع نفسك؟ ومجيئها للاستفهام على قول الكوفيين [٦].

وذكر القرطبي أنّ مجيء (لعلَّ) في قوله تعالى: ((وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ)) [الشعراء : ١٢٩] بمعنى (كي) أي: كي تخلدون [٧]، وقيل: تأتي (لعلَّ) بمعنى الاستفهام التوبيخي[٨]، أي: فهل تخلدون؟ كقولك: لعلَّك تشتمني، أي: هل تشتمني؟ [٩] .

---

(١) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٥٨٠، مغني اللبيب:٣/٥٢٦-٥٢٧.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة:١٤١.
(٣) ينظر شرح التسهيل:٢/٨.
(٤) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١/٣١٦.
(٥) البحر المحيط:٦/٣١٩.
(٦) ينظر المصدر نفسه:٦/٩٦.
(٧) ينظر الجامع لأحكام القرآن:١٦/٥٧.
(٨) ينظر المحرر الوجيز:٦/٤٩٨.
(٩) ينظر الجامع لأحكام القرآن:١٦/٥٧.

وذهب السمين الحلبي إلى ثلاثة أقوال في (لعلَّ): **أحدها:** أنّها على بابها من الترجي، و**الثاني:** أنّها بمعنى (كي)، و**الثالث:** أنّها استفهامية [١].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم رأي الكوفيين الذين كانوا يرون أنّ من معاني(لعلَّ) الاستفهام ، ومن هنا علّق الفعل (تدري) عن العمل بـ (لعلَّ) [٢] في قوله تعالى: ((لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)) [الطلاق : ١] ، والتعليق: ترك عمل الفعل في اللفظ دون المعنى لموانع لفظية، وهي الأدوات التي حقها الصدارة في الكلام كلام الابتداء ،أو إحدى أدوات الاستفهام، أو إحدى أدوات النفي، أو لعلَّ بعد فعل اليقين أو الشك [٣]؛ فلعلَّ عند الكوفيين أداة استفهام ، والفعل (تدري) مُعلّق عن العمل، وجملة ( لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) في محل نصب، سدّت مسد مفعولي (درى)، وعند جمهور النحويين أنّ جملة ( لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) جملة استئنافية ، والمعنى: ( ومن يتعدَّ حدود الله فقد ظلم نفسه) فأنت أيّها المعتدي لا تدري خاتمة الأمر[٤]، ولهذا رفضوا التعليق ب (لعلَّ) ؛ لأنّ لعلّ على رأيهم لا تأتي لمعنى الاستفهام [٥].

وقد وقف الأستاذ الدرويش على قوله تعالى: ((لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)) [طه : ٤٤] ، وذكر أنّ لعلَّ تحتمل ثلاثة معانٍ، هي: الترجي، والتعليل، والاستفهام [٦].

**- مجيء (لولا) بمعنى (لم) :**

جعل جمهور النحويين (لولا) حرفاً وضع لمعنيين، أحدهما: حرف امتناع الشيء لوجود غيره، كقوله تعالى: ((وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا)) [النور : ٢١] والآخر: التحضيض، وهو(( مبالغة في الحضّ على

---

(١) ينظر الدر المصون:٨/٤٢-٤٣.
(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٧.
(٣) ينظر شرح شذور الذهب: ٣٧٧-٣٨٠، شرح التصريح:١/ ٣٧٠.
(٤) ينظر محاضرات في النحو القرآني، للدكتور عباس علي إسماعيل: ٢٠١٨-٢٠١٩.
(٥) ينظر شرح شذور الذهب: ٣٧٩، همع الهوامع:١/٤٩٥.
(٦) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه:٤/٦٨٥.

الشيء، وهو طلبه والحث على فعله، وحروفه: هلّا، وألا، ولولا، ولوما)) [1]، كقوله تعالى: ((فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ)) [الواقعة : ٧٠]، أي: هلّا، وكقولك: (لولا أكرمتَ زيداً)، أي: بمعنى (هلّا) [2].

وذهب المالقي في الامتناعية إلى اختلاف تفسيرها بحسب الجمل، (( فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين، فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك: (لولا زيدٌ لأحسنتُ إليك)؛ فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيتين، فهي حرف وجوب لامتناع ، نحو: (لولا عدمُ قيامِ زيدٍ لم أحسنُ إليك)، وإن كانتا موجبة ومنفية، فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو: (لولا زيدٌ لم أحسنُ إليك)، وإن كانتا منفية وموجبة، فهي امتناع لامتناع، نحو: (لولا عدمُ زيدٍ لأحسنتُ إليك) )) [3].

وتلزم (لولا) الامتناعية الدخول على المبتدأ، وخبره محذوف وجوباً؛ لنيابة الجواب عنه، كقولك (لولا زيدٌ لأحسنتُ إليك)، والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ لأحسنتُ إليك [4]، وقوله تعالى: ((لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)) [سبأ : ٣١]، فـ(أنتم) و(زيد) مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: ولولا أنتم موجودون.

أمّا(لولا) الدالة على التحضيض فتختص بالدخول على الأفعال، ويليها في الغالب فعل ظاهر متصل، نحو قوله تعالى: ((وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ)) [الواقعة : ٦٢]، أو مدلول عليه بمذكور قبله، كما في قول الشاعر[5]:

تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أفضلَ مَجدِكُم  بني ضوطَرَى لولا الكميَّ المُقَنَّعَا

---

(1) شرح التسهيل:١١٣/٤.
(2) ينظر أمالي ابن الشجري:٥٠٩/٢، شرح المفصل ،لابن يعيش:١٤٤/٨-١٤٥، شرح الكافية الشافية:٣: ١٦٥٠-١٦٥٢، شرح التسهيل: ١١٣/٤-١١٤، رصف المباني في شرح حروف المعاني:٢٩٢-٢٩٣، الجنى الداني في حروف المعاني:٥٩٧-٦٠٥، شرح ابن عقيل:٣٦٠/٢-٣٦١، همع الهوامع: ٤٧٥/٢-٤٧٦.
(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٩٣.
(4) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني:٢٩٣-٢٩٤، شرح ابن عقيل: ٣٦٠/٢.
(5) ديوان جرير:٢٦٥.

أي: لولا تَعُدُّونَ الكميَّ، أو لولا تبارزون الكميَّ [١].

ويجوز دخولها على الفعل الماضي بمعنى المضارع ؛ فيكون معناها للتوبيخ، كقوله تعالى: ((فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا)) [التوبة : ١٢٢]، أي: لينفرَ[٢].

وذكر بعض المفسرين [٣] والكوفيين [٤] أنّ (لولا) بمعنى (لم) في قوله تعالى: ((فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ)) [يونس : ٩٨]، أي: لم تكن قريةٌ آمنت عند نزول العذاب، فنفعها إيمانها إلّا قومَ يونس [٥]، وهذا التقدير في الآية يوافق المعنى؛ لأنّ المستثنى بعد النفي يقوى فيه البدل، ويجوز عند ذلك النصب، ولم يرد في الآية الكريمة غير النصب، أي: (قومَ يونس) [٦].

وذهب أبو حيان إلى أنّ (لولا) في قوله تعالى: ((فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ)) [يونس : ٩٨]، جاءت للتحضيض مصحوبة بالتوبيخ، ويكثر مجيؤها للتحضيض في القرآن الكريم، وهي بمعنى (هلّا)؛ ففي التحضيض يطلب الإنسان الشيء الذي يحضّ عليه، وإذا كانت للتوبيخ فلا يريد المتكلم الحضّ على ذلك الشيء، بل يريد توبيخهم على ترك الإيمان النافع [٧].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم ما ذهب إليه الكوفيون وبعض المفسرين في استعمال (لولا) بمعنى (لم) ، محتجاً بقوله تعالى: ((فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ

---

(١) ينظر معاني الحروف للرماني:١٢٣، شرح التسهيل:١١٣/٤، رصف المباني في شرح حروف المعاني:٢٩٢-٢٩٣، الجنى الداني في حروف المعاني:٦٠٥-٦٠٦، مغني اللبيب: ٤٥٢/٣.

(٢) ينظر شرح التسهيل:١١٣/٤، رصف المباني في شرح حروف المعاني:٧٠٢، الجنى الداني في حروف المعاني:٧٤٩، شرح ابن عقيل: ٣٦١/٢.

(٣) ينظر تأويل مشكل القرآن:٥٤١، إعراب القرآن ، للنّحاس: ٢٦٨/٢، معاني الحروف، للرماني:١٢٤.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري:٥١٣/٢.

(٥) ينظر تأويل مشكل القرآن:٥٤١، الأزهيّة في علم الحروف:١٧٨، أمالي ابن الشجري:٥١٣/٢.

(٦) ينظر أمالي ابن الشجري:٥١٣/٢.

(٧) ينظر البحر المحيط:١٩٢/٥.

فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ)) [يونس : ٩٨]؛ إذ المعنى: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب ، فنفعها إيمانها إلا قوم يونس [١]، وكذلك قوله تعالى: ((فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ)) [هود : ١١٦]، أي : فلم يكن ، والتقدير الذي سبق في الآية السابقة موافق للمعنى؛ لأنّ المستثنى بعد النفي يقوى فيه البدل، ويجوز في ذلك النصب، ولم يأتِ في الآيتين إلا النصب(إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ) و(إِلَّا قَلِيلًا) [٢].

**- مجيء الواو زائدة :**

امتنع جمهور النحويين عن القول بمجيء(الواو) زائدة، على الرغم من مجيئها في القرآن الكريم، وذهبوا إلى القول بعدم ورودها زائدة في أيّ نص من النصوص القرآنية، والذي قال بعدم زيادتها قد لجأ إلى التأويل [٣].

أمّا الكوفيون فقد أجازوا مجيء(الواو)زائدة [٤]، وتابعهم على ذلك ابن مالك [٥]، وممّن ذهب إلى هذا الرأي من البصريين الأخفش الأوسط [٦]، والمبرد [٧]، وابن برهان(ت٤٥٦هـ) [٨]، وحجتهم في ذلك مجيء الواو زائدة في القرآن الكريم ، وكلام العرب ، ففي قوله تعالى: (( حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)) [الزمر : ٧٣]، التقدير: فُتِحَت أبوابها والواو

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٠.
(٢) ينظر تأويل مشكل القرآن:٥٤١، أمالي ابن الشجري:٥١٣/٢.
(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٦٤ :٤٠٧/١، شرح المفصل ، لابن يعيش:٩٣/٨، رصف المباني في شرح حروف المعاني:٤٢٥، الجنى الداني في حروف المعاني:١٦٦.
(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة/ ٦٤ :٤٠٧/١، مغني اللبيب : ٣٨٨/٤.
(٥) ينظر شرح التسهيل:٣٥٥/٣.
(٦) ينظر معاني القرآن:٤٩٧/٢.
(٧) ينظر المقتضب:٧٧/٢.
(٨) ينظر شرح اللمع:١/ ٢٣٨ .

زائدة، وفتحت جواب إذا، وفي قول الشاعر[١]:

فَلَمَّا أجَزنَا سَاحَةَ الحَيَّ وانتَحَى  بِنَا بَطنُ حِقفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنقَلِ

جاء التقدير: انتحى، والواو زائدة ؛ لأنّه جواب (لمّا) [٢].

وذكر ابن يعيش أنّ الرأي الذي يميل إلى القول إنّ(الواو) تأتي زائدة يعود إلى البغداديين، وهم من تبنى هذا الرأي؛ إذ خالفوا الجمهور بذلك ، وأوضح ذلك بقوله(( واعلم أنّ البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة واحتجوا بأنّها قد جاءت في مواضع كذلك)) [٣].

ولتأكيد رأي البغداديين عرض ابن يعيش النصوص القرآنية التي استشهدوا بها ، كقوله تعالى: ((فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ *قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)) [الصافات : ١٠٣-١٠٥] وأوضحها بقوله: ((قالوا معناه: ناديناه أنْ يا إبراهيم والواو زائدة)) [٤]، وفي إسناد مجيء الواو زائدة استشهد بنص قرآني آخر، وهو قوله تعالى: ((وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)) [الزمر : ٧٣]، والتقدير: ((حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها)) [٥].

ولم يرَ الأخفش الأوسط من ضير في مجيء الواو زائدة؛ ففي وقوفه على قوله تعالى السابق من سورة الزمر، قال: ((إنّ قوله: ( وقال لهم خزنتها) في معنى: (قال لهم)، كأنّه يُلقِي الواو))[٦]، وذكر الأخفش الأوسط أنّ شيئاً ما يشابه أن تكون الواو زائدة في قول الشاعر [٧]:

---

(١) ديوان امرئ القيس: ١٥.
(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٦٤ :١/٤٠٧-٤٠٨.
(٣) شرح المفصل، لابن يعيش:٨/٩٣.
(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٥) المصدر نفسه: ٨/٩٤.
(٦) معاني القرآن:٢/٤٩٧.
(٧) ديوان ابن مقبل: ٢٥٩.

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيشَةُ لَم يَكُن إلاَّ كَحَلمَةِ حَالِمٍ بِخَيَالِ

إذ أوضح أنّ المعنى ((فإذا ذلك لم يكن، وقال بعضهم: فأضمر الخبر، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً، وهو في الكلام كثير)) [١].

وذكر ابن جني أنّ مجيء الواو زائدة في قوله تعالى: ((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)) [الزمر : ٧٣] غير صحيح ؛ إذ إنّ الواو عنده ليست زائدة، بل عاطفة على تقدير حذف جواب إذا ، أي ((حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صُدِقوا وعدهم، وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا)) [٢].

وعلى الرغم من استقامة الكلام بعد حذف الواو الواردة في الامثلة السابقة؛ فإنّ جمهور النحويين يتأولون كلّ ذلك، ونجد ذلك واضحاً عند ابن يعيش بقوله: ((وأمّا أصحابنا – يقصد البصريين- فلا يرون زيادة هذه الواو ويتأولون جميع ما ذُكِرَ)) [٣]؛ فلجأوا إلى تأويل قوله تعالى المذكور بقولهم: (( فإنّ الواو فيه واو الحال؛ لأنّ الكرامة للواصلين لدخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم )) [٤]، وذهبوا إلى تأويل قوله تعالى: ((فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ )) [ الصافات:١٠٣] بقولهم: (( وجواب ( فلما أسلما) منّا عليه، أو صرفناه عن ذلك أو نحو ذلك)) [٥].

وخالف ابن مالك رأي الجمهور الذين أوّلوا النصوص القرآنية ،وأقرَّ بزيادة الواو ، وقدم دليلاً قرآنياً يسند قاعدته [٦]، ومن شواهده القرآنية التي قدمها قوله تعالى المذكور من سورة الزمر .

---

(١) معاني القرآن: ٤٩٧/٢.
(٢) الخصائص: ٤٦٢/٢.
(٣) شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٤/٨.
(٤) رصف المباني في حروف المعاني:٤٢٦.
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٦) ينظر شرح التسهيل:٣٥٥/٣.

ولم يكتفِ ابن مالك بذكر الشواهد القرآنية لتعزيز رأيه ؛ بل أتى بشواهد من كلام العرب، فعرض نصوصاً شعريةً تمثّل فيها ما ذهب إليه [١]، منها قول الشاعر[٢]:

فَمَا بَالُ مَن أسعَى لأجبُرَ عَظمَهُ حِفَاظاً وَيَنوِي مِن سَفَاهَتِهِ كَسرِي

إذ جعل ابن مالك الواو زائدة في كلمة( ينوي)والتقدير: ينوي من سفاهته كسري[٣].

وقد كان النحويون والمفسرون بين أمرين من هذه القاعدة ؛ فمنهم من أقرّ بزيادة الواو، ومنهم من ذهب إلى التأويل كما ذهب الجمهور؛ فالزمخشري جعل الجملة التي بعد (حتى) جملة شرطية ، وجزاؤها محذوف؛ لأنّه في صفة ثواب أهل الجنة، وجيء بالواو في قوله (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) ؛ لأنّ أبواب جهنم لا تفتح إلاّ عند دخول أهلها فيها، أمّا أبواب الجنة فمتقدم فتحها، بدليل قوله: ((جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ)) [ص : ٥٠] ، والتقدير: حتى إذا جاءوها وقد فُتِحَت أبوابها طابوا من دنس المعاصي وطهروا من خبث الخطايا[٤].

ولأبي البركات الأنباري رأي في جواب (إذا) في قوله تعالى: ((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)) [الزمر : ٧٣] ؛ إذ ذكر له ثلاثة أوجه [٥]، إلا أنّه رجح الوجه الأول منها ، أمّا الأول: فهو أنْ يكون محذوفاً ، وتقديره : حتى إذا جاءوها فازوا أو نعموا، والثاني: أن يكون الجواب قوله تعالى: (وفتحت أبوابها) ، والواو زائدة، والتقدير: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، والثالث: أن يكون الجواب (وقال لهم خزنتها) ، والواو زائدة، والتقدير: حتى إذا جاءوها قال لهم خزنتها.

وذكر السمين الحلبي عندما تناول النص القرآني من سورة الزمر وجوهاً عدّة للواو الواردة في النص؛ فبيّن أنّ هناك وجهين متفقين على أنّها زائدة؛ فالواو الأولى

---

(١) ينظر شرح التسهيل:٣/٣٥٥.
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٣) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ينظر الكشاف:٥/٣٢٥.
(٥) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن :٢/٣٢٧.

نسب زيادتها إلى الكوفيين [١] والأخفش الأوسط [٢]، والثانية زائدة أيضاً، وجوابها قوله : ( وقال لهم خزنتها) يدل على زيادتها، أي: حتى إذا جاءوها قال لهم خزنتها، والواو الأولى عاطفة ، والرأي الثالث أنّ الجواب محذوف [٣] وحقه أن يقدّر بعد خالدين [٤].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم رأي الكوفيين في إجازتهم مجيء الواو زائدة، مستشهداً بما استدل به الكوفيون ؛ لتأكيد صحة رأيهم كقوله تعالى: ((وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)) [الزمر : ٧٣] ، فالواو الأولى على رأي الكوفيين زائدة، والتقدير عندهم : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ، وجملة ( فتحت أبوابها ) جواب إذا [٥]، وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون [٦]، وعندهم أنّ جواب إذا الشرطية محذوف، تقديره: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا [٧]، ودعا الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى الاعتماد على نصوص القرآن الكريم في رسم قواعد النحو؛ لإغناء النحو وقواعده بأمتن الأساليب، فـ ((القرآن الكريم لا يحفل بأقيسة النحاة، ولا بالأصول التي وضعوها )) [٨].

ويمكن القول بأن الزيادة الواردة لأغراض دلالية وزيادة المعنى ؛ لأنّها من خصائص العربية التي نشأت عليها .

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٦٤ :٤٠٧/١.
(٢) ينظر معاني القرآن:٤٩٧/٢.
(٣) ينظر الكشاف :٥/ ٣٢٥ .
(٤) ينظر الدر المصون :٤٤٧/٩.
(٥) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:١٢٨.
(٦) ينظر الخصائص:٤٦٢/٢، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٢.
(٧) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن:٣٢٧/٢، محاضرات في النحو القرآني ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل:٢٠١٨-٢٠١٩.
(٨) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٢.

# الفصل الثالث

**مسائل نحويّة أخرى .**

**أولاً : النحو في القراءات القرآنية :**

- حذف المبتدأ والفاء معا من جواب الشرط .
- تقديم خبر كان على اسمها .
- إعمال(إنَّ) المشدّدة والمخففة في قوله تعالى: ((إنَّ كلّاً لما ليوفينهم)) .
- جواز إعمال(إنْ) النافية عمل ليس .
- دخول حرف الجرّ على(ما) الاستفهامية، وإبقاء الألف على حالها .
- حذف المضاف ، وإبقاء عمله .
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به .
- جواز إضافة (مائة) إلى الجمع .
- جواز كسر ياء المتكلم في (بمصرخيَّ) .
- مجيء الفعل المضارع بعد(الفاء) منصوباً مع أنّه لم يكن جواباً للطلب .
- النصب بـ (لم) .
- حمل (إنْ) الشرطية على (لو) ورفع الفعل بعدها .

**ثانياً : مسائل النحو المألوف التي جاءت متفقة مع الشواهد القرآنية :**

- مجيء (لن) لتوكيد النفي لا لتأبيده .
- وقوع (مَن) على غير العاقل .
- مجيء (الواو) لمطلق الجمع بين المتعاطفين .

**ثالثاً: الخلاف النحوي في بنية النص القرآني :**

- مجيء الاسم مرفوعاً بعد (إنْ) في قوله تعالى: ((إنْ هذان لساحران)) .
- مجيء (لا) زائدة .
- مجيء (هل) بمعنى (قد) .

سأدرس في هذا الفصل مسائل نحويّة في القراءات القرآنيّة على غير رسم المصحف، جاءت في كتابي الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مكي الأنصاري. وكذلك سأدرس فيه مباحث نحويّة أخرى، وأقصد بها مسائل النحو المألوف التي جاءت متفقة مع الشواهد القرآنية، ومسائل تتصل بالخلاف النحوي في بنية النص القرآني .

**أولاً - النحو في القراءات القرآنية :**

وأقصد بها المسائل التي جاءت لها شواهد من القراءات القرآنيّة على غير رسم المصحف، وكانت متعارضة مع قواعد النحو المألوف، ويمكن دراسة هذه المسائل على الشكل الآتي :

**- حذف المبتدأ والفاء معاً من جواب الشرط :**

زعم النحويون بأنّ حذف المبتدأ والفاء معاً من جواب الشرط مخصوص بالضرورة، كقول سيبويه وهو يسأل الخليل(ت١٧٥هـ): عن قوله: إن تأتني أنا كريمٌ؛ ((فقال: لا يكونُ هذا إلاّ أن يضطرَّ شاعرٌ، من قِبَل أنّ أنا كريمٌ يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلاّ معلَّقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبهه بما يتكلّم به من الفعل)) [١]، نحو قول الشاعر [٢]:

مَن يَفعَل الحَسَنَات اللهُ يَشكُرَها  والشَّرُ بالشَّرِّ عند الله مِثلانِ

وقد علّق المبرِّد على البيت الشعري بقوله: ((فلا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة الفاء))[٣]، ومثل ذلك نجد عند النحويين الآخرين كابن السّراج(ت٣١٦هـ)[٤]، وابن عصفور الذي عدّ حذف الفاء من جواب الشرط من

---

(١) الكتاب:٦٤/٣.
(٢) ديوان كعب بن مالك الأنصاري:٢٨٨.
(٣) المقتضب:٧٠/٢.
(٤) ينظر الأصول في النحو:١٩٥/٢.

ضرائر نقص الحرف [١]، وقد أجاز ابن مالك حذف (الفاء) في الكلام ، وجاء حذفها وحذف المبتدأ في الشعر، نحو قول الشاعر :

بَني ثُعَلٍ لا تَنكَعُوا العَنزَ شِربَهَا  بَني ثُعَلٍ مَن يَنكَع العَنزَ ظالمُ

أي فهو ظالمُ [٢].

وقد خصَّ ابن هشام ذلك بالضرورة [٣].

وزعم ابن مالك أنّ حذف الفاء والمبتدأ معاً ليس مخصوصاً بالشعر فقط؛ بل يكثر استخدامه في الشعر ويقل في غيره [٤]، فمن وروده في غير الشعر، قراءة طاووس بن كيسان(ت١٠٦هـ) قوله تعالى: ((وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ)) [البقرة : ٢٢٠]، الإصلاح بالأمر، هكذا ( ويسألونك عن اليتامى قل: أصلِح لهم خير) [٥]، والتقدير: أصلح إليهم فهو خير[٦].

وعدّ ابن مالك ذلك شرطاً وإن لم يصرّح فيه بأداة الشرط، فإنّ الأمر الوارد فيها يتضمن معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق الجواب، واستحق بأن يقترن بالفاء ؛ لكونه جملة اسمية [٧].

وبيّن أنّ من قصر ذلك الحذف بالشعر فقد حاد عن التحقيق، وضيّق ما لا يستوجب التضييق؛ بل هو يكثر في الشعر، وفي غيره قليل[٨]، كقول الشاعر[٩]:

أأُبَيُّ لا تَبعَد وليسَ بخَالِدٍ  حيٌّ، ومَن تُصِبِ المنونُ بعيدُ

---

(١) ينظر ضرائر الشعر:١٦٠.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية:٣/ ١٦١٢ ، شفاء العليل:٢٧٧/١، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، ١٣٤/٣.
(٣) ينظر مغني اللبيب:٤٧٠/٦.
(٤) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:١٩٢.
(٥) ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع:٢١، المحتسب :١٢٢/١، الكشاف:٤٣١/١، المحرر الوجيز:٥٣٦/١، البحر المحيط:١٧١/٢، معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب:٣٠٣/١.
(٦) ينظر شواهد التوضيح:١٩٢.
(٧) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٨) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٩) ديوان الحماسة ، لأبي تمّام الطائي:١٨٧.

أي : فهو بعيدُ.

ولم يمنع ابن مالك حذف الفاء وحدها دون المبتدأ؛ لكنّه لم يجده مستعملاً والمبتدأ مذكور إلا في الشعر[١]، كقول الشاعر[٢]:

مَن يَفعَل الحَسَنَات اللهُ يَشكُرُها  والشَّرُ بالشَّرِّ عند الله مِثلانِ

وفي الحقيقة أنّ حذف الفاء مع وجود المبتدأ قد ورد في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ((وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)) [الشورى : ٣٧] فـ(هم) مبتدأ، والفاء محذوفة، وقد رفض الدكتور عبد العال سالم مكرم ما زعمه النحويون، وهو أنّ حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط مخصوص بالضرورة، وعدّه ليس مخصوصاً بها [٣]، مستنداً إلى قراءة طاووس قوله تعالى: ((وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ)) [البقرة : ٢٢٠]، هكذا ( ويسألونك عن اليتامى قل: أصلِح لهم خير) [٤]، أي أصلح إليهم فهو خير[٥]، وأيّد ذلك الدكتور عبد العال وإن لم يصرّح فيه بأداة الشرط، ورأى الأمر مضمَّناً معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالأداة في استحقاق الجواب، مع استحقاق اقترانه بالفاء ؛ لكونه جملة اسمية [٦].

**- تقديم خبر كان على اسمها :**

رفض جمهور النحويين تقديم خبر كان على اسمها في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ))[الأنفال : ٣٥]؛ لعدم جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وهي أولى بأن يكون المحدث عنها

---

[١] ينظر شواهد التوضيح: ١٩٣.
[٢] ديوان كعب بن مالك الأنصاري:٢٨٨.
[٣] ينظر شواهد التوضيح:١٩٢، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٤.
[٤] ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع:٢١، المحتسب :١٢٢/١، الكشاف:٤٣١/١ ، المحرر الوجيز:٥٣٦/١، البحر المحيط:١٧١/٢، معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب:٣٠٣/١.
[٥] ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٤.
[٦] ينظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.

من النكرة؛ لشيوع النكرة وعدم اختصاصها والتباسها [١].

وعند اجتماع المعرفة والنكرة في اسم كان وخبرها؛ فالوجه في العربية، أن ترفع المعرفة وتنصب النكرة؛ لأنّ المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل، واسم كان هو المعرفة وخبرها هو النكرة في أصول الكلام والنظر والمعنى، ولا يجوز الوجه الآخر، أي: القلب، بالاتفاق إلا في ضرورة الشعر[٢]، كما في قول الشاعر[٣]:

كـأنَّ سَبِيئَةً مِن بَيتِ رَأسٍ  يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَـاءُ

وقرأ الأعمش(ت١٤٨هـ) قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ)) [الأنفال : ٣٥] بنصب (صلاتهم)، ورفع (مكاء) على تقديم خبر كان على اسمها[٤]، وخرّج ابن جني هذه القراءة على أنّ المكاء والتصدية: اسم جنس، واسم الجنس يُوحد في التعريف والتنكير، وأشار إلى ذلك بقوله: ((اعلم أنّ نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، ألا ترى أنّك تقول: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، فتجد معناه معنى قولك: خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب، لا فرق بينهما؛ وذلك أنّك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً، وإنّما تريد خرجتُ فإذا بالباب واحدٌ من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في(مكاءٌ وتصديةٌ)... حتى كأنّه قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ، أي: هذا الجنس من الفعل)) [٥].

وقد وجّه بعض المفسرين نصب (صلاتهم) على أنّ المكاء والصلاة مصدران، والمصدر جنس، والمعرفة والنكرة في الجنس متقاربان؛ إذ لا فرق بين قولنا:

---

(١) ينظر الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي:٩٩.
(٢) ينظر الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه:١٧١، مشكل إعراب القرآن: ٣١٥، ارتشاف الضرب:٢/ ١١٧٨ ، البحر المحيط:٤٨٦/٤، الدر المصون: ٦٠٢/٥، همع الهوامع:٣٧٨/١.
(٣) ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري:١٨.
(٤) ينظر السبعة في القراءات: ٣٠٥-٣٠٦، إعراب القرآن، للنحاس:١٨٦/٢، المحتسب:١/ ٢٧٨، مشكل إعراب القرآن:٣١٤/١-٣١٥، البيان في غريب إعراب القرآن:٣٨٧/١، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٧٣/٤.
(٥) المحتسب:٢٧٩/١.

شربتُ عسلاً ، وشربتُ العسلَ[١]، وذكروا أنّ منهم من ذهب إلى تخطئتها أمثال أبي علي الفارسي[٢].

وقد أجاز ابن مالك الإخبار بالمعرفة عن النكرة اختياراً بشرط الفائدة، وأن تكون النكرة غير صفة محضة[٣]، كما في قوله تعالى: ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم : ٤٧] ، وقوله تعالى: (( مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)) [الجاثية : ٢٥]، بنصب (حُجَّتَهُمْ) على أنّها خبر كان[٤]، وقول أكثرهم لا يجوز إلا في الضرورة[٥]، كما في قول الشاعر[٦]:

سَلِي إن جَهِلتِ النّاسَ عنّا وَعَنهُمُ  فَلَيسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وقول الشاعر[٧]:

أسَكرَانُ كانَ ابنَ المُراغةِ إذ هَجَا  تَمِيمَاً بِبَطنِ الشّامِ أم مُتَسَاكِرُ

فتقديم خبر كان على اسمها ليس موجوداً في القراءات القرآنية فحسب، بل إنّه موجود في لغة العرب.

وقد ذهب الدكتور عبد العال سالم مكرم مذهب من قال بصحة قراءة الأعمش قوله تعالى المذكور بنصب(صلاتهم) على تقديم خبر كان على اسمها[٨]، وبهذا يكون الدكتور عبد العال سالم مكرم من القائلين بجواز تقديم خبر كان على اسمها، مستنداً إلى قراءة الأعمش، على الرغم من أنّ ذلك لا يجوز عند الجمهور إلا في

---

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن:٦٢٢/٢-٦٢٣، إعراب القراءات الشواذ، للعكبري :٥٩٣/١-٣٩٤.
(٢) ينظر البحر المحيط:٤٨٦/٤، الدر المصون:٦٠٢/٥.
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية:٤٠٠/١، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:٢٠١/١، شفاء العليل:٣١٦/١، ارتشاف الضرب:٢/ ١١٧٨، المساعد على تسهيل الفوائد:٢٦٠/١-٢٦١ ، شرح ابن عقيل:٢٥٣/١، همع الهوامع: ٣٧٨/١.
(٤) ينظر شرح التصريح:٢٤٣/١.
(٥) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:١٢٦، شرح ابن عقيل:١/ ٢٥٣ .
(٦) ديوان عروة بن الورد والسموأل:٩٢، والبيت للسموأل.
(٧) إعراب القرآن ، للنحاس:١٨٦/٢.
(٨) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٨.

الضرورة الشعرية؛ لأنّ اسم كان عندهم هو المعرفة ، وخبرها يكون النكرة في أصول الكلام والنظر والمعنى[١].

**- إعمال (إنَّ) المشدّدة والمخفّفة في قوله تعالى: ((وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)) :**

تكون (إنْ) المخففة من الثقيلة على ضربين، إحداهما: المخففة المهملة (الملغاة)، وهي الأكثر في الاستعمال، فيكثر إهمالها ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، كقوله تعالى: ((وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)) [يس : ٣٢] فيمن خفف ميم (لمّا)، وفي هذه الحال تكون اللام: لام الفارقة و(ما) زائدة، وكل مبتدأ، وما بعده خبر. وأمّا من شدد الميم فـ (إن) نافية، و(لمّا) بمعنى (إلّا)، والأخرى: المخففة العاملة، الذي جاز إعمالها استصحاباً للأصل ، نحو قوله تعالى: ((وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) [هود : ١١١]في قراءة من خفف نون(إنّ)، والميم في(لمّا)، والنون المهملة تلزمها لام الابتداء؛ للتفريق بين الاثبات والنفي، ولهذا تسمى اللام الفارقة، ولا تلزم عند الإعمال ؛ لعدم اللبس[٢]، كقول الشاعر[٣]:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيمِ مِن آلِ مَالِكٍ  وإنْ مَالِكٌ كَانَت كِرَامَ المَعَادِنِ

فـ(إنْ) حرف مشبه مخفّف، واسمها ضمير الشأن، والتقدير: إنّه، والجملة الاسمية (مالكٌ كانت كِرام المعادنِ) في محل رفع خبر إنْ المخففة.

وذهب الكوفيون إلى بطلان عمل (إن) المخففة من الثقيلة في الاسم، واحتجوا على ذلك بقولهم: ((إنّما قلنا إنّها لا تعمل ؛ لأنّ المشددة إنّما عملت ؛ لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنّها على ثلاثة أحرف، كما أنّه على ثلاثة أحرف ... وإذا خفِّفت فقد زال شبهها به؛ فوجب أن يبطل عملها )) [٤].

---

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن:٣١٥/١.
(٢) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣٦٦/١، شرح شذور الذهب:٢٨١-٢٨٢، شرح التصريح:٣٢٨/١، حاشية الصبان:٤٤٩/١، الأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٥٤-٥٥.
(٣) ديوان الطرماح:٢٨٠.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٢٤ : ١٨٢/١.

وقال السيوطي: ((وذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، وأنّ (إن) المخففة إنّما هي حرف ثنائي الوضع، وهي نافية، فلا عمل لها البتّة، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلّا، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره)) [١].

أمّا البصريون فقد أجازوا إعمال (إن) المخففة من الثقيلة في الأسماء، وممّا يؤيد ذهاب البصريين إلى ذلك قول سيبويه : ((وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لَمُنطَلِقٌ )) [٢].

والدليل على صحة الإعمال عند البصريين قوله تعالى: ((وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) [هود : ١١١] في قراءة من قرأ بتخفيف (إنّ)، والميم في (لمّا)، وهي قراءة الحرميين: نافع وابن كثير[٣].

وقال أبو البركات الأنباري: ((ومن قرأ: إنْ كلاًّ ، أعمل (إنْ) ، كما أعملها مشددة؛ لأنّها إنّما عملت لتُشبه الفعل، والفعل يعمل تاماً ومخففاً)) [٤].

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم ما قاله السيوطي في الأشباه والنظائر من أنّ النحويين قد اضطربوا في تخريج قوله تعالى: ((وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) [هود : ١١١]، في قراءة من قرأ بتشديد ميم (لمَّا) ، وتشديد (إنَّ) أو تخفيفهما ، فينقل الزجاج عن المبرِّد بأنّ هذا لحن لا تقول به العرب ، نحو: إنّ زيداً لما خارج[٥].

وهناك من قال : لا أدري ، ما وجه هذه القراءة؟[٦]، أمّا من ارتبك من النحويين في تخريج هذه القراءة، ولحّن قارئها، فهذا يدل على عدم سهولة المدرك فيها،

---

(١) همع الهوامع: ٤٥٣/١.
(٢) الكتاب :١٤٠/٢.
(٣) ينظر السبعة في القراءات:٣٣٩، التيسير في القراءات السبع:١٢٦، النشر في القراءات العشر:٢٩٠/٢-٢٩١، البحر المحيط:٢٦٦/٥.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩/٢.
(٥) ينظر الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي:١١٥/٤، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٠.
(٦) ينظر الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي:١١٥/٤، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٠ .

وتخريجها على القواعد النحوية، فالتلحين مرفوض البتّة؛ لأنّ القراءة منقولة بالتواتر في السبعة، والتماس العذر لمن قال : لا أدري ما وجه هذه القراءة؟ لخفاء إدراكه لها [١].

وقد خرّج أبو حيان الأندلسي القراءة بتشديد النون في (إنّ)، والميم في(لمّا)، فرأى أنّ (لمّا) هي الجازمة، وحذف فعلها لدلالة معنى الكلام عليه، والتقدير: وإنّ كلاً لمّا يبخس أو ينقص عمله، فحذف الفعل لدلالة قوله: ليوفينهم ربّك أعمالهم عليه[٢].

أمّا عن تخريج قراءة من خفّف النون في(إنّ)، والميم في (لمّا)؛ فوجّهها الفرّاء على أنّ اللام فيها هي اللام الداخلة على خبر (إنْ)، و(ما) موصولة بمعنى الذي، والجملة من القسم المحذوف، وجوابه الذي هو(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) صلة (ما) [٣]، وقيل: (ما) نكرة موصوفة، وهي لمن يُعقل، والجملة القسمية وجوابها قامت مقام الصفة؛ لأنّ المعنى: وإنْ كُلاًّ لخلقٌ موفى عمله [٤].

**- جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) :**

اختلف النحويون في جواز إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية، فمنع أكثر النحويين البصريين إعمال(إن) النافية عمل (ما) الحجازية[٥]، وتابعهم على ذلك الفرّاء[٦]؛ إذ عدّوا عدم عملها أصلاً، ويتضح ذلك بقول المالقي: ((وعدم عملها هو الكثير والأصل ؛ لعدم الاختصاص... ؛ لأنّه لا يعمل إلّا ما يختصُّ كحروف الجر

---

(١) ينظر البحر المحيط:٥/٢٦٦، الأشباه والنظائر في النحو:٤/١١٥-١١٦، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٠.
(٢) ينظر البحر المحيط:٥/٢٦٧، الأشباه والنظائر في النحو:٤/١١٦، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١١.
(٣) ينظر معاني القرآن:٢/٢٨.
(٤) ينظر البحر المحيط:٥/٢٦٦.
(٥) ينظر ارتشاف الضرب:٣/ ١٢٠٧، التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي:٤/٢٧٧، البحر المحيط:٤/٤٤٠، الجنى الداني في حروف المعاني:٢٠٩، شرح ابن عقيل:١/٢٩٢.
(٦) ينظر معاني القرآن:٢/١٤٥.

وحروف الجزم))[1].

وقد أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين إعمالها [2]، ومن البصريين من صرح بذلك ، هم أبو العباس المبرِّد[3]، وابن السّرّاج[4]، وأبو علي الفارسي[5]، علماً أنّ أبا علي أشار في (المسائل البصريات) إلى أنّ (إنْ) النافية لا تعمل عمل ليس[6]، وممّن أجاز إعمالها أبو الفتح ابن جني[7]، والصحيح جواز إعمالها؛ لثبوت ذلك لغةً لأهل العالية نثراً ونظماً [8]، فمن النثر قولهم: (إنْ ذلك نَافِعَكَ ولا ضارَّكَ) و (إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلّا بالعافية)، وعلى مثل هذا خرّج ابن جني قراءة سعيد بن جبير- رضوان الله عليه- قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)) [الأعراف : ١٩٤] بإسكان النون ونصب كلمة (عباد) [9]؛ إذ قال أبو الفتح ((ينبغي -والله أعلم- أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة ما، فكأنّه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، فأعمل (إنْ) إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأنّ (إنْ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إنْ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنّما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم؛ لأنّكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟))[10] ، ومن النظم ما ورد سماعاً قول الشاعر[11]:

إن هُوَ مُستَولِياً على أحَدٍ  إلّا على أضعَفِ المَجَانِينِ

---

([1]) رصف المباني في شرح حروف المعاني:١٠٨.
([2]) ينظر التذييل والتكميل:٤/٢٧٧ ، ارتشاف الضرب:٣/ ١٢٠٧ ، الجنى الداني في حروف المعاني:١٠٩، مغني اللبيب:١/١٣٣، همع الهوامع:١/٣٩٤.
([3]) ينظر المقتضب:٢/٣٥٩، معاني الحروف:٧٥، رصف المباني في شرح حروف المعاني:١٠٧، مغني اللبيب:١/١٣٣، شرح ابن عقيل:١/٢٩٢.
([4]) ينظر الأصول في النحو:١/٩٥.
([5]) ينظر التذييل والتكميل:٤/٢٧٧.
([6]) ينظر المسائل البصريات:٦٤٦-٦٥٥.
([7]) ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:١/٢٧٠.
([8]) ينظر ارتشاف الضرب:٣/ ١٢٠٨ ، الجنى الداني في حروف المعاني:٢٠٩.
([9]) ينظر إعراب القران، للنحاس:٢/١٦٧ ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:١/٢٧٠.
([10]) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:١/٢٧٠.
([11]) ينظر شفاء العليل:١/٣٣١.

وقد أثبت الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة أنّ (إنْ) النافية لم ترد في القرآن الكريم داخلة على جملة اسمية عاملة عمل (ليس) إلّا في قراءة سعيد بن جبير- رضوان الله عليه – قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)) [الأعراف : ١٩٤] بإسكان النون ونصب كلمة (عباد) [١].

ولهذا نجد الدكتور عبد العال سالم مكرم قد ذهب إلى إعمال (إنْ) النافية استناداً إلى قراءة سعيد بن جبير[٢]، التي تُعد الشاهد القرآني الوحيد الذي يرد فيه إعمال(إنْ) النافية، وأثبت الدكتور عضيمة ذلك، وهي قراءة علّق عليها أبو حيان الأندلسي بقوله: إنّها ((قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية))[٣] ، يزاد على ذلك أنّ الدكتور عبد العال سالم مكرم وجد هذا الأسلوب وارداً في كلام العرب، كقول الشاعر[٤]:

إنِ المَرءُ مَيتَاً بانقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكن بِأن يُبغَى عَلَيهِ فَيُخذَلا

فـ(إنْ) نافية عاملة عمل ليس، والمرءُ: اسمها، و(ميتاً) خبرها.

**- دخول حرف الجرّ على (ما) الاستفهامية ، وإبقاء الألف على حالها :**

ذهب جمهور النحويين إلى وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جر، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقولك: فيمَ، وعلامَ، وبِمَ، وعلّة الحذف عندهم التفرقة بين الاستفهام والخبر [٥]، ولهذا حذفت ألف (ما) في قوله تعالى: ((فِيمَ ((فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا)) [النازعات : ٤٣] ؛ لأنّها استفهامية، وثبتت في قوله تعالى: ((يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ)) [النساء : ١٦٢]؛ لأنّها خبرية، وتكون موصولة .

---

(١) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم:٦٣٥/١.
(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١١.
(٣) البحر المحيط:٤٤٠/٤.
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٢.
(٥) ينظر مغني اللبيب:١٩/٤-٢٠.

وفي بيان علّة حذفها قال ابن يعيش: ((لأنّ الاستفهام لـه صدر الكلام؛ ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلّا حروف الجر ؛ وذلك لئلّا يخرج عن حكم الصدر، وإنّما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف ؛ لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم )) [١].

وفي بيان علّة حذف ألف (ما) الاستفهامية، وعدم جواز حذف ألف (ما) الموصولة، قال ابن يعيش: ((وإنّما خصوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية ؛ لأنّ الخبرية تلزمها الصلة، والصلة من تمام الموصول فكأنّ ألفها وقعت حشواً غير متطرفة فتحصنت عن الحذف، وربما أثبتوها في الشعر وهو قليل )) [٢].

وقد قرأ عكرمة وعيسى بن عمر الثقفي بإثبات الألف مع (ما) الاستفهامية بعد حرف الجر في قوله تعالى: ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)) [النبأ : ١] هكذا: عمّا يتساءلون [٣]، ووصفت هذه القراءة بالندرة، أمّا قول حسان بن ثابت ([٤]):

عَلى مَا قامَ يَشْتُمُني لئيمٌ  كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

فحُمِل على الضرورة والقلّة [٥]، ويرى ابن جني أنّها أضعف اللغتين [٦].

وقد اختلف النحويون والمفسرون في نوع(ما) في قوله تعالى: ((بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ)) [يس : ٢٧]؛ فقال الكسائي: ((ولا تكون (بما) استفهاماً، ولو صح هذا الاستفهام، لقال (بِمَ) بغير ألف)) [٧].

وذهب الفرّاء إلى أنّ (ما) في قوله تعالى من سورة يس ((تكون في موضع(الذي)، وتكون (ما) و(غفر) في موضع مصدر، ولو جعلت (ما) في معنى

---

([١]) شرح المفصل :٩/٤.
([٢]) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
([٣]) ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:٣٤٧/٢.
([٤]) ديوان حسّان بن ثابت:٩٠.
([٥]) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش:٩/٤، مغني اللبيب:٢١/٤-٢٢.
([٦]) ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:٣٤٧/٢
([٧]) معاني القرآن:٢١٧.

(أيّ) كان صواباً، يكون المعنى : ليتهم يعلمون بأيّ شيء غفر لي ربي ، ولو كان كذلك لجاز له فيه: (بمَ غفر لي ربّي) ينقصان الألف، كما تقول: سَلْ عَمَّ شِئت)) [١].

وقد تابع الزمخشري قول الفرّاء في ذلك؛ إذ قال: ((فإن قلت: (ما) في قوله تعالى: ((بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي )) [يس : ٢٧] أيّ الماءات هي؟ قلت: المصدرية أو الموصولة، أي: بالذي غفره لي من الذنوب ، ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني بأي شيء غفر لي ربي، يريد به ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قُتِل، إلّا أنّ قولك: (بِمَ غَفَرَ لي؟) بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً، يقال: قد علمت بما صنعت هذا، أي: بأي شيء صنعت وبمَ صنعت )) [٢].

وذكر بعض معربي القرآن الكريم أنّ لـ(ما) في قوله تعالى المذكور ثلاثة أوجه [٣]:

**أحدها:** أن تكون مصدرية ، والتقدير: بغفران ربي لي، أو بغفرانه.

**الثاني:** أن تكون بمعنى الذي، وغفرَ لي صلته، والعائد محذوف، والتقدير: الذي غفر لي ربي.

**الثالث:** أن تكون استفهامية، والاستفهام بها للتعجب والتعظيم، أي التعجب من مغفرة الله، والتقدير: بأيّ شيءٍ غفرَ لي ربي، على التحقير لعمله والتعظيم لمغفرة ربّه ،إلّا أنّهم ضعّفوا هذا الوجه واستبعدوه؛ لأنّه لو كانت (ما) ههنا استفهامية، لكان يجب أن تحذف الألف منها لدخول حرف الجر عليها.

ممّا تقدّم رأينا أنّ بعض النحويين لا يرى من ضيرٍ في إثبات ألف(ما) الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر، ومن هنا أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم قراءة عكرمة قوله تعالى: ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ))[النبأ : ١] بإثبات الألف رجوعاً للأصل [٤].

---

(١) معاني القرآن:٢/٣٧٤-٣٧٥.
(٢) الكشاف:٥/١٧٣.
(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٢٩٣، التبيان في إعراب القرآن:٢/١٠٨٠.
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٢٧.

**- حذف المضاف وإبقاء عمله :**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ حذف المضاف وإبقاء عمله فيما بعده ليس بالقياس، وهو قليل بالنسبة إلى المقيس عليه، قال ابن يعيش: ((اعلم أنّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، أمّا ضعفه في القياس، فلوجهين، أحدها: أنّ المضاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه، فإذا قلت: غلامُ زيدٍ، فأصله غلامٌ لزيد، وإذا قلت: ثوبُ خزٍّ، فأصله ثوبٌ من خز، فحذفت حرف الجر وبقيَ المضاف نائباً عنه، ودليلاً عليه، فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه... والوجه الثاني: أنّ المضاف عامل في المضاف إليه الجر ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله )) [1].

واشترط النحويون لصحة هذا الضرب، والقياس عليه شرطين[2]:

**أحدهما**: أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مضافة مذكورة، تماثله لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقط، أو تقابله ؛ لتكون دليلاً عليه بعد حذفه.

**والثاني**: أن يكون حرف العطف متصلاً بالمضاف إليه – المحذوف قبله المضاف- أو منفصلاً عنه بـ(لا) النافية، إن اقتضى المعنى، فالمتصل المماثل لما عليه عُطف نحو قول الشاعر[3]:

أكُـلَّ امـرِئٍ تَحسَبِينَ امـرَأً  وَنَـارٍ تَـوَقَّدُ باللَّـيلِ نَـارَا

أي: وكلّ نارٍ، فحذف (كلّ) لدلالة(كلّ)المتقدمة، وجعل الأخفش الأوسط (ناراً) المجرورة معطوفةً على(امرئ) المخفوضة، وجعل(ناراً) المنصوبة معطوفةً على (امرأً) المنصوب، ولا يتكلف إضمار(كلّ) ؛ لأنّه يجيز العطف على معمولي

---

([1]) شرح المفصل ، لابن يعيش:٢٦/٣.
([2]) ينظر شرح التسهيل:٢٧٠/٣، المساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٥/٢-٣٦٦، شرح التصريح:٧٢٨/١، شرح الأشموني:٣٢٥/٢، النحو الوافي:١٥٧/٣.
([3]) ديوان أبي دوّاد الإيادي:١١٢.

عاملين مختلفين[١]، وأمّا المنفصل فنحو قولهم في المثل: (ما كُلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً)[٢]، أي: ولا كلّ بيضاءَ شحمةً[٣]، ويرى ابن عصفور أنّ ما جاء من هذا الكلام، يحفظ ولا يقاس عليه[٤].

وقد منع الشيخ خالد الأزهري العطف بحرف واحدٍ شيئين على معمولي عاملين مختلفين ؛ إذ قال: (( وذلك ممتنع ؛ لأنّ العاطف نائب عن العامل، وعامل واحد لا يعمل جرَّاً ونصباً ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين))[٥]، وهذا مذهب سيبويه، وهشام بن معاوية الضرير، والمبرِّد، وابن السراج[٦]، وذهب الكسائي، والفرّاء والأخفش الأوسط، والزجاج إلى الجواز[٧]، والتقدير: (( أتحسبين كل امرئٍ امرأ، وكلّ نارٍ ناراً، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرّه، واختير الحذف دون العطف ؛ لأنّ حذف ما دلَّ عليه دليل مجمع على جوازه، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه... والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[٨]:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الذِي أبقَوا كَمَا  قَد كَانَ قَبلَ حَذفِ ما تَقَدَّمَا
لكِن بِشَرطِ أن يَكُونَ ما حُذِف  مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيهِ قَد عُطِف

وهذا الشرط أغلبي ))[٩].

أمّا في غير الغالب فالمقيس مع العاطف المفصول بغير(لا)، والمعطوف على

---

(١) ينظر ضرائر الشعر، لابن عصفور:١٦٦، المخالفات النحوية في شعر الكميت، للدكتور عصام عبد المنصف أبو زيد:١٨٧.
(٢) ينظر مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني: ٢٨١/٢.
(٣) ينظر الكتاب :٦٦/١، شرح المفصل، لابن يعيش:٢٦/٣، شرح التسهيل:٢٧١/٣، المساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٦/٢، النحو الوافي : ١٦١/٣.
(٤) ينظر ضرائر الشعر:١٦٦، المخالفات النحوية في شعر الكميت: ١٨٧.
(٥) شرح التصريح:٧٢٩/١-٧٣٠.
(٦) ينظر مغني اللبيب:٥٢٤/٥.
(٧) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٨) شرح الألفية ، لابن الناظم:١٥٦.
(٩) شرح التصريح:٧٢٩/١-٧٣٠.

مذكور لا يماثله وإنّما يقابله [١]، كقراءة ابن جمّاز(ت١٣٠هـ) - التي وصفوها بالشذوذ - قوله تعالى: ((تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ)) [الأنفال : ٦٧]، بجر(الآخرة)على حذف المضاف [٢].

وقال ابن جني: ((وجه جواز ذلك على عزّته وقلته، أنّه لمّا قال: (تريدون عَرَض الدنيا) ، فجرى ذكر العَرَض، فصار كأنّه أعاده ثانياً))[٣]، فحذف المضاف وبقى عمله ، والتقدير: والله يريد عرض الآخرة، فإنّ المضاف المحذوف، وهو (عرض) ليس معطوفاً لوحده، بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر، على جملة فعلية فيها المضاف غير مماثل للمحذوف؛ بل مقابل له[٤]، وذهب الشيخ خالد الأزهري إلى أنّ من قدّر(عَرَض الآخرة) فقد تجوَّز[٥].

وذهب الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى تأييد الرأي الذي يرى جواز حذف المضاف وإبقاء عمله فيما بعده ، مستنداً إلى قراءة من قرأ قوله تعالى: ((وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ)) [الأنفال : ٦٧] بجرّ الآخرة ، والتقدير: والله يريد عرض الآخرة، فحذف المضاف وبقى عمله[٦]، كقول الشاعر المذكور، وأجاز الكوفيون القياس على ذلك ، كقول الشاعر[٧]:

رَحِمَ اللهُ أعظُمَاً دَفَنُوهـــا  بِسِجِستَانَ طَلحَةِ الطّلَحَاتِ

أي: بسجستان أعظم طلحة الطلحات [٨].

---

(١) ينظر شرح التسهيل:٢٧١/٣، شرح التصريح:٧٣٠/١، النحو الوافي:١٦١/٣.
(٢) ينظر المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشواذ: :٢٨١/١، الكشاف :٦٠٠/٢، التبيان في إعراب القرآن:٦٣٢/٢، البحر المحيط:٥١٤/٤، فتح القدير، للشوكاني: ٥٥٠/٢، روح المعاني:٣٣/١٠، معجم القراءات :٣٣٠/٣.
(٣) المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشواذ:٢٨١/١.
(٤) ينظر الكشاف:٦٠١/٢، شرح التسهيل:٢٧١/٣، شرح ابن عقيل:٧٤/٢، شرح التصريح:٧٣٠/١، النحو الوافي:١٦١/٣.
(٥) ينظر شرح التصريح:٧٣٠/١.
(٦) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١٥.
(٧) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات:٢٠.
(٨) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٧/٢.

**- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به :**

منع جمهور البصريين الفصل بالمفعول به بين المتضايفين ، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر[١]؛ لكراهة الفصل بين الجار والمجرور، أي: المضاف والمضاف إليه[٢]، ومنهم من استقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وذلك ضعيف عندهم [٣]؛ لأنّهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه يعد من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن أن تفصل بين التنوين والمنوَّن، كذلك لا يحسن الفصل بين المتضايفين، وقد فصل بينهما بالظرف ؛ لأجل الضرورة في الشعر[٤]، نحو قول الشاعر[٥]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَومَاً  يَـهُودِيٍّ يُقَـارِبُ أو يَـزِيلُ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف(يوماً) ؛ لأجل الضرورة [٦].

وقد أجاز الكوفيون الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وحرف الجر في الشعر ، وفي الكلام على السواء[٧]، بشرط أن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف، وأن يكون منصوباً، أو اسماً لا يشبه الفعل[٨]، ((وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف، نظماً ونثراً، إلى فاعله مفصولاً بمفعوله، ولا يختص ذلك بالشعر، خلافاً لأكثر النحويين))[٩]، ومن ذلك قراءة ابن عامر(ت١١٨هـ) قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)) [الأنعام : ١٣٧]، بنصب (أَوْلَادَهِمْ) على أنّه مفعول به لـ(قتل)، وجر(شُرَكَائِهِم) على أنّه مضاف

---

(١) ينظر الكتاب:١٧٦/١، البحر المحيط:٢٣١/٤.
(٢) ينظر الكتاب:١٧٦/١-١٧٧.
(٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش:٢٣/٣.
(٤) ينظر الخصائص:٤٠٦/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٦٠ :٣٨٥/١، شرح المفصل ، لابن يعيش:١٩/٣-٢٠، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: لتقي الدين النيلي:٦٦٩/٢، شرح التصريح:٧٣٢/١.
(٥) ديوان أبي حيّة النميري:١٦٣.
(٦) ينظر الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٦٧٠/٢.
(٧) ينظر ارتشاف الضرب:٤/ ١٨٤٦.
(٨) ينظر شرح التصريح:٧٣٢/١.
(٩) المساعد على تسهيل الفوائد:٣٧٢/٢.

إليه[١]، وهناك من ذهب إلى أنّ هذه القراءة وهم من القارئ، كقول الزمخشري: ((وأمّا قراءة ابن عامر : (قتل أولادهم شركائهم)برفع القتل ، ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر؛ لكان سمجاً مردوداً ... فكيف به في الكلام المنثور؟، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟))[٢].

وقد ردّ أبو حيان قول الزمخشري متعجباً من موقفه في ردّ قراءة ابن عامر قائلاً: ((وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون نقلهم)) [٣].

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ البصريين (( يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلاف دليل على وَهْي القراءة، وإنّما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنّه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو)) [٤].

وذهب ابن مالك إلى أنّ قراءة ابن عامر((غير منافية لقياس العربية ، على أنّها لو كانت منافية له ؛ لوجب قبولها لصحّة نقلها، كما قُبِلَت أشياء تنافي القياس بالنقل))[٥]؛ إذ أجاز ابن مالك الفصل بمعمول المضاف في الاختيار، ولا يختص ذلك بالاضطرار؛ إذ جعل أقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر (( وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتلُ أولادَهم شركائهم))؛ لأنّها قراءة ثابتة بالتواتر، ومنسوبة

---

(١) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع:٤٥٣/١، الاقناع في القراءات السبع، لابن الباذش: ٦٤٤، النشر :٢٦٣/٢.
(٢) الكشاف:٤٠١/٢.
(٣) البحر المحيط:٢٣٢/٤.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/٦٠ :٣٨٨/١.
(٥) شرح الكافية الشافية:٩٨٢/٢.

إلى قارئ موثوق بعربيته، يزاد على ذلك أنّه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة [١]، وعلى أي حال فإنّ ابن مالك أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه اختياراً في ثلاثة أمور: **أحدها:** جعل الفاصل فضلة، فإنّه بذلك يصلح لعدم الاعتداد به، و**الثاني:** أنّه غير أجنبي؛ لتعلقه بالمضاف، و**الثالث:** أنّه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، ومقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية[٢]، ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر [٣] قول الشاعر[٤]:

يَطُفنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لم تُرَع  بِوَادِيهِ مِن قَرعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ

ففصل بين المضاف المصدر(قرع) والمضاف إليه (الكنائن) المجرور بالمفعول به (القِسِيِّ) ، وعدّ ابن عطية قراءة ابن عامر ضعيفة في الاستعمال العربي ، وعلى ضعفها وردت شاذة في بيت الطرماح[٥].

وقد سلك رضي الدين الاسترابادي مسلك الزمخشري في إنكار قراءة ابن عامر، بقوله: ((وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة... والفصل بغير الظرف في الشعر، أقبح منه بالظرف... والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل... فقراءة ابن عامر ليست بذلك، ولا نسلّم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين))[٦].

وقد تابع الدكتور عبد العال سالم مكرم من أجاز من النحويين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، إي: (بالمفعول) مستنداً إلى قراءة ابن عامر قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)) [الأنعام : ١٣٧]، ببناء الفعل(زُيِّن) للمفعول، ورفع(قتل) ونصب(أولادهم) وجر (شركاءهم)،

---

(١) ينظر شرح التسهيل:٣/٢٧٦-٢٧٧.
(٢) ينظر شرح التسهيل:٣/٢٧٧، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:١/٤٩٠، شرح التصريح :١/٧٣٢.
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية:٢/٩٨٢، شرح التسهيل:٣/٢٧٧، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:١/ ٤٩٢ ، البحر المحيط:٤/٢٣٢.
(٤) ديوان الطرماح:٢٦٩.
(٥) ينظر المحرر الوجيز:٣/٤٦٨-٤٦٩.
(٦) شرح الرضي على الكافية:١/٢٦١.

وهو الآخذ بالقرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب[١].

أمّا الدكتور أحمد مكي الأنصاري فقد اقترح تعديل القاعدة النحوية التي تقول: ((لا يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقاً))[٢] إلى ما يأتي ((يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر بالمفعول به))[٣]، واستند في هذا التعديل إلى ما ورد في القرآن الكريم في قراءة سبعية محكمة، يقصد بها قراءة ابن عامر: ( وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتلُ أولادَهم شركائهم) [٤] .

ويرى الدكتور الأنصاري أنّه لزاماً عليه أن يقوم بتعديل القاعدة النحوية تعديلاً يليق بجلالة القرآن، ولا سيّما أنّ هناك فصلاً وارداً بين المتضايفين في نص قرآني موثوق به كل الثقة، فقال: (يجوز) بدلاً من (لا يجوز) ولا يضير هذا التعديل النحو بقليل أو كثير؛ بل إنّه يسنده و يعضده بأوثق النصوص[٥].

ويشير الدكتور الأنصاري إلى موقف ابن مالك من قضية الفصل بين المتضايفين ؛ إذ أجازها بقوة ، واحتج لها بالشعر والنثر جميعاً، وجعل قراءة ابن عامر في ذروة الاحتجاج على جواز قضية الفصل بين المتضايفين [٦]؛ إذ قال في الكافية الشافية[٧]:

وَحُجَتِي قِرَاءةُ ابنِ عامِر  فَكَم لَهَا مِن عَاضِدٍ ونَاصِرِ

يزاد على ذلك قوله في ألفيته المشهورة[٨]:

فَصلَ مُضَافٍ شِبه فِعلٍ مَا نَصَب  مَفعُولاً او ظَرفَاً أجِز وَلَم يُعَب

فَصلُ يَمِينٍ واضطِرَاراً وُجِـــدا  بأجنَبيٍ أو بِنَــعتٍ أو نِـــــدا

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٢٥-٣٢٦.
(٢) نظرية النحو القرآني:٧٨.
(٣) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.
(٤) ينظر المرجع نفسه: ٧٩.
(٥) ينظر المرجع نفسه:٨٠.
(٦) ينظر الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، للدكتور أحمد مكي الأنصاري:١٠٦.
(٧) شرح الكافية الشافية:٩٧٩/٢.
(٨) شرح الألفية ، لابن الناظم:١٥٧.

**- جواز إضافة (مائة) إلى الجمع :**

منع جمهور النحويين إضافة (مائة) إلى الجمع ، و جعلوها مضافةً إلى تمييزها المفرد المجرور؛ لأنّها عقد من العقود، وتمييز العقود مفرد عندهم؛ إذ جعلوا ما تضاف إليه(مائة) واحدٌ بمعنى الجمع، كقولهم: عندي مائةُ رجلٍ، و مائةُ درهمٍ [١].

فالعدد (مائة) عندهم لا يتغير ، ويكون المعدود مفرداً مجروراً دائماً، ويعرب المعدود مضافاً إليه لا تمييزاً، كما نقول: مررتُ بمائةِ بنتٍ، ورأيتُ مائة رجلٍ [٢].

وذهب الكوفيون إلى إضافة (مائة) إلى الجمع حملاً على قول العرب ذلك، قال الفرّاء: (( ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف )) [٣].

وانقسم النحويون في جواز إضافة (مائة ) إلى الجمع وعدم إضافتها في قوله تعالى: ((وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)) [الكهف : ٢٥]على قسمين: **أحدهما:** مَن نَوّن (مائة) استبعد الإضافة إلى الجمع؛ لأنّ أصل (مائة) عندهم أن يضاف إلى واحد ، كقولهم: (عندي مائةٍ درهمٍ) ، فنوّن (مائة)، ونصب (سنين) ،إمّا على البدلية من (ثلاث) ، أو عطف بيان على (ثلاث)، والجر على البدل من (مائة) ؛ لأنّها في معنى سنين، **الثاني:** من لم ينوّن، أضاف (مائة) إلى (سنين)، تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله [٤].

وما يؤيد إضافة (مائة) إلى الجمع قراءة حمزة بن حبيب الزيات والكسائي قوله تعالى: ((وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)) [الكهف : ٢٥] كلمة

---

(١) ينظر الكتاب:١٠٧/١، المقتضب:١٦٦/٢، شرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور:١٣٠/٢، شرح شذور الذهب:٤٥٧، همع الهوامع:٢٧٢/٢.

(٢) ينظر التطبيق النحوي، للدكتور عبده الراجحي: ٤٠٠-٤٠١.

(٣) معاني القرآن:١٣٨/٢.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج:٣٧٨/٣، مشكل إعراب القرآن:٤٤٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن:١٠٥/٢-١٠٦.

(مائة) من غير تنوين [١]؛ إذ (( أضافا إلى الجمع كما يفعلان في الواحد، وجاز لهما ذلك؛ لأنّهما إذا أضافا إلى واحد فقالا: ثلاثمائة سنة ، فسنة بمعنى سنين لا اختلاف في ذلك، فحملا الكلام على معناه، فهو حسن القياس قليل في الاستعمال؛ لأنّ الواحد أخف من الجمع ، وإنّما يبعد من جهة قلّة الاستعمال، وإلّا فهو الأصل )) [٢].

وقد تابع الدكتور عبد العال سالم مكرم الذين أجازوا إضافة (مائة) إلى (سنين) من قوله تعالى: ((وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)) [الكهف : ٢٥]، مستنداً إلى قراءة سبعية متواترة، وهي قراءة حمزة والكسائي؛ إذ أضافا (مائة) إلى الجمع ، مراعاةً للأصل، وحمل الكلام على معناه، وذلك حسنٌ في القياس، إلا أنّه قليل في الاستعمال؛ لأنّ الواحد أخذت من الجمع [٣].

وذهب بعض النحويين إلى تخطئة هذه القراءة ، ومنهم من ضعّفها، فمن خطأها المبرِّد بقوله: (( وقرأ بعض القرّاء بالإضافة؛ فقال: (ثلاث مائةِ سِنِين) ، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنّما يجوز مثلُه في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة))[٤] ، نحو قول الشاعر[٥]:

إذَا عَاشَ الفَتَى مائَتَينِ عَاماً فَقَد أودَى المَسَـرَّةُ والفَتَـاءُ

فنصب تمييز (مائة) حملاً على الضرورة [٦].

وكان أبو البقاء العكبري ممّن ذهب إلى تضعيف القراءة بالإضافة؛ فقال: (( ويقرأ بالإضافة، وهو ضعيف في الاستعمال؛ لأنّ (مائة) تضاف إلى المفرد ، ولكنّه حمله على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع)) [٧]، وهناك من وصف

---

(١) ينظر الحجة في القراءات السبع:٢٢٣، العنوان في القراءات السبع، لأبي ظاهر الأنصاري:١٢٢، حجة القراءات، لأبي زرعة:٤١٤.
(٢) مشكل إعراب القرآن:٤٤٠/٢.
(٣) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٢٨.
(٤) المقتضب:١٦٩/٢.
(٥) ينظر الكتاب:٢٠٨/١.
(٦) ينظر النحويون والقرآن:١٣٥.
(٧) التبيان في إعراب القرآن:٨٤٤/٢.

إضافة (مائة) إلى الجمع بالقليل، مستشهداً بالقراءة المتواترة لحمزة بن حبيب الزيات والكسائي [١].

وقال ابن خالويه : (( والحجة لمن أضاف ، أنّه أتى بالعدد على وجهه ، وأضافه على خفّة بالمفسَّر مجموعاً على أصله؛ لأنّ إجماع النحويين على أنّ الواحد معناه الجمع )) [٢].

ونظراً لما تقدم من وجوه جواز إضافة (مائة) إلى الجمع، اقترح الدكتور احمد مكي الأنصاري بأن (( تضاف (مائة) إلى المفرد كثيراً، وتجوز إضافتها إلى الجمع بقلة )) [٣]، مستنداً في ذلك إلى قراءة متواترة ؛ إذ جاءت فيها الإضافة إلى الجمع في قوله تعالى: ((وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا))[الكهف : ٢٥]، وبحسب هذه القراءة تمت إضافة (مائة) إلى (سنين) [٤] .

يزاد على قراءة حمزة والكسائي أنّ هناك طائفة كبيرة من السلف الصالح قرأ بهذه القراءة، وهم: ((طلحة، ويحيى، والأعمش، والحسن، وابن أبي ليلى، وخلف، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهاني، وابن الأنطاكي))[٥]، أي نطقوا لفظة (مائة) بغير تنوين مضافاً إلى (سنين) [٦]، لأنّها تتناسب مع الإيقاع التركيبي للآية .

وعلى الرغم من معارضة الكثير من النحويين هذه القراءة، فإنّ هناك ثلة من العلماء قد دافع عن هذه القراءة دفاعاً مجيداً؛ إذ أصّلوا لإضافة (مائة) إلى الجمع[٧]؛ فوصفها مكي بن أبي طالب القيسي بأنّها حسنة في القياس[٨]، وذهب ابن زنجلة إلى

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل:٢/٣٧٣-٣٧٤.
(٢) الحجة في القراءات السبع:٢٢٣.
(٣) نظرية النحو القرآني:١٢٨.
(٤) ينظر السبعة في القراءات:٣٩٠.
(٥) معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء:٣/٣٥٩ ، معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب:٥/١٨٧.
(٦) ينظر البحر المحيط:٦/١١٢.
(٧) ينظر الحجة في القراءات السبع:٢٢٣، حجة القراءات ، لأبي زرعة:٤١٤، نظرية النحو القرآني:١٢٩.
(٨) ينظر مشكل إعراب القرآن:٢/٤٤٠.

أنّ هذه القراءة مختارة[١] و((كلّ ما يمكن أن يُقال فيها : أنّها قليلة في الاستعمال، أمّا أن توصف بالخطأ فذلك ما لا يجوز بأيّ حال من الأحوال )) [٢]، وفي تأييد إضافة (مائة) إلى الجمع قال ابن مالك [٣]:

ومِائَةٌ والألفَ لِلفَردِ أضِف وَمِائَةٌ بالجَمعِ نَزراً قَد رُدِف

وأشار ابن مالك إلى ذلك في شرح الشافية ؛ إذ قال: ((وقد تضاف مائة إلى جمع كقراءة حمزة والكسائي)) [٤].

**- جواز كسر ياء المتكلم في (بمصرخيّ) :**

منع جمهور النحويين كسر ياء المتكلم، وذهبوا إلى أنّها لا تكون إلّا مفتوحة[٥]، وفتحها التي يدغم فيها هو الشائع الفصيح في الاستعمال[٦]، وأوجب ابن هشام، وابن الناظم فتح ياء المتكلم إذا أضيف شيء من المنقوص أو المقصور أو المثنى أو الجمع إليها[٧]، وتابعهم على ذلك ابن عقيل في شرحه ألفية ابن مالك؛ إذ ذهب إلى فتح ياء المتكلم، كقولك: (قاضِيَّ) رفعاً ونصباً وجراً، وكذلك الأمر عنده في المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر، كقولك: (رأيتُ غلامَيَّ وَزَيدِيَّ) و (مَرَرتُ بِغُلامَيَّ وَزَيدِيَّ) والأصل في ذلك: بغلامَينِ لي وزَيدِينَ لي، فحذفت النون واللام للإضافة، وبعد ذلك أدغمت الياء بالياء، وفتحت ياء المتكلم[٨].

---

(١) ينظر حجة القراءات:٤١٤.
(٢) نظرية النحو القرآني:١٣٠.
(٣) شرح الألفية، لابن الناظم:٢٨٥.
(٤) شرح الكافية الشافية:١٦٦٧/٣.
(٥) ينظر معاني القرآن ، للفراء:٧٥/٢، التبيان في إعراب القرآن:٧٦٧/٢، شرح المفصل، لابن يعيش:٣٥/٣.
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٠٠٦/٢، شرح الأشموني:٣٣٢/٢.
(٧) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١٩٩/٣، شرح الألفية ، لابن الناظم:١٥٩.
(٨) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٨٤/٢-٨٥.

وقد ندر كسر ياء المتكلم، وهو مطَّرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم[١]، والكسر فيها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء (ت١٤٨هـ)، وقطرب، والفرّاء[٢]، وعلى هذا جاءت قراءة حمزة بن حبيب الزيات قوله تعالى: ((وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)) [إبراهيم : ٢٢]، بكسر الياء[٣]، وهو من القرّاء الثقات الذي قال فيه أبو حيان: ((ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث)) [٤]، وقرأ بهذه القراءة يحيى بن وثَّاب (ت١٠٣هـ)، والأعمش [٥].

ومثل قراءة حمزة قول الأغلب العجلي في الرجز[٦]:

قَـالَ لَهَا هَل لَكِ يَـا تَـا فِيِّ  قَـالَت لَهُ مَا أنتَ بـالمَرضيِّ

وطعن كثير من النحويين في هذه القراءة، ومنهم الفراء الذي قال: ((لعلّها من وهم القرّاء... فإنّه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعلّه ظنَّ أنّ الباء في (بمصرخيّ) خافضة للحرف كلّه، والياء من المتكلم خارجة من ذلك))[٧]، وجاء في البحر المحيط على لسان أبي عبيد بن سلّام الهروي(ت٢٢٤هـ) قوله: ((نراهم غلطوا ، ظنوا أنّ الباء تكسر لما بعدها))[٨]، وقال الزجاج: ((وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين))[٩].

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية:٢٥٦/١، ارتشاف الضرب:٤/ ١٨٤٨، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١٩٧/٣، شرح التصريح:٧٤٠/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل:٢٨٤/٣، شرح الكافية الشافية:١٠٠٦/٢-١٠٠٧، ارتشاف الضرب:٤/ ١٨٤٨، المساعد على تسهيل الفوائد:٣٧٨/٢، شرح التصريح:٧٤٠/١، شرح الأشموني:٣٣٢/٢، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتّاح القاضي:٣٠٢.

(٣) ينظر المبسوط في القراءات:٢٥٦، النشر في القراءات العشر:٢٩٨/٢، إتحاف فضلاء البشر:١٦٧/٢.

(٤) البحر المحيط:١٦٧/٣.

(٥) ينظر معاني القرآن :٧٥/٢.

(٦) خزانة الأدب:٤٣١/٤.

(٧) معاني القرآن، للفرّاء:٧٥/٢.

(٨) البحر المحيط:٤٠٨/٥.

(٩) معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج:١٥٩/٣.

ولجأ الزمخشري إلى تضعيف قراءة كسر ياء المتكلم، ويعلل ذلك بقوله: ((وكأنّه قدّر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة، فحرّكها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنّه غير صحيح؛ لأنّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف في نحو(عصاي)، فما بالها وقبلها ياء؟ )) [١].

وقد ردّ أبو البركات الأنباري على النحويين الذين يرون رداءة القراءة بكسر ياء المتكلم في قوله: (بمصرخيّ) في القياس؛ إذ قال: ((الأصل في التقاء الساكنين الكسر، وإنّما لم يُكسر لاستثقال الكسرة على الياء ، فعدلوا إلى الفتح، إلا أنّه عُدِلَ ههنا إلى الأصل ، وهو الكسر ؛ ليكون مطابقاً لكسرة همزة (إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ)؛لأنّه أراد الوصل دون الوقف، فلمّا أراد هذا المعنى، كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها، وإنّما عاب من عاب هذه القراءة؛ لأنّه توهمَّ كسرة الياء بالباء، على أنّ كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب حكاه أبو علي قطرب)) [٢].

نرى الدكتور عبد العال سالم مكرم قد ذهب إلى جواز كسر ياء المتكلم، مستنداً إلى قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب قوله تعالى: ((وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي )) [إبراهيم : ٢٢]، بكسر الياء من (مصرخيّ) في الوصل ، ولهذا عقبه بـ(إنّي)، وبيّن أنّ هذه لغة حكاها قطرب والفرّاء ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، على الرغم من إجماع أهل العربية على كراهة قراءة حمزة: ((وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي )) بالكسر[٣].

وبناءً على قراءة حمزة بن حبيب الزيات قوله تعالى: ((وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي ))[إبراهيم: ٢٢]، بكسر ياء(مصرخي)، اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل القاعدة التي تقول: ((يجب فتح ياء المتكلم، ويجوز كسرها في(بمصرخي) ))[٤] لتكون: ((تُفتح ياء المتكلم كثيراً، ولا تكسر إلا قليلاً في نحو بمصرخي)) [٥]، يزاد

---

(١) الكشاف:٣/٣٧٥-٣٧٦.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٥٧.
(٣) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٢٦.
(٤) نظرية النحو القرآني:٩٨.
(٥) المرجع نفسه:٩٩.

على ذلك أنّ كسر الياء وارد في لغة العرب، وسمع أصحاب اللغة وعلماؤها ذلك من العرب الخلّص ، ونقلوه عنهم، ومن هؤلاء العلماء أبو عمرو بن العلاء وقطرب، والفرّاء، والقاسم بن معن(ت١٧٥هـ) ؛ إذ قالوا: بأنّ ذلك صواب[١].

وقد استند الدكتور أحمد مكي الأنصاري في تعديل هذه القاعدة إلى لغة أصيلة معروفة ، وتعدّ واحدة من القبائل العربية العريقة، وهي قبيلة بني يربوع[٢]، فضلاً على أنّها جرت على ألسنة الشعراء العرب أمثال الأغلب العجلي[٣]، والنابغة الذبياني[٤]، وغيرهما من الشعراء[٥].

**- مجيء الفعل المضارع بعد الفاء منصوباً مع أنّه لم يكن جواباً لطلب :**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الفعل المضارع إذا وقع بعد الفاء ولم يكن جواباً لطلب، فلا يكون فيه إلّا الرفع[٦]، كقوله تعالى: ((كُنْ فَيَكُونُ)) [النحل : ٤٠]، والتقدير : إنّما أمرُنا ذاك فيكونُ[٧]، وما جاء على النصب يُعدّ ضعيفاً [٨]، بل إنّه لحنٌ [٩].

وقد جوَّز سيبويه نصب الفعل المضارع بعد الفاء، ولم يكن جوازاً في اضطرار الشعر، نحو قول المغيرة بن حبناء الحنظلي[١٠]:

سأَترُكُ منزلي لِبَني تميمٍ وألحَقُ بالحِجَازِ فأستَرِيحَا

فنُصِبَ (فأستريح) بعد الفاء للضرورة الشعرية فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب،

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني:١٠١.
(٢) ينظر النشر في القراءات العشر:٢٩٨/٢، خزانة الأدب: ٤٣٠/٤، شرح التصريح:٧٤٠/١.
(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:٥١٤/١، شرح الكافية الشافية:١٠٠٧/٢.
(٤) ينظر البحر المحيط:٤٠٨/٤.
(٥) ينظر نظرية النحو القرآني:١٠١.
(٦) ينظر الكتاب:٣٨/٣-٣٩، المقتضب:٢٠/٢.
(٧) ينظر الكتاب:٣٨/٣-٣٩.
(٨) ينظر الكتاب:٤٠/٣، البيان في غريب إعراب القرآن:١٢٠/١، التبيان في إعراب القرآن:١٠٩/١.
(٩) ينظر البحر المحيط:٥٣٦/١.
(١٠) ينظر شرح شواهد المغني، للسيوطي:٤٩٧/١.

ووصف سيبويه ذلك بالضعف في الكلام [١].

وقد جاء الفعل المضارع(يكون) بعد الفاء في قراءة ابن عامر والكسائي قوله تعالى: ((إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) [النحل : ٤٠]،منصوباً، هكذا (فيكونَ) [٢] عطفاً على (أَنْ نَقُولَ)، ومن رفعه قطع الفعل عمّا قبله، أي: فهو يكون، واستئناف بعد الفاء[٣].

وقد ضعّف بعض علماء العربية القدماء قراءة ابن عامر والكسائي بالنصب على جواب لفظ الأمر؛ لأنّ (كُن) ليس بأمرٍ على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنّما المعنى على سرعة التكوّن، أي : لا يخلو قوله: (كُن) إمّا أن تكون أمراً لموجودٍ أو معدومٍ، فإن كان موجوداً ، فالموجود لا يؤمَر بـ (كُن)، وإن كان معدوماً ذلك المخاطب، فالمعدوم لا يخاطب؛ ولهذا ضعّفت هذه القراءة [٤].

وقد وصف ابن مجاهد(ت٣٢٤هـ)، قراءة ابن عامر(فيكونَ) بالنصب خطأ، وأنّها لحن [٥].

ولقد أشفق أبو حيان على من وصف هذه القراءة المتواترة باللحن، وخشى على هؤلاء من الكفر بقوله: ((وهذا قول خطأ؛ لأنّ هذه القراءة في السبعة؛ فهي قراءة متواترة... وابن عامر ، هو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنّها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى)) [٦].

---

(١ ) ينظر الكتاب: ٣/٣٩-٤٠.
(٢ ) ينظر السبعة في القراءات، لابن مجاهد:٣٧٢-٣٧٣، المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران:٢٦٤، مشكل إعراب القرآن:٤١٨/٢، التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني:١٣٧، ارشاد المبتدي، للواسطي:١٥٠.
(٣ ) ينظر تفسير مشكل إعراب القرآن:٤١٨/٢.
(٤ ) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن:١٢٠/١، التبيان في إعراب القرآن:١٠٩/١.
(٥ ) ينظر السبعة في القراءات: ١٦٩، المحرر الوجيز:٣٣٢/١.
(٦ ) البحر المحيط:٥٣٦/١ .

لذا اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل القاعدة التي تقول: ((إذا وقع المضارع بعد الفاء ولم يكن جواباً... لا يكون فيه إلّا الرفع، وما جاء منصوباً فهو ضعيف، بل إنّه لحن))[١] إلى الآتي: (( إذا وقع المضارع بعد الفاء ولم يكن جواباً... جاز فيه الوجهان: الرفع كثيراً، والنصب قليلاً دون ضعفٍ أو لحنٍ))[٢]، استناداً إلى ما جاء في القرآن الكريم، في قراءتين سبعيتين، هما: قراءة ابن عامر وقراءة الكسائي، وكلا القارئين موثوق بقراءتهما، وإنّها فوق مستوى التجريح بهما؛ إذ قرأ كلّ منهما بنصب المضارع(يكونَ) [٣] من قوله تعالى: ((إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) [يس : ٨٢]، ولم تكن هذه الآية هي الوحيدة التي جاء فيها النصب عند ابن عامر والكسائي؛ إذ جاء في سورة النحل أيضاً، كما في قوله تعالى: ((إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) [النحل : ٤٠]؛إذ قرأ كلّ منهما بنصب المضارع(يكونَ) [٤].

يزاد على ذلك أنّ ابن عامر قرأ بنصب المضارع في جميع المواضع التي ورد فيها هذا الحرف مع فعله من القرآن المجيد باستثناء موضعين فقط [٥]، ((ومع هذه الكثرة الكاثرة من الآيات القرآنية المنصوبة، ومع التوثيق الكامل لقراءة كلّ من الكسائي وابن عامر، نرى كثيراً من النحويين لا يميلون إلى اتخاذ النصوص القرآنية أساساً للتقعيد، فلم يحاولوا إدخالها ولو من قبيل الوارد القليل ))[٦].

وخلص الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى ((أنّ النحو القرآني يختلف عن النحو المألوف في كثير من المواطن، وأنّه ينبغي التعديل في كلّ موطن تصطدم فيه القواعد النحوية بالنصوص القرآنية... اعتماداً على النص القرآني المحكم)) [٧].

---

(١ ) نظرية النحو القرآني: ٩٢.
(٢ ) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.
(٣ ) ينظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.
(٤ ) ينظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.
(٥ ) ينظر النشر في القراءات العشر:٢/٢٢٠.
(٦ ) نظرية النحو القرآني:٩٣.
(٧ ) المرجع نفسه:٩٣-٩٤.

**- النصب بـ (لم) :**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (لم) (( حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينفيها، إلّا أنّها تُخَلّص معنى الفعل المضارع إلى الماضي؛ لأنّها جواب مَن قال : فَعَل؛ إذ هي نظيرها ، فكأنّك قلت مجاوباً، فلم يفعَل ما فَعَل، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى معنى الماضي)) [١].

والمنفي بها تارةً يكون منقطعاً ، كقوله تعالى: ((لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا)) [الإنسان : ١]، أي: كان بعد ذلك، وكما نقول: (لَم يَقُم محمدٌ أمس)، وتارةً يكون المنفي بها متصلاً بالحال، كقوله تعالى: (( وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا)) [مريم : ٤]، أي: إلى الآن، وتارة أخرى يكون المنفي بها مستمراً إلى الأبد[٢]، كقوله تعالى: ((لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)) [الإخلاص : ٣] .

وتأتي (لم) ناصبة للفعل المضارع في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني - أحد القرّاء العشرة - قوله تعالى: ((أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)) [الشرح : ١]، بفتح الحاء من الفعل (نشرحَ) [٣]، وقد علّق الزمخشري على هذه القراءة بقوله: ((لعلّه بيَّنَ الحاء وأشبعها في مخرجها ، فظنَّ السامع أنّه فتحها)) [٤].

وخرّج ابن عطية هذه القراءة بقوله: (( كأنّه تعالى قال: (أَلَمْ نَشرَحَنَّ) ، ثم أبدل من النون ألفاً ، ثم حذفها تخفيفاً)) [٥]، وهو تأويل بعيد؛ إذ يرى بعض علماء العربية أنّ هذه قراءة مردودة [٦].

وقال ابن مالك: (( وزعم بعض الناس أنّ النصب بـ (لم) لغة اغتراراً بقراءة

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني:٢٨٠.
(٢) ينظر شرح شذور الذهب:٢٦، معاني النحو:٨/٤.
(٣) ينظر المحتسب في تبيين وجوه القراءات:٣٦٦/٢، إعراب القراءات الشواذ:٧٢٣/٢.
(٤) الكشاف/ ٣٩٦/٦.
(٥) المحرر الوجيز: ٦٤٣/٨.
(٦) ينظر المحتسب في تبيين وجوه القراءات:٣٦٦/٢، المحرر الوجيز:٦٤٣/٨ ، تفسير القرطبي:١٠٩/٢٠.

بعض السلف: ((أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ)) [الشرح : ١] بفتح الحاء)) [١]، وبقول الراجز[٢]:

في أيِّ يَومَيَّ مِنَ الموتِ أفِرّ  أيَــومَ لَـم يُـقدَرَ أم يَــومَ قُـدِر

ثمّ علّق على هذا الرأي بقوله: ((وهذا عند العلماء محمول على أنَّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حُذِفت ونويَت فبقِيت الفتحة )) [٣] كما بقيت في قول الشاعر[٤]:

اضرِبَ عَنكَ الهمُومَ طَارِقَهَا  ضَربَكَ بالسِّيفِ قَونَسَ الفَرَسِ

أي: لم اضرِبَ، وهذا التخريج فيه شذوذان: **أحدهما** : توكيد المنفي بـ (لم) ، **الثاني**: حذف النون لغير وقف ولا ساكنين[٥].

وذهب أبو حيان إلى تخريج ذلك بأحسن ممّا سبق فقال: (( وهو لغة لبعض العرب، حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) عكس المعروف عند الناس)) [٦].

وفي تضعيف هذه القراءة ذهب السمين الحلبي بقوله: ((فتتركبُ هذه القراءةُ مِنْ ثلاثةِ أصولٍ كلُّها ضعيفةٌ؛ لأنَّ توكيدَ المجزومِ بـ (لم) ضعيفٌ، وإبدالُها أَلِفاً إنّما هو الوقفِ، وإجراءُ الوصلِ مجرى الوقفِ خِلافُ الأصلِ، وحَذْفُ الألفِ ضعيفٌ؛ لأنّه خلافُ الأصلِ. وخَرَّجه الشيخُ - أي أبو حيّان الأندلسي - على لغةٍ حكاها اللحيانيُّ في(نوادره)عن بعضِ العربِ وهو الجزمُ بـ(لن)، والنصبُ بـ(لم)عكسَ المعروفِ عند الناس، وجعله أَحْسَنَ ممَّا تقدَّم. وأنشد قولَ عائشةَ بنتِ الأعجم تمدح المختار

---

(١) شرح الكافية الشافية:١٥٧٥/٣.
(٢) النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري:١٦٤ ، شرح الكافية الشافية:١٥٧٥/٣.
(٣) شرح الكافية الشافية:١٥٧٦/٣.
(٤) النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري: ١٦٥.
(٥) ينظر شرح الأشموني: ٥٧٨/٣.
(٦) البحر المحيط:٤٨٣/٨.

وهو القائمُ بطَلَبِ ثأر الحسين بن علي عليهما السلام[١]:

قد كادَ سَمْكُ الهدى يُنْهَدُّ قائمُهُ حتى أتيحَ له المختارُ فانْعَمدا

في كلِّ ما هَمَّ أمضى رأيَه قُدُماً ولـم يُشـاوِرَ في إقدامِه أحدا

بنَصْبِ راء (يُشاور) وجَعَله محتمِلاً للتخريجَيْنِ ))[٢].

ويبدو لي أنّ الحاء فُتِحَت إتباعاً لفتحة اللام في لك، وهذا النوع من الإتباع ذو أثر رجعي ؛ لأنّ الصوت الثاني قد أثّر في الصوت الأول، أو أن تكون الحاء فتحت إتباعاً لفتحة الرّاء، وهذا النوع من الإتباع ذو أثر تقدمي؛ لأنّ الصوت الأول قد أثّر في الصوت الثاني [٣].

وقد قال الدكتور عبد العال سالم مكرم بالنصب بـ (لم) استناداً إلى قراءة أبي جعفر قوله تعالى: ((أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)) [الشرح : ١] بفتح الحاء من الفعل (نشرحَ)[٤]، وكذلك مجيء مثل هذا في الشعر، كقول الشاعر[٥]:

في أيِّ يَومَيَّ مِنَ الموتِ أفِرّ أيَـومَ لَـم يُـقدَرَ أم يَـومَ قُـدِر

ففتح الراء من كلمة (يَقدِرَ) ، ويراد توكيد الفعل بالنون الخفيفة، فحذفت النون، ونويت، وبقي ما قبلها مفتوحاً [٦].

**- حمل (إن) الشرطية على (لو) ، ورفع الفعل بعدها :**

يستعمل الجمهور (إنْ) الشرطية في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك بكونها حاصلة ، والنادرة، والمستحيلة أيضاً، وهي عندهم لتعليق أمر بغيره على العموم، وقد استعملوها في الأفعال المستقبلية، فإنّها قد توجد وقد لا توجد، ولذلك يستقبح

---

(١) الدر المصون: ٤٤/١١.
(٢) المصدر نفسه:٤٤/١١-٤٥.
(٣) ينظر ظاهرة اجتماع نون التوكيد ولم على فعل واحد في الاستعمال اللغوي، للدكتور عبّاس علي إسماعيل، والدكتور منذر إبراهيم حسين:٩٧، مجلة جامعة أهل البيت، العدد١٧، ٢٠١٥م.
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١١.
(٥) النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري:١٦٤.
(٦) ينظر النوادر في اللغة:١٦٥، الجنى الداني في حروف المعاني:٢٦٧، شرح الأشموني:٥٧٨/٣.

أن تقول : ( إنْ احمرَّ البُسرُ فأتني) ؛ لأنّ احمرار البُسرِ غير مشكوك في حصوله، ومثل هذا واقع لا محالة، ولا تقول: ( إنْ طَلَعَت الشمسُ آتِكَ) ، وهذا لا يستحسن إلا في اليوم الغائم[١].

وجاء في الطراز للعلوي(ت٧٤٥هـ): ((فإنْ الشرطية، لا تقع إلا في المواضع المحتملة المشكوك فيها، قال الله تعالى: ((وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا))[الأنفال : ٦١]، وقال تعالى: ((وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ)) [فاطر : ٤] ... فإن استعملت في مقام القطع، فإمّا أن يكون على جهة التجاهل وأنت قاطع بذلك الأمر، ولكنّك ترى أنّك جاهل به، وإمّا على أنّ المخاطب ليس قاطعاً بالأمر، وإن كنت قاطعاً به، كقولك لمن يكذبك فيما تقوله وتخبر به: إنْ صدقتَ فقلْ لي ماذا تفعلُ، وإمّا لتنزيل المخاطب منزلة الجاهل، لعدم جريه على موجب العلم، وهذا كما يقول الأب لابن لا يقوم بحقه: إنْ كنتُ أباك فاحفظْ لي صنيعي فيك))[٢].

وذكر الكفوي (ت١٠٩٤هـ) في الكليات أنّ ((إنْ الشّرطِيَّة تَقْتَضِي تَعْلِيق شَيْء وَلَا تستلزم تحقق وُقُوعه وَلَا إِمْكَانه، بل قد يكون ذَلِك فِي المستحيل عقلاً، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ((قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ)) [الزخرف : ٨١] وَعَادَة كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ((فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ)) [الأنعام : ٣٥] لَكِن فِي المستحيل قَلِيل))[٣].

وإنْ الشرطية أداة تجزم فعلين، وضعت لدلالة تعليق الجواب على الشرط [٤]، كقوله تعالى: ((وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)) [الأنفال : ١٩]، وقد شذّ إهمالها في قراءة طلحة قوله تعالى: ((فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)) [مريم : ٢] بسكون الياء من الفعل (تَرَيِنَّ) وتخفيف النون[٥] ، فأثبت القارئ نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) الشرطية

---

(١) ينظر المقتضب:٥٥/٢، شرح المفصل، لابن يعيش:٤/٩، شرح الرضي على الكافية:١٨٥/٣.
(٢) الطراز ، للعلوي: ١٦٤/٣.
(٣) الكليات، للكفوي: ١٠٢١.
(٤) ينظر شرح شذور الذهب:٣٣٤، الجنى الداني في حروف المعاني:٢٠٧.
(٥) ينظر المحتسب في تبيين وجوه القراءات:٤٢/٢.

المدغمة بـ(ما) الزائدة حملاً لها على (لو) [١].

وذكر ابن جني أنّ هذه القراءة شاذة، ولم يقل إنّها لحن؛ لثبات عَلَم الرفع ، وهو النون في حال الجزم، وتلك لغة من يثبت هذه النون في الجزم[٢].

وذهب ابن مالك إلى إهمال (إن) حملاً على (لو) في تأييد القراءة السابقة [٣]، كما في الحديث: ((الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لا تراهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ))[٤].

وأشار أبو حيان في ارتشاف الضرب إلى عدم حمل (إن) الشرطية على (لو) ، ولا يرتفع ما بعدها خلافاً لما ذهب إليه ابن مالك، ورأى أنَّ ما أثبته في الحديث يمكن تأويله [٥].

وقد تابع الدكتور عبد العال سالم مكرم ابن مالك في إجازته رفع الفعل بعد (إن) ؛ إذ جعل (إن) بمعنى (لو)، مستنداً إلى قراءة من قرأ الفعل (تَرَينَ) من قوله تعالى: ((فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)) [مريم : ٢٦] بسكون الياء، وتخفيف النون منه، ويذهب بذلك إلى إثبات نون فعل الشرط بعد(إن) المدغمة بـ(ما) زائدة حملاً لها على (لو) [٦].

**ثانياً - مسائل النحو المألوف التي جاءت متفقة مع الشواهد القرآنية :**

ويمكن دراسة مسائل هذا القسم على النحو الآتي :

**- مجيء (لن) لتوكيد النفي لا لتأبيده :**

منع جمهور النحويين مجيء (لن) لتأبيد النفي؛ إذ هي عندهم تخلص المضارع إلى الاستقبال ، وتنفي المستقبل نفياً مؤكداً، وليس للدوام والتأبيد، ولا يشترط عند

---

(١) ينظر شواهد التوضيح: ٧٢.
(٢) ينظر المحتسب في تبيين وجوه القراءات:٤٢/٢.
(٣) ينظر شرح التسهيل:٨٢/٤، المساعد على تسهيل الفوائد:١٥٦/٣.
(٤) صحيح البخاري:١١٥/٦.
(٥) ينظر ارتشاف الضرب:٤/ ١٨٦٣ .
(٦) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣١١.

جمهور النحويين أن يكون النفي بها آكد من النفي بـ(لا)، وهي تنفي جواب قولك : سيفعل، تقول : لن يقومَ زيدٌ [١].

وقد باين الزمخشري بين (لن) و(لا) في نسبة التأكيد ، على الرغم من أنّهما لنفي المستقبل، فقال: ((ولا فرق بين(لا) و (لن) في أنّ كل واحدة منهما نفي للمستقبل؛ إلا أنّ في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا) فأتى مرّة بلفظ التأكيد ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ))[البقرة : ٩٥]، ومرة بغير لفظه ((وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ))[الجمعة : ٧] )) [٢].

وبيّن أبو حيان رجوع الزمخشري عن موقفه من تأبيد النفي بـ(لن) بقوله: ((وهذا منه رجوع عن مذهبه في أنّ (لن) تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنّها لا تقتضيه، وأمّا قوله إلا أنّ في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا)، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان)) [٣].

وقال ابن يعيش: ((لن معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من(لا)؛ لأنّ (لا) تنفي (يفعل) إذا أريد به المستقبل، و(لن) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف، وتقع جواباً لقول القائل: سيقومُ زيدٌ، وسوف يقومُ زيدٌ، والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان ؛ فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة، نحو قوله تعالى: ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ)) [البقرة : ٩٥] ... فذكر الأبد بعد (لن) تأكيداً لما تعطيه (لن) من النفي الأبدي )) [٤].

واستدل ابن مالك على عدم كونها للتأبيد بمجيء استقبال المنفي بها يصل إلى غاية بانتهائها [٥]، كما في قوله تعالى: ((قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا

---

(١) ينظر الكتاب:١/٣، المقتضب:٦/٢، الإيضاح، لأبي علي الفارسي:٢٤١، شرح التسهيل:١٤/٤، شرح الرضي على الكافية:٣٨/٤، الجنى الداني في حروف المعاني:٢٧٠، همع الهوامع: ٢٨٦/٢.

(٢) الكشاف: ١١٢/٦.

(٣) البحر المحيط:٢٦٤/٨.

(٤) شرح المفصل :١١١/٨-١١٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل:١٤/٤.

مُوسَى)) [طه : ٩١] ، أي: إنّ نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى [١].

وأشار ابن هشام إلى أنّ (لن) لا تفيد تأبيد النفي، ولو أنّها كانت لتأبيد النفي لِمَ يُقيّد منفيها باليوم، في قوله تعالى: ((فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)) [مريم : ٢٦]، ولكان ذكر الأبد أيضاً في قوله تعالى: ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا )) [البقرة : ٩٥]، تكراراً، وذهب ابن هشام إلى عدم صحة ذلك، ولا دليل لما ادّعاه الزمخشري في كشّافه، وأنموذجه [٢].

وقد رفض الشيخ خالد الأزهري تأبيدها النفي بذاتها بقوله: ((ولا تقتضي (لن) تأبيد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه [٣]؛ لأنّها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ((فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)) [مريم : ٢٦]، ولزم التكرار بذكر أبداً)) [٤] في قوله تعالى: ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا )) [البقرة : ٩٥] .

فلو نظرنا إلى (لن) فيما سبق؛ فنجدها لا تقتضي تأبيد النفي بنفسها؛ لأنّها لو كانت تفيد ذلك؛ لما صحّ ذكر الغاية بعدها (حتى يرجع) ، وما يصح أن تقيد الفعل بزمان (اليوم) ، ويزاد على ذلك ، ما صحّ ذكر (أبداً) في قوله: ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا )) [البقرة : ٩٥] ، ويتضح من ذلك بطلان ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ (لن) تفيد تأبيد النفي [٥]. وهنا ذكر لفظة (أبداً) بمعنى (أنّهم لا يتمنوه إلى الأبد المستمر غير المحدد بزمن معين) .

وقد أيّد الدكتور عبد العال سالم مكرم ما ذهب إليه جمهور النحويين، وهو أنّ (لن) لا تقتضي تأبيد النفي ، وهذا يخالف ما ذهب إليه الزمخشري؛ لأنّها لو كانت للتأبيد؛ للزم من ذلك التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ((فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)) [مريم : ٢٦]، ولزم أيضاً التكرار بذكر أبداً [٦] في قوله تعالى: ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا )) [البقرة : ٩٥] .

---

(١) ينظر شرح التصريح:٣٥٧/٢.
(٢) ينظر مغني اللبيب:٥٠٤/٣-٥٠٦.
(٣) ينظر الأنموذج في النحو:٣٢.
(٤) شرح التصريح:٣٥٧/٢.
(٥) ينظر في علم النحو ، للدكتور أمين علي السيد:٢١٧/٢-٢١٨.
(٦) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٩.

والحق أنّها لا تفيد التأبيد، وإنّما تفيد الاستقبال، وقد يكون هذا الاستقبال بعيداً متطاولاً، وقد يكون قريباً منقطعاً، بدليل قوله تعالى: ((فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)) [مريم : ٢٦]؛ فقد قيّدها في هذا الموضع بيوم واحد وهو ممّا ينافي التأبيد [١]، وممّا جاءت فيه(لن) لنفي الزمن نفياً محدّداً قوله تعالى: ((إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ)) [آل عمران : ١٢٤]، فهي هنا موقوتة بالمعركة لا غيرها [٢].

**- وقوع (مَن) على غير العاقل :**

ذكر جمهور النحويين أنّ الأصل في ( مَن ) وقوعها على العاقل، وتختص بأولي العلم سواءٌ أكانت موصولة ، أم استفهامية ، أم شرطية ، نحو قوله تعالى : ((قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ)) [يوسف : ٧٩]، ولا تقع على غير العاقل إلا في ثلاثة مواضع [٣]:

**الاول :** أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل ، نحو قوله تعالى: ((وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ )) [الأحقاف : ٥] ؛ فعبّر عن الأصنام بـ (مَن) لتنزيلها منزلة العاقل ؛ لأنّهم عبدوها ، ومن ذلك قول العباس بن الأحنف [٤] :

أسِربَ القَطَا هَل مَن يُعِيرُ جَناحَهُ  لَعلّي إلى مَن قَد هوِيتُ أطِيرُ

**الثاني :** أن يجتمع غير العاقل مع العاقل في عموم ، وذلك نحو قوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)) [النور : ٤١] ؛ فاجتمع غير العاقل مع العاقل في التسبيح ، وعبّر عن الجميع بـ (مَن ) .

**الثالث** : أن يقترن غير العاقل مع العاقل في عموم فصل بـ (مَن ) ، نحو قوله تعالى : ((وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى

---

([١]) ينظر مغني اللبيب:٣/٥٠٥-٥٠٦،معاني النحو: ٣/٣١١.
([٢]) ينظر معاني النحو:٣/٣١١.
([٣]) ينظر شرح الرضي على الكافية :٣/ ٥٥ ، شرح التصريح : ١/ ١٥٥-١٥٦ ، همع الهوامع : ١/٢٩٧، معاني النحو: ١/١١٩ .
([٤]) ديوان العباس بن الأحنف:١٤٣.

رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)) [النور : ٤٥] .

وقد ذكر قطرب أنّ ( مَن ) تقع على ما لا يعقل ، دون اشتراط الشروط التي ذكرها النحويون ، واستدل بقوله تعالى: ((أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ)) [النحل : ١٧]. قال: يعني بذلك الأصنام، ولا حجة فيه لاشتراك العاقل وغيره في(مَن لا يخلق)[١] .

ووجّه الزمخشري مجيء (مَن) في قوله تعالى: ((أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ)) [النحل : ١٧] بثلاثة أوجه بقوله: ((فإن قلت : ( مَّن لاَّ يَخْلُقُ ) أريد به الأصنام ، فلِمَ جيء بـ (مَن) الذي هو لأولي العلم؟ قلت : فيه أوجه ، **أحدها** : أنّهم سمّوها آلهة وعبدوها ، فأجروها مجرى أولي العلم ... و**الثاني** : المشاكلة بينه وبين مَن يخلق ، والثالث : أن يكون المعنى أنّ مَن يخلقُ ليس كمَن لا يخلق من أولي العلم )) [٢] .

أمّا الفخر الرازي فقد رفض مجيء مَن لغير العاقل بقوله: (( المراد بقوله : (مَّن لاَّ يَخْلُقُ ) الأصنام، وإنّها جمادات فلا يليق بها لفظة (مَن)؛ لأنّها لأولي العلم ))[٣].

ومن وافق قطرب في مجيء (مَن) لغير العاقل أبو حيان؛ إذ قال: ((وجيء بـ (من) في الثاني - غير العاقل- لاشتمال المعبود غير الله على من يعقل وما لا يعقل ، أو لاعتقاد الكفار أنّ لها تأثيراً وأفعالاً ، فعُومِلَت معاملة أولي العلم ، أو للمشاكلة بينه وبين مَن يخلق ، أو لتخصيصه بمن يعلم )) [٤] .

وقد سار الدكتور عبد العال سالم مكرم على نهج الذين أجازوا وقوع (مَن) على غير العاقل ، واستدلّ على ذلك بشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب ؛ إذ رأى إنزال (مَن) منزلة غير العاقل في قوله تعالى: ((وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ )) [الأحقاف : ٥] ؛ فعبّر بالأصنام بـ (مَن) لتنزيلها منزلة العاقل حيث عبدوها ، ولاقترانه معه شمولاً وتفصيلاً ، فالأول: نحو قوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب :٢/ ١٠٣٤، المساعد على تسهيل الفوائد :١/ ١٦٤-١٦٥، همع الهوامع : ١/ ٢٩٧.
(٢) الكشاف:٣/٤٢٨-٤٢٩.
(٣) مفاتيح الغيب:٢٠/١٢.
(٤) البحر المحيط: ٥/٤٦٧.

أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ )) [النور : ٤١] ، والثاني: نحو قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) ؛ إذ اقترن بالعاقل ، وقد جاء مفصولاً، وفُصِل بـ (مَن) [١] في قوله تعالى: ((خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ )) [النور : ٤٥].

**- مجيء (الواو) العاطفة لمطلق الجمع بين المتعاطفين :**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (الواو) تأتي للجمع المطلق بين المتعاطفين، وبذلك قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى، فهي عاطفة جامعة لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير الدلالة على الترتيب وعكسه، فإذا قلت: (قَام خالدٌ و زيدٌ)،احتمل ثلاثة أوجه: **الأول:** أن يكونا قاما معاً، في وقت واحد، و**الثاني:** أن يكون المتقدم قام أولاً، و**الثالث:** أن يكون المتأخر قام أولاً [٢]، وبذلك قال سيبويه: (( وليس في هذا دليلٌ على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء ؛ لأنّه يجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيّها شئت؛ لأنّها قد جمعت هذه الأشياء)) [٣].

وينقل المرادي قول ابن كيسان(ت٢٩٩هـ) في اختلاف وجوه القبلية والبعدية والمعية بين الشيئين المتعاطفين ؛ إذ قال: (( لمّا احتملت هذه الوجوه ، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء ، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع في كل حال، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق)) [٤].

وإذا ثبت معناها لمطلق الجمع ، فإنّها تعطف الشيء على مصاحبه، كقوله تعالى: ((فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ )) [العنكبوت : ١٥]، فـ(أصحاب السفينة)

---

([١]) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٢٠.

([٢]) ينظر المقتضب:٢٤/٢، معاني الحروف:٥٩، شرح اللمع ،لابن برهان:١/ ٢٣٨ ، شرح المفصل، لابن يعيش:٩٠/٨، رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٤١١، ارتشاف الضرب:٤/ ١٩٨١، الجنى الداني في حروف المعاني:١٥٨.

([٣]) الكتاب:٤٣٨/١.

([٤]) الجنى الداني في حروف المعاني:١٦٠.

معطوف على الهاء عطف مصاحب، وعلى سابقه، نحو قوله تعالى: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ)) [الحديد : ٢٦]، فـ(إبراهيم) معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم، وعلى لاحقه، نحو قوله تعالى: ((كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)) [الشورى : ٣]، فـ(الذين ) معطوف على الكاف مع إعادة الجار، فهو عطف متقدم على متأخر [١]، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله [٢]:

فَاعطِف بِوَاوٍ لاَحِقَاً أو سَابِقَاً  في الحُكمِ أو مُصَاحِبَاً مُوَافِقَا

فهذه ثلاث مراتب، وهي مختلفة في الكثرة والقلة (( والمعطوف بالواو إذا عرى من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، والتأخر احتمالاً متوسطاً، والتقدم احتمالاً قليلاً)) [٣]، وقيل: هذا الكلام مخالف لكلام سيبويه وغيره [٤].

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أنّ هناك قولاً نُسب إلى الفرّاء بأنّ (الواو) مُرَتِّبة ، ونفى صحة ذلك ؛ لأنّه قال عند ذكر قوله تعالى: ((خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا )) [الزمر : ٦] في سورة الصافات في معرض تفريقه بين أدوات العطف ثمّ والفاء والواو ما نصه ((فأمّا الواو فإنّك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر، فإذا قلت: زُرتُ عبدَ الله وزَيدَاً، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة))[٥]، وهذا الكلام يوافق كلام سيبويه ومن تابعه في ذلك من البصريين [٦].

ويرى الكوفيون أنّ (الواو) تعطي معنى الترتيب كالفاء عند البصريين، واحتجوا بقوله تعالى: ((إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا)) [الزلزلة :١- ٢] ، وقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ )) [الحج : ٧٧]، ومن المعلوم أنّ إخراج الأثقال إنّما هو بعد الزلزال، والسجود في

---

(١) ينظر مغني اللبيب: ٣٥١/٤-٣٥٢، شرح التصريح:١٥٦/٢، همع الهوامع: ١٥٥/٣، شرح الأشموني: ١١٦/٢، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، لابن النجار:٢٢٩/١-٢٣٠، النحو الوافي: ٥٥٩/٣.

(٢) شرح الألفية، لابن الناظم: ٢٠٤.

(٣) شرح التسهيل:٣٤٨/٣.

(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:١٦٠.

(٥) معاني القرآن:٣٩٦/١.

(٦) ينظر شرح التسهيل:٣٤٩/٣-٣٥٠.

الشرع لا يكون إلّا بعد الركوع [١].

وذهب بعضهم إلى أنّ القول بمجيء الواو للترتيب منقول عن قطرب، وهشام بن معاوية الضرير، وأبي جعفر الدينوري(ت٢٨٩هـ)، وثعلب(ت٢٩١هـ)، وأبي عمر الزاهد(ت٣٤٥هـ) غلام ثعلب، وعلي بن عيسى الرَّبَعي(ت٤٢٠هـ)[٢]، نحو قوله تعالى: ((شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ)) [آل عمران : ١٨]، ونُقِلَ عن هشام بن معاوية الضرير وأبي جعفر الدينوري أنّهما ذكرا أنّ الواو لها معنيان: معنى اجتماع ، فلا ضير إن بدأت بأحدهما، نحو قولهم: اختصمَ زيدٌ وعمرو، ورأيتُ زيداً وعمراً ، إذا اتحد زمان رؤيتهما ، ومعنى افتراق؛ إذ إنّه يختلف الزمان ، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر [٣].

وذهب الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى تأييد من قال بأنّ الواو تكون لمطلق الجمع ، أي : القدر المشترك بين الترتيب والمعية، وبذلك تعطف (الواو) الشيء على صاحبه بقصد المعية، كقوله تعالى: ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ )) [البقرة : ١٢٧]، وتكون بمعنى عطف السابق على لاحقه، كقوله تعالى: ((فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ)) [القمر : ١٦]، وتعطف اللاحق على سابقه، كقوله تعالى: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ )) [الحديد : ٢٦]، وعلى هذا تحتمل الواو المعاني الثلاثة : المعية ، والترتيب، وعدمه [٤]، إذ إنّه لا يقيد (الواو) بالترتيب بالترتيب فقط ؛ لأن الشواهد القرآنية خير دليل على عدم تقييدها بالترتيب، فضلاً على الشواهد التي جاءت في كلام العرب، مما يدل على أنّها تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، كقولهم: (تَخاَصَمَ زيدٌ وعمرو)، ((فالترتيب هنا ممتنع؛ لأنّ الخصام والقتال لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع هنا من حروف العطف إلا الواو

---

(١) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني:٤١١.
(٢) ينظر معاني الحروف، للرماني:٥٩، الجنى الداني في حروف المعاني:١٥٨-١٥٩، مغني اللبيب:٣٥٤/٤، شرح الأشموني:٤١٦/٢.
(٣) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:١٥٩، ارتشاف الضرب:٤/ ١٩٨١ .
(٤) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٠٩.

ولا يجوز (اختصمَ زيدٌ فعمرو)...؛ لأنّك إذا أتيت بالفاء أو ثم فقد اقتصرت على الاسم الأول؛ لأنّ الفاء توجب المهلة بين الأول والثاني)) [١].

وقد فرّق الدكتور فاضل السامرائي بين واو المعية وواو العطف؛ إذ ذكر أنّ واو المعية تعني مصاحبة ما بعدها (( لما قبلها في وقت واحد، سواء اشتركا في الحكم أم لا؛ فقولك: جئتُ ومحمداً، معناه أنّكما جئتما في وقت واحد، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف، فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن معه بالزمان أم لم يقترن، وأمّا واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا )) [٢].

**ثالثاً – الخلاف النحوي في بنية النص القرآني :**

ويمكن دراسة مسائل هذا القسم بالشكل الآتي :

**- مجيء الاسم مرفوعاً بعد (إنْ) في قوله تعالى: ((إنْ هذان لساحران) :**

تعدّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ؛ فإنْ المخففة عند البصريين تدخل على الجملتين، فهي عندهم إذا دخلت على الجملة الاسمية جاز إعمالها، وذهب الكوفيون إلى أنّها لا تعمل النصب في الاسم الذي يأتي بعدها [٣]، وممّا يعضد ذهاب الجمهور إلى الإعمال قول سيبويه: ((وحدَّثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ... ؛ لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلمّا حُذِف من نفسه شيءٌ لم يغيَّر عمله )) [٤] .

وقرأ عاصم برواية أبي بكر قوله تعالى: ((وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) [هود : ١١١] بتخفيف (إنْ)[٥]، والواضح في الأمر أنّ ابن كثير ونافعاً قد أعملا (إنْ) مع تخفيفها؛ إذ جعلا اللام في(لمّا) للابتداء وزيدت لها (ما)

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش:٩١/٨.
(٢) معاني النحو:٢٠٥/٢.
(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/٢٤ :١٨٢/١، مغني اللبيب :١٣٧/١.
(٤) الكتاب:١٤٠/٢.
(٥) ينظر السبعة في القراءات:٣٣٩، معجم القراءات ،للدكتور عبد اللطيف الخطيب:١٤٨/٤.

للفصل بينها وبين لام القسم الداخلة على الخبر[١].

وذكر الهروي أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة لها وجهان: **أحدهما:** رفع ما بعدها على الابتداء وهذا يلزم إبطال عملها، مع ملازمة خبرها للام التوكيد، كقولك: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ويرى الهروي أنّ هذا الوجه أكثر ؛ لأنّها كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها، وقد بطل اللفظ ، **والآخر:** النصب بها حملاً على معنى التثقيل، ولا تحتاج إلى اللام عند النصب بها ؛ لأن النصب بها قد وضّح أنّها ليست (إنْ) التي تعمل عمل ليس [٢].

وذكر أبو البركات الأنباري عند وقوفه على قوله تعالى: ((إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) [طه : ٦٣] أنّ مَن قرأ (هذان) بالألف أتى به على لغة بني الحارث بن كعب [٣]، وهذ ما اختاره أبو حيان الأندلسي [٤]، فهم يقولون: مررتُ برجلان، وقبض منه درهمان ، وذكر أبو البركات أيضاً أنّ مَن قرأ(إنْ) بتخفيفها كان فيه وجهان، **أحدهما:** أنّ (إنْ) عنده مخففة من الثقيلة، ولم يعملها ؛ لأنّها عملت لشبه الفعل، فلمّا حذف منها النون، وخففت ضعُف وجه الشبه بينهما فلم تعمل، و**الثاني:** أنّها بمعنى (ما) واللام بمعنى(إلّا)، والتقدير: ما هذان إلّا ساحران، والوجهان عند الأنباري يخرجان على مذهب الكوفيين [٥]، ومثله فعل السيوطي (ت٩١١هـ) الذي عبّر عن موقف الكوفيين في هذه المسألة؛ إذ قال: (( وذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، وأنّ (إنْ) المخففة إنّما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتّة، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلّا، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره ))[٦].

---

(١) ينظر السبعة في القراءات:٣٣٩ ، هامش رقم ١.
(٢) ينظر الأزهيّة في علم الحروف:٤٦-٤٧.
(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن:٢ /١٤٤.
(٤) ينظر البحر المحيط:٢٣٨/٦.
(٥) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٦/٢.
(٦) همع الهوامع:٤٥٣/١.

وذكر السمين الحلبي أوجهاً لقراءة الباقين بتشديد (إنّ هذان) [1]، **أحدها:** أنّ(إنّ) جاءت بمعنى نَعَمْ، و(هذان) مبتدأ، و(لساحران) خبره ، وورد مجيء (إنّ) بمعنى نعم في كلام العرب مثل قول الشاعر:

وَيَقُلْنَ شَيبٌ قد علا  كَ وَقَد كَبِرتَ فَقُلتُ إنَّهْ

أي : فقلت: نَعَمْ، والهاء للسكت.

**الثاني:** أنّ اسمها ضمير القصة، وهو (ها) التي قبل (ذان) وليست بـ(ها) التي للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة، وتقديرها: إنَّ القصة ذانِ لساحران.

**الثالث:** أنّ اسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة التي بعدها في محل رفع خبراً لـ(إنّ)، والتقدير: إنّه، أي الأمر والشأن، وقد ضُعِّف هذا بوجهين، أحدهما: حذف اسم (إنّ) ، وهو غير جائز، إلّا في شعر، والثاني: دخول اللام في الخبر.

**الرابع:** أنّ (هذان) اسمها و(لساحران) خبرها ، وقد رُدّ هذا بأنّه كان ينبغي أن يكون(هذين) بالياء كقراءة أبي عمرو.

ورأى ابن هشام أنّ إهمال (إنْ) المخففة ؛ كان لزوال اختصاصها، واستشهد بقوله تعالى: ((وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)) [يس : ٣٢] ، وقراءة حفص قوله تعالى: ((إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) [طه : ٦٣] ، ويجوز إعمالها عنده استصحاباً للأصل، نحو قوله تعالى: ((وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ )) بتخفيف (إنْ)، وشرطه في الإهمال إلزام لام الابتداء بعدها؛ للتفريق بين الإثبات والنفي [2].

وذهب الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى تأييد قول أبي جعفر النّحاس: ((ومن أبين ما في هذا قول سيبويه: واعلم أنّك إذا ثنيّت الواحد زدت عليه زائدتين، الأولى منها حرف مدّ ولين، وهو حرف الإعراب، قال أبو جعفر : فقول سيبويه : وهو حرف الإعراب يوجب أنّ الأصل ألّا يتغير فيكون: إنْ هذان جاء على أصله ليعلم ذلك، وقد قال الله عزّ وجلّ: ((اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)) [المجادلة : ١٩]، ولم يقل

---

([1]) ينظر الدر المصون :٨/٦٥-٦٧.

([2]) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١/٣٦٦- ٣٦٧ ، مغني اللبيب:١/١٣٩-١٤٠.

استحاذ ؛ فجاء على هذا ليدل على الأصل ، وكذلك إن هذان )) [١]؛ إذ أيّد ما جاء على الأصل في كلام العرب .

**- مجيء (لا) زائدة :**

اختلف علماء العربية في توجيه (لا) في قوله تعالى: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)) [الأنعام : ١٥١]؛ إذ عدّ الفرّاء مجيء (لا) في قوله: (لا تشركوا) ناهية إذا دخلت عليها(أن) التفسيرية، و(تشركوا) مجزومٌ بها على النهي [٢]، وتابعه على ذلك الزمخشري [٣]، والفخر الرازي [٤]، وابن عاشور (١٣٩٣هـ) [٥]، وعلى النصب تكون (لا) نافية [٦].

وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان؛ إذ ذكر أنّ (لا) ناهية ؛ ((لأنّ (أتل) فعل بمعنى القول، وما بعد (أن) جملة، فاجتمع في (أن) شرطا التفسيرية، وهي أن يتقدمها معنى القول، وأن يكون بعدها جملة، وذلك بخلاف أي فإنّها حرف تفسير، يكون قبلها مفرد وجملة يكون فيها معنى القول وغيرها ، وبعدها مفرد وجملة)) [٧].

وجعل المعربون قوله: (أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) أن يكون في موضع نصب بدلاً من (ما حرّم)، أو من الضمير المحذوف من (ما حرّم)؛ إذ تقديره: (ما حرّمه)، وهذان الوجهان (لا) فيهما زائدة ، أي: حرّم ربكم أن تشركوا [٨]، كما في قوله تعالى: ((مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)) [الأعراف : ١٢]؛ إلا أنّ أبا حيان يضعف هذا الرأي ؛ ((لانحصار عموم المحرم في الإشراك ؛ إذ ما بعده من الأمر ليس داخلاً من المحرم ولا بعد الأمر مما فيه ، لا يمكن ادّعاء زيادة (لا) فيه لظهور أنّ

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:٣٢٧.
(٢) ينظر معاني القرآن:٣٦٤/١.
(٣) ينظر الكشاف:٤١١/٢.
(٤) ينظر مفاتيح الغيب: ٢٤٤/١٣.
(٥) ينظر التحرير والتنوير: ق١، ١٥٧/٨-١٥٨.
(٦) ينظر معاني القرآن، للفراء:٣٦٤/١.
(٧) البحر المحيط:٢٥٠/٤.
(٨) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤٩، التبيان في إعراب القرآن: ٥٤٨/١.

(لا) فيها للنهي )) [١].

ويجوز أن يكون (أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) في موضع رفع ؛ لأنّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو المتلو ألاّ تشركوا به شيئاً ، ولا زيادة في هذا الوجه [٢]، أو يكون التقدير المحرّم أن تشركوا ، فتكون(لا) زائدة [٣].

وقد ذهب الزجاج بقوله: (أَلَّا تُشْرِكُوا) إلى معانٍ عدّة بقوله: (( ويكون (أَلَّا تُشْرِكُوا) منصوبة بمعنى طرح اللام، أي: أُبيّن لكم الحرام لئلاّ تُشرِكُوا به شيئاً؛ لأنّهم إذا حرّموا ما أحَل الله فقد جعلوا غيرَ الله بمنزلة الله جلّ وعزَّ ،فصاروا بذلك مشركين، ويجوز أن يكون (أَلَّا تُشْرِكُوا) محمولاً على المعنى، فيكون: (أَتْلُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)، فالمعنى أتلُ عليكم تحريم الشِّركِ به ، وجائز أن يكون على معنى أُوصيكم (أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)؛ لأنّ قوله: ((وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)) محمول على معنى أوصيكم بالوالدين إحساناً )) [٤].

وذهب الشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ) إلى عدم زيادة (لا) في قوله تعالى: (( مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)) [الأعراف : ١٢] بقوله: (( قد أنكر كثير من أهل العربية زيادة(لا) في مثل هذا الموضع، وضعّفوه )) [٥].

ورفض ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) أن تكون (لا) في الآية الكريمة نافية أو ناهية، وحكم بزيادة (لا) ؛ لأنّ الذي حرمه الله عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكمت بأنّ (لا) للنفي، صار المحرم ترك الإشراك ، فإذا قدّرت بها الطرح ، كما لحقت مزيدة في نحو قوله: ((فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ )) [المعارج : ٤٠]، وقوله: (( مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)) [الأعراف : ١٢] استقام القولان )) [٦].

---

(١) البحر المحيط:٢٥١/٤.
(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤٩، البحر المحيط:٢٥١/٤، مغني اللبيب:٣٤٢/٣، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، ٥٨٧/٢.
(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٤٨/١.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٣/٢-٣٠٤.
(٥) أمالي المرتضى، للشريف المرتضى: ٣٥٧/٢.
(٦) أمالي ابن الشجري:١ /٧٣.

وقال ابن هشام: (( إنّ الكلام تمّ عند (حرّم ربكم) ثم ابتُدئ: عليكم إلاّ تشركوا ، وأن تُحسنوا بالوالدين إحساناً، وأن لا تقتلوا، ولا تقربوا، فـ (عليكم) على هذا اسم فعل بمعنى الزموا ، وأنّ (أن) مفسِّرة بمعنى : أي، ولا: ناهية ، والفعل مجزوم لا منصوب ، وكأنّه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً، وأحسِنوا بالوالدين إحساناً، وهذان الوجهان أجازهما ابن الشجري )) [1] ، على أنّ ابن هشام احتمل في (لا ) في قوله تعالى: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)) [الأنعام : ١٥١] أن تكون ناهية، أو نافية ، أو زائدة [2].

والقول بأنّ(لا) ليست بزائدة من وجهين:

**أحدهما:** أنّ التقدير : ما دعاك إلى ألاّ تسجد ؟ لأنّ من منع شيئاً دعا إلى تركه [3].

**الثاني:** أنّ التقدير: ما منعك من ألاّ تسجد ، (( وهذا أقرب مما قبله؛ لأنّ فيه إبقاء المنع على أصله، وعدم زيادتها أولى؛ لأنّ حذف حرف الجر مع (أن) كثير )) [4].

ونحا ابن مالك نحو زيادة (لا) في قوله تعالى: (( مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)) [الأعراف : ١٢]، أي: ما منعك أن تسجد ؛ ((لأنّه امتنع من ثبوت السجود لا من انتفائه)) [5] وكذا الأمر في قول الرسول الأكرم ( صلى الله عليه وآله): ((لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحدٍ ذَهَبًا ، مَا يَسرُني أَنْ لاَ يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلاَثٌ وعَندَي مِنْهُ شَيءٌ)) [6]، ومعناه : ما يسرني أن يمرَّ ، و( لا) زائدة [7].

وقد ذهب الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى تأييد ابن الشجري في زيادة (لا) في قوله تعالى: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)) [الأنعام : ١٥١] ؛ إذ استعرض الوجوه الإعرابية لقوله : (أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ

---

(1) مغني اللبيب :٣/٣٤٣-٣٤٤.
(2) ينظر المصدر نفسه:٣/٣٤٠.
(3) ينظر أمالي المرتضى: ٢/٣٥٧، البرهان في علوم القرآن:٣/٧٩.
(4) البرهان في علوم القرآن:٣/٧٩-٨٠.
(5) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:١٢٨-١٢٩.
(6) صحيح البخاري:٣/١٤٤.
(7) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:١٢٨-١٢٩.

شَيْئًا) مبيناً احتمال العامل فيه على وجوه على رأي المعربين ، وأحد هذه الوجوه أن يكون في موضع نصب بدلاً من (ما)، والثاني: يجوز أن يكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقدير: هو لا تشركوا به شيئاً [١].

وأشار إلى قول ابن الشجري الذي يقول: (( ولا يصح عندي هذان التقديران إلاّ أن يحكم بزيادة (لا) ؛ لأنّ الذي حرمه الله عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكمت بأنّ(لا) للنفي، صار المحرم ترك الإشراك، فإذا قدرت بها الطرح كما لحقت مزيدة في نحو: ((فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ )) [المعارج : ٤٠] ، و((قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)) [الأعراف : ١٢] استقام القولان )) [٢] ، فيُحكم بزيادة (لا) في قوله: (أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) ، كما في آية المعارج والأعراف .

**- مجيء (هل) بمعنى (قد) :**

يرى سيبويه أنّ هل بمنزلة قد؛ لكنّهم تركوا ألف الاستفهام ؛ إذ كانت هل لا تقع إلاّ في الاستفهام [٣]، وقد جاء دخولها عليها في قول الشاعر [٤]:

سَائل فَوَارِسَ يَربُوعٍ بِشَدّتِنا  أهل رَأونَا بِسَفحِ القَاعِ ذي الأكَمِ

أي: إنّ (هل) بمعنى (قد) والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام؛ لأنّه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام ليحمل هذا عليه [٥].

وذهب جماعة من المفسرين، والنحويين [٦]، وهم ابن عباس(ت٦٨هـ) [٧]،

---

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٣.
(٢) أمالي ابن الشجري:٧٣/١.
(٣) ينظر الكتاب:١٨٩/٣.
(٤) ديوان زيد الخيل الطائي:١٠٠.
(٥) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني:٤٠٧، شرح المفصل ،لابن يعيش: ١٥٢/٨.
(٦) ينظر ارتشاف الضرب :٥/ ٢٣٦٥، مغني اللبيب:٣٣٥/٤، الجنى الداني في حروف المعاني:٣٤٤، المساعد على تسهيل الفوائد:٢١١/٣.
(٧) ينظر البحرالمحيط:٣٨٥/٨٨.

والكسائي [١]، والفرّاء [٢]، إلى أنّ (هل) بمعنى (قد) في قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا)) [الإنسان : ١]، وتابعهم على ذلك المبرِّد؛ إذ قال: (( وتكون بمنزلة (قد) في قوله عزَّ وجلَّ: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا)) [الإنسان : ١]؛ لأنّها تخرج عن حدّ الاستفهام، تدخل عليها حروف الاستفهام، نحو قولك: أم هل فَعَلتَ؟، وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فعل ذلك )) [٣]، وإلى ذلك ذهب الزّجّاج أيضاً [٤].

والزمخشري ممّن اقتفى أثر العلماء السابقين؛ فقال في توجيه قوله (هل أتى): ((هل بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة ، والأصل : أهل... فالمعنى : أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعاً ، أي : أتى على الإنسان قبل زمان قريب حِينٌ مّنَ الدهر لَمْ يَكُن فيه شَيْئاً مَّذْكُوراً )) [٥].

واشترط ابن مالك في(هل) التي تأتي بمعنى (قد) أن تكون مع الفعل الماضي، كقوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا)) [الإنسان : ١]، ويستفهم بها عن التصديق الموجب لا غير، ويستقبح قول: هل زيدٌ قَامَ؟ وهل خالداً ضربتَ؟ وامتنع: هل زيدٌ قائمٌ أو بكرٌ؟ [٦].

وردّ المالقي من زعم أنّ (هل) في آية (هل أتى) للتقرير؛ بل إنّها للتحقيق؛ لأنّه لم يثبت في (هل) معنى التقرير ، فيحمل ذلك عليه، ولا يليق بالآية، واللائق بـ(هل) أن تكون للتحقيق فيها، فهي أشبه بـ(قد) الداخلة على الماضي [٧].

وذهب بعض النحويين واللغويين إلى أنّ (هل) تكون للاستفهام، ويدخلها معنى التقرير والتوبيخ لما يدخل الهمزة التي يستفهم بها، كقوله تعالى: ((هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا

---

(١) ينظر معاني القرآن:٢٨٤.
(٢) ينظر معاني القرآن:٢١٣/٣.
(٣) المقتضب:١٨١/١-١٨٢.
(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه:٢٥٧/٥.
(٥) الكشاف: ٢٧٤/٦.
(٦) ينظر شرح التسهيل: ١٠٩/٤-١١٠.
(٧) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٤٠٧.

مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ)) [الروم : ٢٨] وهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ [١]، ويرى ابن جني أنّ(هل)في قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا)) [الإنسان : ١] استفهاميّة؛ فإذا قيل : هل أتى على الإنسان هذا ؟، فيكون الجواب بـ(نعم) ملفوظاً بها أو مقدرةً [٢]، وتابعهم على هذا الرأي مكي بن أبي طالب؛ إذ قال: ((والأحسن أن تكون(هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإنّما هو تقرير لمن أنكر البعث فلا بُدّ أن يقول : نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه)) [٣]، ولا يمكن تأويلها بـ (قد) إذا دخلت على الجملة الاسمية ؛ لأنّ قد من خواص الفعل ، وإن دخلت على الجملة الفعلية ؛ فالأكثر إتيانها للاستفهام المحض [٤].

ورجّح ابن هشام قول مَن قال إنّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً ، وجعله الرأي الصائب [٥].

وقد أيّد الدكتور مهدي المخزومي استعمال(هل) في غير الاستفهام ؛ إذ رأى أنّها تستعمل بمعنى (قد) ؛ لتؤدي ما تؤديه من التحقيق، أو تقريب الماضي من الحاضر[٦]، مستشهداً بقوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا)) [الإنسان : ١] .

وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أنّ أدوات الاستفهام الموضوعة لغير معناها الحقيقي، تبقى على معنى الاستفهام، ولكنّها تفيد المعاني المجازية منها [٧] .

---

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن ،لابن قتيبة:٥٣٨.
(٢) ينظر الخصائص:٤٦٢/٢.
(٣) تفسير مشكل إعراب القرآن:٧٨١/٢.
(٤) ينظر البحر المحيط: ٣٨٥/٨.
(٥) ينظر مغني اللبيب: ٤/ ٣٣٩-٣٤٠.
(٦) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٩١.
(٧) ينظر أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي:٣٦٤-٣٦٨، (المعاني المجازية التي خرج إليها اسلوب الاستفهام في القرآن الكريم) ، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الاربعون: ٣٤١-٣٤٢، معاني النحو : ٢٠٥/٤.

وقد ساند الدكتور عبد العال سالم مكرم الرأي الذي يقول بمجيء (هل) بمعنى (قد) [1] في قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا)) [الإنسان : ١]، ولا سيّما أنّ هذا الرأي قال به جمع من النحويين والمفسرين القدماء، منهم، الكسائي ، والفرّاء، وابن مالك ، والزمخشري ، وأبو حيان، مستدلين بما ينبغي أن يحمل عليه قوله تعالى: ((وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)) [ص : ٢١]، أي: قد أتاك ، ويكثر مثل هذا في القرآن الكريم، وفي كلام العرب كقول الشاعر[2]:

سَائل فَوَارِسَ يَربُوعٍ بِشَدّتِنا  أهل رَأونَا بِسَفحِ القَاعِ ذي الأكَمِ

فالمعنى: أقد رأونا ، ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها [3].

(1) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٨.
(2) ديوان زيد الخيل الطائي:١٠٠.
(3) ينظر معاني الحروف، للرماني: ١٠٢، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٤٤.

## الخاتمة

يعدّ الدكتور عبد العال سالم مكرم أول الدارسين المحدثين الذين أظهروا مصطلح النحو القرآني إلى النور، وقبل هذا الوقت لم يكن موجوداً، على أنّ مسائل النحو القرآني كانت موجودة في كتب النحو القديمة، وكذلك في كتب تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه وغريبه، ومعنى ذلك أنّ مسائل النحو القرآني في كتب علماء العربية القدماء كانت متداخلة مع مباحث النحو التقليدي .

والنحو القرآني عند الدكتور عبد العال سالم مكرم يعني تلك القواعد النحوية التي تستنبط من نصوص القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، سواء أكانت هناك شواهد تسندها من كلام العرب أم لا ، وسواء أكانت هذه القواعد تتماشى مع القواعد المتفق عليها من النحويين أم تتعارض معها .

ومعنى ذلك أنّ النحو القرآني عنده يشتمل على قواعد النحو المألوف التي لها شواهد قرآنية ، زائداً القواعد النحوية الخاصة التي نشأت على أساس القرآن الكريم بقراءاته العديدة المتواترة والشّاذة، فالنحو القرآني عنده إذن يساوي النحو في لغة القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، على أنّ قول الدكتور عبد العال (سواء أكانت هناك شواهد تسندها من كلام العرب أم لا) قول غير دقيق؛ لأنّ كلّ تركيب ورد في القرآن الكريم له ما يماثله في كلام العرب من الناحية النحوية ، والدليل على ذلك الأبيات الشعرية التي ذكرناها في متن الرسالة؛ إذ جاءت تتفق مع القواعد النحوية المستنبطة من نصوص القرآن، وكانت متعارضة مع قواعد النحو المألوف .

إنّ الأمثلة التي تناولها الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ) لا تدخل في باب النحو كلّها؛ فبعضها يدخل في باب الصرف ، وبعضها يدخل في باب الأصوات، أي إنّه تناول مصطلح النحو بمعناه العام الذي يشمل النحو والصرف والأصوات، غير أنّ الأمثلة التي تدخل في باب الصوت والصرف كانت قليلة بالنسبة للأمثلة التي تدخل في باب النحو، وليست كلّ

المسائل النحوية التي تناولها تدخل في باب النحو القرآني، فبعضها يدخل في باب النحو القرآني ، وبعضها الآخر يدخل في باب النحو المألوف.

وجعل الدكتور أحمد مكي الأنصاري القرآن الكريم بقراءاته المتواترة المصدر الأول لتقعيد القواعد النحوية؛ لأنّه أوثق نص في الوجود ؛ لهذا كان لزاماً على النحويين واللغويين أن يصوغوا قواعدهم بالاعتماد عليه ؛ إذ إنّ قواعد النحو المألوف فيها شيء من القصور؛ لأنّ النحويين قدموا كلام العرب على القرآن الكريم، فاستنبطوا القواعد النحوية من الشعر العربي في الكثير الغالب.

ونرى الدكتور الأنصاري أنّه عدّ الإتيان بالقاعدة النحوية التي اتفق عليها النحويون، والتمثيل لها بشواهد قرآنية من باب النحو القرآني، والصحيح أنّ هذا يدخل في باب النحو المألوف .

ولم يميّز الدكتور أحمد مكي الأنصاري بين القرآن الكريم بشكله الذي وصل إلينا بين دفتيّ المصحف، وهي رواية حفص عن عاصم عن الإمام علي (عليه السلام) والقراءات القرآنية الأخرى ؛ إذ أطلق على الاثنين آيات القرآن الكريم ونصوص القرآن .

ولم يقتصر الدكتور الأنصاري على ذكر القواعد النحوية المعروفة التي لم تساير نصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، وإنّما تناول مصطلح النحو بمعناه الشامل القديم الذي يشمل النحو، والصرف، والأصوات ، وآية ذلك أنّه تحدث عن بعض المسائل الصوتية ، مثل: الهمز و الإبدال الحركي والإدغام ، وكذلك تكلم عن بعض المسائل الصرفية، مثل: تحريك الحرف الثاني وإسكانه في المصادر التي جاءت على وزن فَعلان، مثل: شَنْئان و شَنَئان، وصيغة الماضي من الوعد، وهما : وعدَ وواعدَ، وجمع ما كان مفرده على وزن فَعْل على أفعال، نحو: حَمْل وأحمال، بحث و أبحاث .

والنحو القرآني على رأي الدكتور أحمد مكي الأنصاري ينقسم على قسمين، قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه، كما وافقوا على نظائره من كلام العرب، وهذا

القسم لا يدخل في باب النحو القرآني، وإنّما يدخل في باب النحو المألوف أو ما يسمى بالنحو التقليدي ، وقسم لم يرتضوه ، فوقفوا منه مواقف متعددة؛ إذ وصفوه بالقلّة أو الندرة، أو سكتوا عنه، ولم يذكروه، وهذا القسم الذي يصح تسميته بالنحو القرآني .

إنّ النحويين قد نظروا إلى القرآن الكريم وكلام العرب بعين واحدة، أي إنّهم عدّوهما مصدراً واحداً ، ولم يميّزوا في الاستشهاد بين مدونة مغلقة من عند الله، وهو القرآن الكريم، ومدونة مفتوحة من صنع البشر، وهو كلام العرب .

وقد اقترح الدكتور الأنصاري تعديل بعض القواعد النحوية المعروفة ؛ لتنسجم مع نصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، وهذه التعديلات تخدم النحو وتبنيه بناءً قوياً سليماً ، يزاد على ذلك أنّها تعطيه قوة وشمولاً وحصانة ما بعدها حصانة، وبذلك يستقيم النحو، ويسهل تحصيله والإلمام به في يسر وسهولة، ويتخلص من التأويلات، والفلسفات التي لحقت به .

واعتمد الدكتور الأنصاري في تعديل بعض القواعد النحوية التي عمل بها الجمهور على القراءة المتواترة حتى لو كانت قراءة واحدة، ويعتقد أنّ هذا التعديل يعطي القاعدة النحوية قوة كبرى ، ويعطيها صفة الشمول .

ثم إنّ النحويين طبقوا على هذين المصدرين نظريتهم المشهورة ، وهي الاعتماد على المطَّرد الكثير الغالب من الكلام، ولهذا أقاموا قواعدهم على الأفشى والأكثر شيوعاً ممّا جاء في هذين المصدرين .

وتمسك النحويون بالقاعدة النحوية التي تستند إلى كلام العرب وإن كانت تخالف تراكيب القرآن الكريم على الرغم من اعتقادهم أنّ الشعر دون القرآن الكريم في موطن الاستشهاد، وفي مجال بناء القاعدة ، وتارة نجد جمهور النحويين يذهب إلى معارضة القرآن الكريم في تأويل تلك النصوص ؛ ليخضعوا الآيات الكريمة للقاعدة النحوية التي صنعوها بأيديهم، ومن أمثلة ذلك القاعدة النحوية التي تنادي بوجوب إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية ، وقد أحصى الدكتور أحمد مكي الأنصاري

مئات الأبيات الشعرية التي جاءت فيها الجملة الإسمية بعد إذا الشرطية، وكلّها من الأبيات الموثوق بها؛ لأنّها بأجمعها من عصور الاحتجاج ؛ إذ خصص لها ملحقاً خاصاً ، ووضعه في نهاية كتابه الموسوم بـ (نظرية النحو القرآني)، ومثل هذا العدد الكبير من الآيات فضلاً على مئات الأبيات لا يمكن أن توصف بأنّها قليلة .

## روافد البحث

القرآن الكريم

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للأمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ) ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عضوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، د.ت .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، الشيخ أحمد بن محمد البنّا (ت١٧٠٥م)، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، المملكة العربية السعودية، د.ت .
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت.
- أثر النحاة في البحث البلاغي ، دكتور عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٨م .
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (ت١٩٦٢م)، قدم له الدكتور طه حسين، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠١٣م .
- أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، د.ت .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٩٨م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، قاضي القضاة أبو السعود محمد العمادي الحنفي (ت٩٨٢هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض ، ١٩٩٧م .

- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، الحافظ محمد بن الحسين بن بُندار الواسطي القلانسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ .
- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ) ، تحقيق عبد المعين الملّوحي، ط٢ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، ١٩٩٣م .
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ٢٠٠١م .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، الدكتور قيس إسماعيل الأوسي، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٩٨٨م .
- استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم، نور الدين عبد الرسول عبد الحسين علي خان المدني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢م .
- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ، د.ت .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرّم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٥م .
- إصلاح المنطق ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السّكيت (ت٢٤٤هـ) ،شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، د.ت .
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣ ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٩٦م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه(ت٣٧٠هـ)، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٥م .

- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط٢ ، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٨٥م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، ط٢،منشورات كمال الملك ، قم المقدسة ، ١٤٢٨هـ .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ، د.ت .
- إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزور، ط١ ، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٩٦م .
- الإقناع في القراءات السبع ، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ) ، حققه وقدم له الدكتور عبد المجيد قطامش، ط١ ، دار الفكر، دمشق ،١٤٠٣هـ .
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م .
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي(ت٥٤٢هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، د.ت .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٤ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن محمد ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٧م .
- الأنموذج في النحو ، تصنيف محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط١ ، اعتنى به سامي بن حمد المنصور ، ١٩٩٩م .

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، ناصر الدين الشافعي البيضاوي (ت٦٩١هـ) ، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ، د.ت .
- الإيضاح ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ، د.ت .
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة ، د.ت.
- البسيط في شرح جمل الزّجاجي ، ابن أبي ربيع القرشي الأشبيلي السبتي(ت٦٨٨هـ)، تحقيق الدكتور عيّاد بن عبد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م .
- البيان في تفسير القرآن ، أبو القاسم الموسوي الخوئي ، ط ٨ ، دار أنوار الهدى ، ١٩٨١م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، راجعه مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ١٩٨٠م .
- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط٢ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، د.ت .
- التبيان في تفسير القرآن ، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، د.ت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق ودراسة عبد الرحمن العثيمين ، ١٩٧٦م .
- تجربتي مع كتاب سيبويه، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد٤٧ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، ط١ ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٨٦م .
- التذكرة في القراءات الثمان ، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرّي الحلبي(ت٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق أيمن رشدي سويد، ط١، ١٩٩١م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٨م .
- التطبيق النحوي ، الدكتور عبده الراجحي ، ط١ ، منشورات العطار ، ٢٠١٤م .
- تفسير البحر المحيط ،محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٣م .
- تفسير التحرير والتنوير ، الأستاذ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس ، ١٩٨٤م .

- تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ(التفسير الكبير ومفاتيح الغيب) ، فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت٦٠٤هـ) ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨١م .
- تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ،تحقيق سامي بن محمد السلامة ، ط١ ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٧م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، ط١ ، دار السلام ، القاهرة ، ٢٠٠٧م .
- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ ، دار الفكر ، القاهرة، ٢٠٠١م .
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، ط٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٨٥م .
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني (ت١٩٤٤م)، ط١ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٤م .
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الحسن الزكي، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ٢٠٠٦م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م .

- حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني ، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي(ت١٠٦٧هـ)، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت .
- حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ، دار صادر، بيروت ، د.ت .
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ، د.ت .
- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٠٧م .
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ،تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرّم ، ط٣ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حققه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني ، ط٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار وآخرون ، المكتبة العلمية ، د.ت .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ، القاهرة ، د.ت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، د.ت .

- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣م .
- ديوان ابن مقبل ، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٩٦٢م .
- ديوان أبي دوّاد الإيادي ، جمعه وحققه أنوار محمود الصالحي والدكتور أحمد هاشم السامرائي ، ط١ ، دار العصماء ، دمشق ، ٢٠١٠م .
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق وشرح الدكتور أنطونيوس بطرس ، ط١ ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- ديوانا عروة بن الورد والسموأل ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٤ ، دار المعارف ، مصر ، د.ت .
- ديوان بشر ابن أبي خازم الأسدي ، قدم له وشرحه مجيد طراد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٤م .
- ديوان توبة بن الحمير الخفاجي ، تحقيق وتعليق وتقديم خليل إبراهيم العطية ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨م .
- ديوان جرير ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- ديوان حاتم الطائي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨١م .
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري ، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبد مَهنّا ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٤م .
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت ، دراسة وتبويب الدكتور مفيد محمد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، جمعه وحققه الدكتور محمد شفيق البيطار ، دار الكتب الوطنية ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠ .
- ديوان الراعي النميري، شرح الدكتور واضح الصمد، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م .

- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- ديوان زيد الخيل الطائي ، صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف .
- ديوان طرفة بن العبد ، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- ديوان الطرماح ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، ط٢ ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ١٩٩٤م .
- ديوان العباس ابن الأحنف ، شرح وتحقيق عاتكة الخزرجي ، ط١ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره ، الدكتور وليد قصاب ، ط١ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٩٨١م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات ، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٩م .
- ديوان عَدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطبع ، بغداد ، ١٩٦٥م .
- ديوان عروة بن الورد (أمير الصعاليك ) ، دراسة وشرح وتحقيق أسماء أبو بكر محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري شاعر القصيدة الإسلامية ، الدكتور سامي مكي العاني ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٠م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي ، ط١ ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت٦٦١م)، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

- ديوان مسكين الدارمي ، جمعه وحققه خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .
- ديوان النمر بن تولب العُكلي ، جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي ، ط١ ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري (ت٦٩هـ) ، جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٢م .
- الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي ، الحافظ محب الدين محمد بن هبة الله بن محاسن المعروف بابن النجار البغدادي (ت٦٤٣هـ) ، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د.ت .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٣م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- شرح الأبيات المُشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ، أبو علي الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧م .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٥٥م .
- شرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٧٦هـ) ، مطبعة القديس جاورجيوس ، بيروت ، ١٣١٢هـ .
- شرح التسهيل ، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، ط١ ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٩٠م .
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزّجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، قدم له ووضح هوامشه وفهارسه فوّاز الشعّار ، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ) ، صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية ، ط١ ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، ط٢ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١٠ ، ١٩٦٥م .

- شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، لجنة التراث العربي ، د.ت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق الفاخوري بمؤازرة الدكتورة وفاء الباني ، منشورات أنوار الهدى للطباعة والنشر ، د.ت .
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، دار المأمون للتراث ، ١٩٨٢م .
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، الشيخ محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حمّاد ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٣م .
- شرح اللمع ، ابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، ط١، السلسلة التراثية (١١) ، الكويت ، ١٩٨٤م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر ، ط١ ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، د.ت .
- شعر أبي حيّة النميري ، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥م .
- شعر الفند الزماني ، الدكتور حاتم صالح الضامن ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الرابع ، المجلد السابع والثلاثون، كانون الأول، ١٩٨٦م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله محمد بن عيسى السليلي (ت٧٧٠هـ) ، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور طه محسن ، ط٢ ، مكتبة ابن تيمية ، ١٤٠٥هـ .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تصحيح ونشر المكتبة السلفية، القاهرة،١٩١٠م.
- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، ط١ ، دار ابن كثير ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري ، تحقيق الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٩هـ .
- ضرائر الشعر ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، ط١ ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحيني العلوي الملقب بالمؤيد بالله (ت٧٤٥هـ) ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٣هـ .
- ظاهرة اجتماع نون التوكيد ولم على فعلٍ واحدٍ في الاستعمال اللغوي، قراءة في كتب القدماء والمحدثين، الدكتور منذر إبراهيم حسين الحلي، والدكتور عبّاس علي إسماعيل، مجلة أهل البيت، العدد١٧ ،٢٠١٥م .
- العنوان في القراءات السبع ، أبو ظاهر إسماعيل بن خلف المقري الأنصاري الأندلسي (ت٤٥٥هـ) ، حققه وقدم له الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية ، عالم الكتب ، د.ت .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، تاج القرّاء محمود بن حمزة الكرماني (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق الدكتور شمران سركال يونس العجلي ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، د.ت .

- الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، العلامة صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، ط١ ، المطبعة الأزهرية ، مصر ، ١٣٠٥هـ .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، اعتنى به راجع أصوله يوسف الغوش ، ط٤ ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- في علم النحو ، الدكتور أمين أحمد السيد ، ط٧ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٤م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط٥ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٥م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٨م .
- القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمّودة ، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م .
- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر(ت٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ت .
- الكتاب ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
- كتاب السبعة في القراءات السبع، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٠م .
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) ، حقق نصوصه وخرّجه وعلق عليه محمد نظام الدين الفتيح ، ط١ ، دار الزمان للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد

عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض ، ط١ ، الناشر مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٨م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها وهو شرح كتاب التبصرة في القراءات ، أبو محمد بن أبي طالب بن مختار القيسي (ت٤٣٧هـ) ، ط٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، د.ت .
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسّان، ط٦، عالم الكتب ، القاهرة، ٢٠٠٩م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور سميح أبو مُغلي ، دار مجدلاوي ، عمان ، ١٩٨٨م .
- المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي(ت٥٧١هـ)، الدكتور عبّاس علي إسماعيل، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٥م .
- المبسوط في القراءات العشر ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ) ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د.ت .
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني(ت٥١٨هـ)، المعاونية الثقافية للآستانة الرضوية المقدسة، ١٣٦٦هـ
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أمين الإسلام الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) ، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين ، ط٢ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
- محاضرات في النحو القرآني ألقيت على طلبة الماجستير، الأستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، ٢٠١٨ ــ ٢٠١٩ .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، بتحقيق النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، د.ت .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ) ، تحقيق وتعليق الرحالة الفاروق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق العنّاني ، ط٢ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ٢٠٠٧م .
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، الدكتور محمد الأنطاكي، ط٣، دار الرق العربي، بيروت، د. ت .
- المخالفات النحوية في شعر الكميت بن زيد الأسدي ، الدكتور عصام عبد المنصف أبو زيد ، ط١ ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د.ت .
- المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، ط١ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق مصر ، ١٣١٧هـ .
- المسائل البصريات ، أبو علي الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
- المسائل الشيرازيات ، أبو علي الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي ، ط١ ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، ط٢ ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ٢٠٠١م .

- المسند الصحيح المختصر ينقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عيله وآله ) ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٤م .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م .
- معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ) ، حققه وخرّج شواهده وعلق عليه وترجم للرماني وأرخ لعصره الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢ ، دار الشروق ، جَدة ، ١٩٨١م .
- معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- معاني القرآن ، أبو زكريا الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- معاني القرآن ، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ، أعاد بناءه وقدم له الدكتور عيسى شحاته عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزّجاج (ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- المعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم ، الدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الأربعون ، ٣٤١-٣٤٢ .
- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط١ ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٧م .

- معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط١ ، دار سعد الدين ، دمشق ، ٢٠٠٢م .
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء ، إعداد الدكتور عبد العال سالم مكرّم والدكتور أحمد مختار عمر ، ط٢ ، جامعة الكويت ، ١٩٨٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط١ ، التراث العربي ، الكويت ، ٢٠٠٠م .
- مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني، الدكتور عبّاس علي إسماعيل، وآمال عبد المحسن تايه، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، العدد١٩، ٢٠١٨م .
- المقاصد الشاطبية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٧م .
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، دار إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ،١٩٩٤م .
- المقرّب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٩٧٢م .
- ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري المنصوبات والجملة الشرطية مثالين، آمال عبد المحسن تايه عباس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧م .
- من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- منزلة القرآن الكريم بين أصول النحو السماعية، الدكتور عبّاس علي إسماعيل، والمدرس المساعد زاهد حميد عبيد، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، العدد٢٣، سنة٢٠١٩م .
- المنصف لكتاب التصريف ، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م .
- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيّبة النشر، الدكتور محمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ١٩٩٧م .
- نحو القرآن ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤م .
- النحو القرآني بين الفرّاء والزّجاج والزمخشري ، دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثر، الدكتور سعدون بن أحمد بن علي الرّبعي،ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، ٢٠١٣م .
- النحو القرآني قواعد وشواهد، الدكتور جميل أحمد ظفر، ط٢، مكة المكرمة، ١٩٩٨م .
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، الدكتور عباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف ، مصر ، د.ت .
- النحويون والقرآن ، خليل بنيان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمّان ، د.ت .
- النشر في القراءات العشر ، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ علي محمد الضّبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .

- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية ، الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، ط١، طبع بمطابع أبو الفتوح، ١٤٠٥هـ .
- النكت والعيون تفسير الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت٤٥٠هـ) ، راجعه وعلق عليه السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .
- نهج البلاغة، الشريف الرضي، بشرح الأستاذ الشيخ محمد عبده ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، د.ت .
- النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، ط١ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ) ، ط٤ ، مكتبة السوادي للتوزيع ، جَدة ، ١٩٩٢م .

## Conclusion

Dr. Abdel-Al Salem Makram is considered the first of the modern scholars who brought the term Qur'anic grammar to light, and before this time it did not exist, although issues of Qur'anic grammar were present in ancient grammar books, as well as in books of interpretation of the Qur'an and its meanings, syntax and strangeness, and this means that grammar issues The Qur'anic texts in the books of ancient Arabic .scholars were intertwined with the traditional grammar topics

And the Qur'anic grammar of Dr. Abdel-Aal Salem Makram means those grammatical rules that are deduced from the texts of the Holy Qur'an with its various readings, whether there is evidence to support it from the speech of the Arabs or not, and whether these rules are in line with .the rules agreed upon by the grammarians or inconsistent with them

This means that the Qur'anic grammar for him includes the familiar grammar rules that have Quranic evidence, in addition to the special grammar rules that arose on the basis of the Holy Quran with its numerous frequent and abnormal readings. (Whether there is evidence to support it from the speech of the Arabs or not) Inaccurate statement; Because every structure mentioned in the Noble Qur'an has something similar in the speech of the Arabs from the grammatical point of view, and the evidence for this is the poetic verses that we mentioned in the text of the message; It was in agreement with the grammatical rules deduced from the texts of the Qur'an, and it was in conflict with the .usual grammar rules

The examples that Dr. Abdel-Aal Salem Makram dealt with in his book (The Noble Qur'an and its Impact on Grammatical Studies) do not fall

under the heading of grammar in all. Some of them enter into the section of morphology, and some of them enter into the section of sounds, that is, it dealt with the term grammar in its general sense, which includes grammar, morphology and sounds, but the examples that enter into the section of sound and morphology were few compared to the examples that enter into the section of grammar, and not all grammatical issues that it dealt with It is included in the chapter on Qur'anic grammar, some of it is included in the chapter on Qur'anic grammar, and some of it falls under the chapter of familiar grammar, and some of it does not fall within the familiar grammar or in the .chapter on Qur'anic grammar

Dr. Ahmed Makki Al-Ansari made the Noble Qur'an, with its frequent readings, the first source for the elaboration of grammatical rules. Because it is the most reliable text in existence. For this reason, it was necessary for grammarians and linguists to formulate their rules based on it; The familiar grammar rules have some shortcomings; Because the grammarians put the words of the Arabs ahead of the Holy Qur'an, they .deduced the grammatical rules from Arabic poetry in most of the cases

We believe that Dr. Al-Ansari considered coming up with the grammatical rule agreed upon by the grammarians, and representing it with Qur'anic evidence as part of the Qur'anic grammar, and it is correct .that this falls under the category of familiar grammar

Dr. Ahmad Makki Al-Ansari did not distinguish between the Holy Qur'an in its form that reached us between the two covers of the Qur'an and other Qur'anic readings; He called the two verses of the Noble Qur'an .and the texts of the Qur'an

Dr. Al-Ansari did not limit himself to mentioning the well-known grammatical rules that did not keep pace with the texts of the Noble Qur'an with his frequent readings, but rather he dealt with the term grammar in its ancient comprehensive meaning, which includes grammar, morphology, and sounds, and the sign of this is that he talked about some phonetic issues, such as: the hamz, the kinetic substitution, and the slur, He also spoke about some morphological issues, such as: moving the second letter and housing it in the sources that came on the weight of two verbs, such as: Shanan and Shanan, and the past form of the promise, which are: a promise and a promise, and collecting what was singular on the weight of a verb on actions, towards: carrying And .loads, research and research

Al-Ansari has suggested modifying some well-known grammar rules; In order to harmonize with the texts of the Noble Qur'an with its frequent readings, and these modifications serve the grammar and build it a strong and sound structure, in addition to that, they give it strength, .comprehensiveness, and immunity beyond its immunity

Dr. Al-Ansari relied on amending some of the grammatical rules that the public worked with on the frequent reading, even if it was a single reading, and he believes that this amendment gives the grammatical .rule great strength, and gives it the character of comprehensiveness

Moreover, the grammarians applied their famous theory to these two sources, which is to rely on the most frequent and frequent speech, and for this reason they established their rules on the most common and .most common of what came in these two sources

## Summary

None of the ancient and modern grammarians differed in that the Holy Qur'an is one of the foundations of martyrdom in language and grammar, but the Basra's excluded from their approach the invocation of Qur'anic readings unless there is poetry that supports it, or prose .words that support it, or an analogy that supports it

The modern linguists have wondered whether the Holy Qur'an is the first source of the audio grammar, or is it the source that comes in the next rank for the speech of the Arabs, and they differed in that on two groups, a group of researchers argued that the Noble Qur'an is the first source of listening in the formulation of grammar rules. The Arab, and another group of modern scholars argued that the Noble Qur'an was not the first source on which the grammarians relied in setting the rules of the Arabic language, and believes that the grammarians built their rules on the words of the Arabs and then presented them to the Noble Qur'an, or that they relied on the words of the Arabs more than their .reliance on The Holy Quran

Moreover, the grammarians applied their famous theory to these two sources, which were looked at with one eye, which is the reliance on the constant, a lot of mostly speech; They established their bases on the rumors and rumors of what was mentioned in the Noble Qur'an and the .words of the Arabs

It is clear from the above that grammar in the language of the Qur'an is divided into two parts: a part that the grammarians accepted and approved of, just as they agreed on its counterparts from the speech of the Arabs. If they described it as few and rare, or oddities, or weaknesses, or resorted to its interpretation, or carried it out of necessity, or kept silent about it and did not mention it, and this section .is what it is correct to call the Qur'anic grammar

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Karbala University
College of Islamic Sciences
the department of Arabic language

# Quranic grammar according to the concept of Dr. Abdel Aal Salem Makram and Dr. Ahmed Makki Al-Ansari

A letter submitted by the student
Ali Kazem Bagay
To the Council of the College of Islamic Sciences - University of Karbala,
It is one of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic language and literature, the language and literature of the Noble Qur'an / language
Supervised by
br. Dr . Abbas Ali Ismail

١٤٤٣هـ ٢٠٢١م